جامعة الجزائر3
كلية العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991 - 2012

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية
تخصص: دبلوماسية

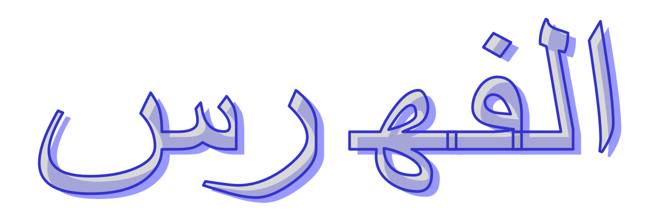
إعداد الطالبة:
مالكي أمينة

إشراف الأستاذ:
الدكتور مصطفى صايج

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بومهدي بلقاسم، رئيسا
د. مصطفى صايج، مقررا
د. غرس صالح، عضوا
د. فاضل أمال، عضوا

السنة الجامعية 2013 م / 1434 هـ.



العنوان	رقم الصفحة

مقدمة:

تصنف قضية الصحراء الغربية التي تقع في الجزء الغربي من شمال إفريقيا ضمن الأقاليم الخاضعة لتصفية الاستعمار، بحيث تعتبر أخر مستعمرة في إفريقيا بعد الانسحاب الاسباني سنة 1975، و احتلالها من قبل المملكة المغربية. و تعد من بين القضايا النزاعية الأكثر تعقيدا و تأثيرا في الوضع المحلي و الدولي و التي ما زالت قائمة إلى يومنا هذا رغم الجهود الدبلوماسية المبذولة من طرف مختلف الأطراف الدولية لمحاولة حل النزاع، كما تمثل حجر عثر أمام بناء وحدة مغاربية، و هذا التأثير ناتج عن تداخل المواقف سواء الإقليمية أو الدولية تبعا لطبيعة المواقف السياسية أو الأطماع و المصالح المنتظرة.

و منذ أن وضع السلاح بين الطرفين المتنازعين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو في 1991، و القضية تعرف انسداد و صل إلى مفترق الطرق بالرغم من تعدد محاولات التسوية الدبلوماسية له ، سواء من خلال الطرح الذي تبنته جبهة البوليساريو المتمثل في الحصول على الاستقلال و إجراء الأمم المتحدة لاستفتاء من أجل تقرير المصير، و اعتبارها مسألة تصفية استعمار ومبدأ عدم الرجوع عن الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار في إطار الشرعية الدولية ،أو الحل المغربي الذي يهدف إلى ضم الأراضي الصحراوية في إطار مبادرة الحكم الذاتي ،باعتبارها قضية قومية و ذات أهمية قصوى بالنسبة للعرش الملكي المغربي. وان تباعد المواقف و تناقضها بين الطرفين المتنازعين (جبهة البوليساريو من جهة و المملكة المغربية من جهة أخرى)، وفشل المفاوضات بينهما لعدم توصلهما إلى حل وسط، أدى إلى الرضوخ لسياسة الوضع الراهن في غياب ضغط دولي داخل مجلس الأمن يفرض التسوية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما تم استخدامه في حالات الأزمات مثل: الكويت في حرب الخليج الثانية 1991* و محاولة توظيفه في سوريا لولا الفيتو الروسي ـ الصيني.

و للخروج من هذا المأزق ، يستدعي حد أدنى من التوافق أو إيجاد أرضية مشتركة يلتقي فيها الطرفان المتنازعان و تغيير الإطار الذي بذلت فيه الجهود إلى حد الآن من أجل تسوية النزاع ، و البحث عن سبل أخرى يمكنها أن تؤدي إلى الوصول إلى حل سلمي يرضي الطرفين المتنازعين و يخدم المصلحة المشتركة لمستقبل المنطقة بعيدا عن كل الحساسيات و المصالح القومية الضيقة. كل هذا يستدعي

*القرار 665 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة في 25 أغسطس 1990 الذي يسمح باللجوء إلى القوة في العراق.

تبني مقاربة جديدة و هي الدور الذي تلعبه الفواعل الدبلوماسية غير الرسمية مثل (المنظمات غير حكومية و مراكز التفكير، المجتمع المدني، الإعلام...الخ) التي حصلت على اعتراف رسمي لها من قبل الأمم المتحدة بدورها في حل النزاعات و إشراكها في عملية صنع القرار التي كانت حكرا على المؤسسات الرسمية للدول (وزارة الشئون الخارجية، المنظمات الدولية الإقليمية و الدولية) كطرف فاعل يؤدي إلى تظافر كل الجهود و عملها على شكل شبكة متناسقة و ليس بطريقة هرمية و إنما أفقية من أجل السعي لتسوية النزاع نهائيا بصفتها فواعل تتمتع بالمرونة على عكس الدبلوماسية الرسمية. و التي من وظائفها ملأ ثغرات المسار الدبلوماسي الرسمي عن طريق تبادل المعلومات و ترقية المصالح العامة و المتعددة لجميع الأطراف.

1/ أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في أن قضية الصحراء الغربية تعد واحدة من أبرز المشاكل في شمال افريقيا التي حظيت باهتمام دولي واسع النطاق طوال أكثر من ثلاثة عقود و هذا الاهتمام آت من أطراف النزاع الذين لهم تأييد دولي متناقض، فضلا عن أهمية الصحراء الغربية من الناحيتين الاقتصادية و الإستراتيجية، و ما تمثله من رهان في منطقة المغرب العربي.

2/ مبررات اختيار الموضوع:

أ / الدوافع الذاتية:

من الأسباب الذاتية التي دفعت لاختيار هذا الموضوع هي أن قضية الصحراء الغربية من المواضيع الهامة للدراسة، و التي تستقطب اهتمام المؤسسات الحكومية الجزائرية و على رأسها وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية كمؤسسة تنفيذ السياسة الخارجية و التي تولي اهتماما كبيرا بالمسألة و تطوراتها و ذلك نظرا لموقف الجزائر الثابت فيما يتعلق بهذا النزاع و المتمثل في تقرير المصير و تمسكها بمبدأ عدم المساس بالحدود التي رسمها الاستعمار، حتى و أن كان ذلك على حساب بناء الوحدة المغاربية.

و الدافع الثاني لانتقائي هذا الموضوع لرسالة الماجستير ليس عشوائيا و إنما مرتبط بحقل تخصصي المتمثل في الدبلوماسية، و الهدف منه هو محاولة إدراك خلفياته من خلال مختلف المواقف الدبلوماسية الدولية من نزاع الصحراء الغربية و سبب تمسك كل طرف

بموقفه، مما حال دون التوصل إلى تسوية، من خلال التعمق في دراسة الموضوع و معرفة الدور الذي تلعبه الدبلوماسية في حل النزاعات سواء كانت الدبلوماسية الرسمية أو غير الرسمية و التي يطلق عليها اسم دبلوماسية السكة الثانية (المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، مراكز التفكير و المجتمع المدني و الرأي العام لدفع القضية إلى الأمام و التي تعـــرف انســـدادا وصـــلت معـــه إلـــى مفتـــرق الطـــرق.

ب/ الدوافع الموضوعية:

إن الهدف من اختيار هذا الموضوع يرجع إلى بعض الدواعي التي يمكن إيجازها فيما يلي:

أثـار نـزاع الصـحراء الغربيـة اهتمـام البـاحثين و الدارسـين فـي حقـل العلاقـات الدوليـة و الدبلوماسـية علـى حـد سـواء، لكونهـا مـرآة لصـراعات تخوضـها الـدول المغاربيـة مـن الـداخل فـي غيـاب حكومـات ديمقراطيـة تمثـل شـعوبها، و إدراك بأنـه لا توجـد رغبـة سياسـية لتجـاوز الخـلاف لـذا اسـتوجب التطـرق لهـذا الموضـوع و معرفـة خباياه و الإلمـام بجميـع جوانبـه حتـى يتسـنى لنـا الفهـم و التطلـع إلـى مسـتقبل النـزاع فـي المنطقـة و انعكاسـاته علـى شـعوبها، و التـي اختـارت حكومـاتهم إهـدار المـال العـام فـي التسـلح بـدلا مـن بنـاء وحـدة مغاربيـة تعـود بالرفاهيـة علـى شـعوب المنطقـة.

3/ إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية دراسة موضوع مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية فيما يلي:

ما هي أبرز المشاريع السلمية لحل نزاع الصحراء الغربية؟

و يمكن أن تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى ما يلي :

لماذا فشلت المساعي الدبلوماسية الرسمية بما فيها المبادرات الأممية لحل نزاع الصحراء الغربية؟ ؟ ما هو دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل نزاع الصحراء الغربية؟

4/ الفرضيات:

تم اعتماد الفرضيات التالية في معالجة هذا الموضوع:

1- كلما تعددت المبادرات الدبلوماسية و فرص تفاوض الطرفيين المتنازعين كلما أدى إلى اقتراب وجهات النظر و بالتالي تسوية النزاع، و هذا ما حصل بالضبط و مع ذلك تباعدت وجهات النظر.

2- **كلما زاد** تمسك كل طرف بموقفه (جبهة البوليساريو) و (المملكة المغربية) **أدى هذا إلى زيادة** تباعد المواقف و صعوبة التوصل إلى حل و بالتالي المحافظة على الوضع الراهن.

3- إن التزايد المستمر لدور الفواعل الدبلوماسية غير رسمية قد يكون له تأثير حاسم لحل القضية بعيدا عن حساسيات الدول (المسائل التقليدية للسيادة و المصلحة القومية) الذي حال دون تسوية النزاع و استمراره على حاله منذ عقود.

5/ المناهج العلمية للدراسة:

تميزت مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية بالتشابك، كما خضعت لعدة متغيرات تفسيرية و عليه فإن انجاز دراسة علمية حول هذه الظاهرة يتطلب استخدام أكثر من منهج واحد، أي استخدام منهج مركب أو مراعاة قاعدة التكامل المنهجي. إن طبيعة الدراسة تجعلنا نوظف كلا من *المنهج التاريخي* ، *منهج تحليل المضمون و منهج دراسة الحالة*.

إذ يساعدنا المنهج الأول (التاريخي) على بلورة الخلفية التاريخية للظاهرة موضوع الدراسة و على حصر الأحداث و الوقائع التي جرت خلال مراحل تطورها بالإضافة إلى تسهيل عملية جمع المعلومات.

أما منهج تحليل المضمون سيساعدنا في دراسة الاتفاقيات و المعاهدات المبرمة بين الدول أو الأطراف من شأنها حل النزاع .

و كذلك منهج دراسة الحالة الذي يساعدنا على اسقاط المقاربة المنهجية و تجسيدها في نموذج تسوية نزاع الصحراء الغربية.

6/ خطة الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة التي تتناول موضوع مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية على ثلاثة فصول رئيسية، بالإضافة إلى الاطار النظري الذي يتطرق

لمقاربــة الدبلوماســية المتعــددة المصــالح فــي تســوية النزاعــات. أمــا الفصــل الأول يتنــاول الخلفيــة التاريخيــة و السياســية لنــزاع الصــحراء الغربيــة، و الفصــل الثــاني ســلط الضــوء علــى: مســار التســوية الســلمية لقضــية الصــحراء الغربيــة مــن خــلال المبــادرات الدبلوماســـية الدوليـــة حيـــث نتنـــاول فـــي المبحـــث الأول القضـــية الصـــحراوية فـــي السياســات الخارجيــة للــدول الكبــرى (اســبانيا، فرنســا و الولايــات المتحــدة الأمــريكية و روســيا)، و فــي المبحــث الثــاني دور الدبلوماســية الإقليميــة (موقــف دول الجــوار تــأثير كــل مــن الجزائــر و موريتانيــا و كــذلك فــي إطــار الجامعــة العربيــة لتســوية النــزاع و كــذا دور منظمــة الوحــدة الإفريقيــة ثــم فيمــا بعــد الاتحــاد الإفريقــي)، أمــا فــي المبحــث الثالــث ســنتطرق إلــى المقترحــات الأمميــة لتســوية النــزاع (هيئــة الأمــم المتحــدة فــي إطــار متعــدد الأطــراف ، مخطـــطا بيكـــر و المقترحـــات المقـــدمة مـــن طـــرف المغـــرب و جبـــهة البوليســـــــــاريو، و دور المبعـــــــــوث الأممـــــــــي كريســـــــــتوفر روس).

و أما الفصل الثالث فقد استعرض دراسة دبلوماسية السكة الثانية و دورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية، المبحث الأول نتناول فيه المنظمات غير حكومية كفاعل دبلوماسي لحل النزاع أما المبحث الثاني سنخصصه لدور مراكز التفكير و دورها في تفعيل الحل السلمي للنزاع، على الصعيدين الإقليمي و الدولي، و أما المبحث الثالث يتناول محدودية دبلوماسية السكة الثانية لإيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية .

إن اسقاط **مقاربة الدبلوماسية المتعددة المصالح في تسوية النزاعات** على حالة قضية الصحراء الغربية من شأنه أن يبعث حيوية للمسألة و يعطيها دفعا للأمام يعيدها إلى طاولة المفاوضات من جديد على أعلى مستوى (مجلس الأمن)، و تناولها بجدية أكثر من طرف الأطراف الفاعلين، لأن خضوعها لسياسة الوضع الرهن أصابها بالشلل، لذلك لم تحرز القضية تقدما منذ عقود.

إن الفواعل الجديدة غير الدولة نظرا لتمتعها بالمرونة و الخبرة بإمكانها أن تؤثر على مسار التسوية من خلال تفاعلها في شكل شبكة مترابطة مع مختلف الفواعل سواء كانت دولية (الدولة الأمة، المنظمات الدولية) أو غير الحكومية.

الاطار النظري:

مقاربة الدبلوماسية المتعددة المصالح لتسوية النزاعات الدولية

ساد الاعتقاد عند بعض المنشغلين بحقل العلاقات الدولية أن نهاية الحرب الباردة ستبشر بحقبة جديدة من السلم في عالم السياسة، و لكن حدث عكس ذلك فقد تصاعدت في الفترة ما بعد الحرب الباردة النزاعات ذات الطابع الداخلي (1) ،(نزاعات دينية، أثنية و قومية مثل: يوغوسلافيا السابقة، رواندا...)، التي أدت بدورها إلى تغيير الفواعل و الأجندات ، كما أن ضعف الدولة بسبب مسار العولمة أو تمركز السلطة محليا و تراجع سيادة الدولة، من دول فاشلة جراء الحروب الأهلية و الأزمات و غياب البنية التحتية، العنف، الجرائم، الفساد و انعدام الشرعية، فجوة الفعالية التي تعاني منها الدولة و فجوة الديمقراطية و المفارقة في دول الجنوب، أدى إلى تزايد دور الفواعل غير الدولة و ظهور دبلوماسية السكة الثانية (2). إن طبيعة هذه النزاعات هي سياسية، وأسبابها و بالأخص في الدول الإفريقية ناجم عن غياب الحكم الراشد و الصراع على الموارد الطبيعية و وجود مستوى عال من الفقر و كذلك التوزيع الغير عادل للثروة.

و لقد اعتادت أن تكون الدولة الأمة هي المهيمنة كفاعل رئيسي معترف به في الساحة العالمية، غير أن مسائل النزاع و الأمن لم تعد من صميم اختصاص الدول فقط، و بالتالي نفس الشيء ينطبق على الدبلوماسية التي لم تعد ممارستها حكرا على الدول، و من بين مظاهر التطور في الفواعل، الدور البارز للأمم المتحدة غير أن لوحدها لا يمكنها احتواء كل النزاعات، في حين أن الأمم المتحدة يمكنها أن تتخذ قرارات حاسمة إذا كان النزاع يخلو من الاعتداءات العسكرية، بحكم أنها لا تملك آلية التدخل عسكريا لفض النزاعات(3).

---

(1) Victor Shale, « Post cold war diplomatic training : the importance of the mutlistakeholder approach to inter and intra-state conflicts »,**Multistakeholder diplomacy challenges and opportunity**, Malta,2005 p189 .
(2) Idem.
(3) Ibid, p 190.

يتناول هذا الفصل التحول في مفهوم الدولة الأمة و التطور الذي حدث في مفهوم النظام العالمي ثم تأثيره على طبيعة النزاعات و بالتالي بروز فواعل جديدة من شأنها أن تشارك في مسار تسوية النزاع، لما تملكه من إمكانيات، سواء كانت محلية أو دولية.

يعرف ***هارولد نيكولسون*** **دبلوماسية السكة الأولى** بأن: " الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين" (1).

وان كانت الدبلوماسية هي توجيه العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، و الأسلوب الذي به يدير السفراء و المبعوثون هذه العلاقات و عمل الرجل الدبلوماسي، فإننا أصبحنا اليوم نتكلم عن **دبلوماسية المواطن**، الذي يقوم بتحضير الأرضية للدبلوماسيين الرسميين لأن القرارات التي تتخذ هي نتيجة تأثير محادثات مع مختلف الفواعل(2).

يمكن تفسير هذا التطور في مفهوم الدبلوماسية إلى حدوث تفاعلات غير مرئية، من خلال بروز و تزايد فواعل غير الدولة بعد الحرب العالمية الثانية، مثل المنظمات غير الحكومية و الشركات المتعددة الجنسيات و المجتمع المدني المحلي و الدولي و مراكز التفكير، و بالتالي تعدد الفواعل لا يعني بالضرورة الفوضى أو وقوع الحرب و لكن يعني عدم القدرة على مراقبة الفواعل و السيطرة عليها (3).

إن تقاطع مصالح الجميع في قضية تحسين الحاجيات الإنسانية حيث أن الدولة تتنازل عن جزء من سيادتها لهذه الفواعل للقيام ببعض الوظائف التي أصبحت عبء عليها،

(1) هارولد نيكولسون،" **الدبلوماسية**"، ترجمة: محمد مختار الزقزوقي. دار النشر: المكتبة الأنجلو مصرية، ط1، القاهرة، 1957، ص 13.

(2) Brian Hocking,« Multistakeholder Diplomacy: Foundations, Forms, Functions and Frustrations », **International Conference on Multistakeholder Diplomacy**, Malta, 11-13 February 2005, P 11.
(3) Idem.

هذه الفواعل لا تهدف إلى القضاء على الدولة الأمة و إنما إلى عقلنة و ترشيد سلوك الدولة، مما يجعل أصحاب الحصص (شبيه بنموذج البورصة لشراء الأسهم) تعمل على الحفاظ على مصلحة الجميع مثال: الشركات العالمية، الشبكات السياسية، عدة تسميات للدبلوماسية متعددة المصالح فهي طريقة لاتخاذ القرار على المستوى الدولي، إشراك الفواعل في صناعة القرار بطريقة غير مباشرة، حيث تحاول الدولة إقصاء الفواعل الأخرى من عملية القرار لكن الهدف هو الحفاظ على مصلحة الجميع(1).

فالنظام العالمي مكون من أنظمة صغيرة تتفاعل باستمرار و تتميز بعدم وجود مركزية في شبكة ترابطها، حيث أنها تتميز بمستوى منخفض من الهرمية، و هذا . حسب الاطار المفاهيمي المرتبط بالدراسة المتمثل في مقاربة الدبلوماسية المتعددة المصالح لحل النزاعات . عبارة عن شبكة مرنة و سريعة التشكل عبر تنظيم أفقي، و من وظائف الشبكات التساوي في الحصول على المعلومات و الموارد و الإمكانيات حيث أن الشبكات تتعاون فيما بينها و نظريا هي مفتوحة ، كذلك التمكن من جمع المعلومات من مصادر مختلفة، أما فيما يتعلق بالموارد فهي: مالية، معرفية، تنظيمية، معلومات تسخر لخدمة القضية، الاستعمال و الاستغلال الأمثل للموارد التي تم جمعها، سهولة الاتصال بين مختلف الفواعل و القضاء على البيروقراطية بالإضافة إلى توفير الجهد و الوقت، لجعل صانعي القرار جاهزون لاتخاذ القرار و التفاوض(2).

تعاني الدبلوماسية الرسمية من فجوة مساهمة الفواعل غير الحكومية، لأنها حكر على الدولة لفئة صغيرة من الدبلوماسيين المحترفين يشتغلون لصالح الدولة دون مساهمة القطاعات الأخرى فتأتي الشبكات لسد الثغرة و الاسهام في وضع الأجندة و طرح القضايا التي تستقيها من الميدان و من خلال التفاوض توفير الآليات.

(1) Ibid, p 2.
(2) Ibid, p 8.

حيث تصبح الدولة مجرد إطار من خلاله يتم تطوير شراكة عالمية، يلتقي فيها نضال الفواعل و ضرورة إدراجها نظرا لامتلاكها للمعرفة و الخبرة و الإمكانيات و الكفاءة و الفعالية في الميدان(1).

و تعد هذه مقدمة نظرية للتطورات الحاصلة في النظام العالمي، التي غيرت في واقع و تصور الدولة الأمة، و جملة التغييرات التي تنجم عنها في النظام الأمني و في مفهوم المصالح القومية للدولة.

إن الأساس الذي تبنى عليه الدولة بالمفهوم الكلاسيكي هو ارتكازها على السيادة سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي و ذلك منذ معاهدة وستفاليا.

و عليه يستوجب علينا في دراستنا الانطلاق من مفهوم السيادة إلى غاية تطور الدولة بالمفهوم الحديث.

الفرع الأول: مفهوم السيادة في سياق مقاربة الدبلوماسية المتعددة المصالح

تعرف السيادة ببعدين رئيسيين، البعد الداخلي الذي يرتبط نطاق تطبيقه ضمن الحدود السياسية لإقليم الدولة و يقتصر على علاقاتها بمواطنيها، و البعد الخارجي يختص بعلاقاتها مع الدول و الكيانات الدولية الأخرى، و هذا استنادا إلى قواعد القانون الدولي(2).

في وسط التطورات العالمية و اتجاهات العولمة و بحسبان التحول في نظام القطبية الدولية إلى نظام متعدد الأقطاب، فإن مفهوم السيادة يتعرض يوما بعد يوم إلى نحت جديد جراء عوامل التعرية الدولية، سواء كانت من كيانات سياسية أو من غيرها من الكيانات الأخرى غير الدولة، و في ظل النظام الدولي الحالي، لا يمكن بأي حال من

—

(1) Ibid, p8.

(2) Qyvind Osterud, « **Intersystemic Rivality and International Order: Understanding the Cold War**», in Pierre Allan and Kjell Goldmann, 1997, p69.

الأحوال التمسك بمفهوم السيادة مثلما استقرت عليه قواعد النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا(1).

و لذلك فقد كرست العولمة واقع الانتقال من السيادة الوطنية في صورتها الكلاسيكية إلى أشكال جديدة في ممارستها تتناسب و التغيير الهائل الذي أصاب النظام الدولي من بروز الفواعل غير الدولة كالمنظمات غير الحكومية و الدور الذي تلعبه على الصعيد الداخلي و الخارجي.

فهو يتضمن تلك السلطة المستقلة و السامية التي يعترف بها في إطار جغرافي لجهاز الدولة بسن القوانين و إعطاء الأوامر لمواطنين و ضمان تطبيقها باستعمال أساليب القوة و الإكراه لاحتكارها للعنف المشروع. و على الصعيد الخارجي، لا تخضع الدولة لأية سلطة خارجية و تمارس كامل حقوقها الدولية، و لا يقيد من سلطتها الخارجية سوى التزاماتها الدولية(2).

يقول **أوليفر بود** بخصوص تكون السيادة الدولية و علاقاتها بالسيادة الداخلية:

" إن السيادة الداخلية التي تعني الهيمنة داخل الإقليم تفترض توافق السيادة الدولية التي تمنع إمكانية سيطرة دولة أخرى، كما أن السيادة الدولية تتضمن أيضا السيادة الداخلية من أجل القدرة على الفعالية بينهما" (3).

إن السيادة تعتبر أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسته معظم مواثيق المنظمات الدولية و تشكل إلى جانب الشخصية القانونية العنصرين القانونيين للدولة(4).

(1) Ibid, p70.
(2) Idem .
(3) سمير أمين و أخرون، "**العولمة و النظام الدولي الجديد**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص 114.
(4) المرجع نفسه.

تحولات مفهوم السيادة في ظل العولمة:

1. تحول مفهوم السيادة:

لم تعد السيادة اليوم في صورتها التاريخية المطلقة، فالدولة قد أصبحت محكومة بالتزاماتها الدولية و الاتفاقيات الدولية المختلفة التي باتت تقيد من سيادتها، و أكثر من ذلك فإن القانون الدولي هو في الواقع قانون التزامات تقيد حرية عمل الدول و من ثم تقيد استقلالها السياسي. فحسب **ستيفن كراسنر** " إن استقلال الدول كان دائما مقيدا بالالتزامات الدولية أو بمظاهر التبعية و الهيمنة، و مبدأ حرمة الحدود لم تحترم أيضا بشكل كامل منذ معاهدة وستفاليا"(1).

2. الانتقال من الصفة المطلقة إلى الصفة النسبية إلى الصفة المعدومة في مفهوم السيادة: لقد أخضعت ظاهرة العولمة مفهوم السيادة التقليدي للمراجعة و إعادة النظر فيه، فهو مفهوم متجاوز نظريا و غير ملائم عمليا، لأن الرهانات السياسية الدولية الجديدة والمشكلات غير المسبوقة و الحدود الاقتصادية و الجمركية التي رسمتها تحولات العولمة لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة.

فمفهوم السيادة تغير من المفهوم المطلق إلى المفهوم النسبي ثم الانتقال إلى مرحلة جديدة تعرف بالمفهوم المعدوم للسيادة حسب تصور اللبراليين، ففي ظل المفهوم المعدوم للسيادة ، يتوقع ألا يكون هناك انعزال و لا اكتفاء ذاتي و لا ممارسة حقيقية و كاملة لمظاهر السيادة الداخلية و الخارجية، و حتى و لو ظهرت إرادة الدول في ممانعة أو رفض التبعية لمنطق العولمة (2).

(1) المرجع نفسه، ص 117.

(2) المرجع نفسه.

فمفهوم السلطة الذي كان يعني عند **ماكس فيبر** و غيره القدرة على فرض الإرادة على الآخرين، قد تغير ليعني سيادة القوة التكنو. اقتصادية بالدرجة الأولى، كدليل على تنامي أهمية الأبعاد غير السياسية في تشكل السلطة مفهوما و ممارسة.

3 . تفكك السيادة الإجرائية:

تفرض التغيرات الدولية المتسارعة تحديا أمام ما يعرف بالسيادة الإجرائية للحكومة في حريتها أثناء رسم السياسات العامة التي تعتبر أهم صور ممارسة السلطة السياسية لسيادتها.

4 . البعد السوسيولوجي في إدراك السيادة:

إن السيادة لم تعد تقتصر على البعد المكاني أي الحيز الذي تمارس فيه الدولة سلطتها، إنما أصبحت تعبر عن الحالة التنازعية بين كل ما هو محلي و ما هو خارجي، لذلك تم الانتقال من النمط الجيوسياسي في فهم السيادة إلى البعد السوسيولوجي في إدراكها، أي التركيز على الخصوصيات الدينية و الحضارية و اللغوية و الهوياتية للمواطنين أكثر من التركيز على الحدود الجغرافية للدولة (1).

5 . نقل مفهوم السيادة من الدولة إلى الشركات: نقلت العولمة مفهومي السلطة و السيادة من الدولة المهيمنة إلى الشركات العالمية، فالدولة تحولت في ظل العولمة إلى مجرد أداة سياسية، قانونية و أمنية لحماية أنشطة السلطة المستجدة للشركات الكبرى و هذا خضوعا للاقتصاد الذي بات يتوسع و يتعولم في صورة غير طبيعية، قاضيا على الحدود السياسية القومية و الجغرافية الضيقة، مما أدى إلى الاستحواذ على هذه الحدود القومية و حتى السيادة ذاتها(2).

(1) المرجع نفسه، ص 118.

(2) المرجع نفسه.

فهيئة الأمم المتحدة و مختلف وكالاتها المتخصصة في مختلف الميادين خاصة المجالات البيئية و حقوق الإنسان، صارت تجبر بصفة أو بأخرى الدول المتمتعة بالسيادة القومية على أن تلتزم في تشريعاتها المعلنة بالمبادئ العالمية لمواثيق حقوق الإنسان. إن العولمة و باعتبارها بحث متزايد عن الدولة في مجال حماية السوق الاقتصادية كإطار لضمان حرية الفاعلين داخل هذا السوق، فإن ذلك يتطلب صيغة توافقية بين سيادة الدولة و مصالح القطاع الخاص فبدون التعاون العالمي الذي يمر حتما عبر الدول، لا يمكن أن تسير التحولات العالمية في الطريق السليم (1).

و على العموم، لم يعد مبدأ السيادة الوطنية مبدأ أصيلا في العلاقات الدولية بالشكل الذي كان عليه في السابق خاصة مع توسع قواعد القانون الدولي، الذي أصبح في أحيان كثيرة قيدا على الدول عند وضع سياستها العامة، حتى على مستوى العلاقات الداخلية بين السلطة والمواطنين في مجالات الحرية السياسية و الحرية النقابية و حقوق الإنسان و المسائل الدينية،...الخ، و هي مسائل كانت على مر التاريخ جزءا من اختصاص الدولة الوطنية التي كانت تملك القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال و الإرادة الحرة في المجالين الداخلي و الخارجي دون الخضوع لأي طرف دولي أخر، أي أنها تتوفر على امكانية السيطرة على إرادتها و مقدرتها و ذاتها بحرية كاملة، و قدرتها على حماية استقلالها في الواقع العملي(2).

(1) عبد النور بن عنتر،" الدولة و العولمة و ظهور مجتمع مدني عالمي"، **مجلة شئون الأوسط**، عدد 107، صيف 2002، ص 77.

(2) ممدوح شوقي، " الأمن القومي و العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 127، جانفي 1997، ص 74.

. تطور مفهوم الدولة الأمة و النظام العالمي:

أفرزت نهاية الحرب الباردة مشهدا عالميا جديدا عبرت عنه التحولات الدولية المتسارعة و المتراكمة و التي كرست بنى تنظيمية متباينة لما كان عليه الحال أثناء الصراع في الحرب الباردة، فتشكل ما يعرف بالنظام الدولي الجديد الذي اتسم بالنسق المتصاعد لظاهرة العولمة، و هذه الأخيرة و بإعتبارها ظاهرة شمولية، فقد جاءت إفرازاتها لتمس . بشكل مباشر أو غير مباشر. الأطر العامة للعلاقات الدولية، و ذلك التأثير في الفواعل و الوحدات السياسية التي حكمت السياسة الدولية منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 التي كرست مفهوم الدولة القومية بإعتبارها المنظم الرئيسي للعلاقات بين الدول. و بالتالي فبعد نهاية الحرب الباردة اضمحل طابع النزاعات العنيفة، حيث تصنف حاليا ثلث النزاعات ضمن: الحروب الأهلية و داخل الدول، في حين تراجعت النزاعات العسكرية بين الدول(1).

إن هذا التغيير لا يشمل فقط تغيير في غاية و وسائل النزاعات، و إنما كذلك في الفواعل المنخرطة و الأجندة التي تتبعها.

تكمن أسباب هذا التحول و مدى تأثيرها في النزاعات المعاصرة و في مجال تسوية النزاعات بالتحديد،في تغير طابع الدولة المعاصرة، مقارنة بالمفهوم الكلاسيكي للنظام الوستفالي للسيادة الوطنية، لأن المفهوم الحديث للدولة هو مركب للتعدد الاثني و التعدد الديني على حد سواء مع البناء السياسي(2).

بعض المحللين في العلاقات الدولية ينظرون إلى هذا المسار الحديث لتحول الدولة على أنه فشل للدولة أو وجود خلل بها مما أدى إلى بروز تيارين متناقضين.

---

(1) Jovan Kurbalija, and Valentin Katrandjiev, « **Multistakeholder Diplomacy - Challenges and Opportunities: Multistakeholder processes in Conflict Resolution** », Edited by DiploFoundation. 2006, pp 179- 180.
(2) Idem .

إن التزايد المستمر لتنازل الدولة عن جزء من سلطتها أو إيكال بعض المهام إلى أطراف أخرى، و تسارع وتيرة العولمة و تحول مستوى التحكم إلى مؤسسات الحوكمة العالمية أدى إلى تقلص السيادة الوطنية. بيد أن بعض الأدوار الأساسية و أهداف الدول تم التنازل بها للسلطات المحلية أو لمنظمات إقليمية أو دولية و إلى المنظمات الغير حكومية بالإضافة إلى لاعبين عالميين آخرين(1).

غير أن محللين آخرين في العلاقات الدولية يرون هذا التحول على أنه تطور الدولة كبناء سياسي، و يصفون الدولة ما بعد الحداثة التي تزامنت مع تطور الديمقراطيات الغربية و اقتصاديات السوق الحرة، على أنها بناء أعلى و أكثر تقدما تتمتع بكل ميزات النظام المتفتح من الاعتماد المتبادل و التعاون.

بينما تنتقل دول من مرحلة الدولة الحديثة إلى ما بعد الحداثة، هناك دول أخرى تراجعت إلى أشكال الدولة ما قبل الحداثة لأنها تعاني من الاضطراب الداخلي و النزاع و الفوضى، و فشلت في تأمين الوظائف الأساسية للدولة من السيطرة على ترابها أو توفير أبسط الحاجيات و الأمن لمواطنيها. و تتميز الدول الفاشلة بعدم وجود انسجام بين مختلف الجماعات التي تتألف منها، و التي تتحول إلى حرب أهلية و انعدام بنية تحتية، و تتميز بمستوى عال من العنف الإجرامي، و حكومات متعفنة بالفساد و هيئات حكومية متشكلة على هياكل قبلية و افتقارها للشرعية و في أغلب الحالات تفشل الحكومة لممارسة سيطرتها خارج نطاق العاصمة.

في سياق العجز السياسي و الاقتصادي، تلعب الفواعل غير الدولة دورا كبيرا و مهما كتوفير الأمن و الفرص الاقتصادية (2).

---

(1) Bernard E.Brown, « What is the new Diplomacy ? », **American Foreign Policy Interests**, 23:3-21, 2001, p1-2.

(2) Jovan Kurbalija, and Valentin Katrandjiev, **op cit**, p 179.

هذا التحول الذي حدث للدولة تخللته تغييرات في القضايا و الأهداف الأمنية، و كذلك في تصور المصالح القومية التي كانت تعرف بارتباطها الوثيق بمصالح الدولة. فحاليا يمكن أن تتعارض المصلحة القومية مع مصالح الأنظمة و أمن الجماعات المختلفة، مثل: الأقليات الوطنية، الاثنية و الدينية، هذا من جهة، و الأمن العالمي من جهة أخرى الذي صار يسلط عليه الضوء أكثر في الأنظمة الأمنية الحديثة، مثل الإرهاب، الاحتباس الحراري ، الأزمات المالية و الإقتصادية(1).

بطبيعة الحال هذه التحولات السريعة و الجوهرية أثرت على النظام الدولي بأكمله، لأن هذا الأخير مكون من الدول(الدولة الأمة ذات السيادة على ترابها و المخولة لممارسة القوة على أراضيها)، و لأن الحدود تفصل السلطة من النطاق الداخلي و الدولي و بين هذه الحدود و فوضى النظام الدولي، و حاليا يشهد النظام الدولي تحولا في خصائصه أو هو في سائر التحول في بعض المناطق في العالم. و ملاحظة تنامي عدد حالات الاضطرابات داخل الدول، حتى و إن كانت لا تصل إلى درجة الفوضى، إلا أنها تبقى خارج سيطرة الدول. في نفس الوقت أصبحت دائرة إدارة شئون العالم تتزايد باستمرار، و تؤثر في جميع الجوانب الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية لحياتنا، في بعض الحالات شفافية الحدود تصل إلى درجة تمييع مفهوم السيادة، فتصبح مجرد رمز أو تتحول إلى شيء أخر يتطلب مفهوم جديد(2).

(1) Jovan Kurbalija, and Valentin Katrandjiev, **op cit**, p 180.
(2) Idem.

و اليوم لا توجد حدود تفصل بين هذا التطور غير المتكافئ بين الأجزاء المكونة للعالم، و التي تؤدي إلى تعقد الأوضاع بأكملها. فأصبحت دول ما بعد الحداثة التي تتمتع بالرفاهية، السلم و القيم الديمقراطية تختلط مع دول فاشلة ما قبل الحداثة عبر العلاقات الدولية.

واحد من بين أهم الأسباب و في نفس الوقت كنتيجة لهذه التحولات في مفهوم و جوهر الدولة الأمة و في تحول النظام الدولي، هو بروز دولة جديدة و فواعل غير الدولة، و هذا التنامي الكبير للفواعل غير الدولة التي أصبحت نشيطة و يتم إشراكها في النزاعات و تسيير و تحول النزاعات العنيفة الداخلية(1).

الفرع الثاني:مفهوم النزاع

من بين أعراض التحول المفاهيمي الذي كرسته نهاية الحرب الباردة، الانتقال من الحرب بمفهومها التقليدي إلى ما عرف بـ" الحرب التضامنية" حيث رافق انهيار الاتحاد السوفياتي و نهاية عهد الثنائية القطبية سقوط أغلب الأطر النظرية و الأدوات المفاهمية التي استخدمت خلال مرحلة الصراع بين المعسكرين الشرقي و الغربي، الأمر الذي استدعى ما يمكن أن يطلق عليه المرونة المفاهمية التي تستوعب التحولات الجديدة التي شهدها العالم ما بعد الحرب الباردة، و منه تراجعت أهمية بعض التصورات الاستراتيجية كالاحتواء مثلا، و أعيد تكييف بعضها الأخر لينسجم و هيكل النظام الدولي الجديد كنموذج الردع على سبيل المثال، و هي بالأساس نماذج استحدثت خلفية الصراع في اطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي سابقا(2).

(1) Jovan Kurbalija, and Valentin Katrandjiev, **op.cit** , pp 180-181.

(2) معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص64.

و الحروب التضامنية هي نوع من الحروب الدولية التي تأخذ خاصية الشمولية كمحدد لها حيث يتم توجه مجموعة من الدول لتتشكل كطرف واحد لمواجهة دولة واحدة، مثلما حدث في حرب الخليج الثانية و حربي أفغانستان و العراق. و الحقيقة أن هذا النمط من الحروب يستند إلى تصنيفات معينة، مثل تلك التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدول المارقة أو دول محور الشر(1).

هذا التحول إذن هو انعكاس مباشر لتزايد الاهتمام **بالمنهج الشمولي في حل النزاعات الدولية** في عصر العولمة الذي يستهدف حسب بعض المحللين في العلاقات الدولية تحقيق الأمن الدولي و تكريسه و هنا تم الاستناد إلى شرعية التنظيم الدولي في تفعيل التوجه الجديد نحو الشمولية في حل النزاعات الدولية، حيث أن انهاء بعض الصراعات التي كانت قائمة قد مثل محور اهتمام رئيسي لهيئة الأمم المتحدة. و لذلك نجد أن ميثاق هذه الأخيرة يبين في المادة الثانية و الخمسين منه أول مجال من مجالات العلاقة بين المنظمات الإقليمية و الأمم المتحدة و هو مجال الحل السلمي للمنازعات الدولية (2). و قد تعززت الآمال بإستعادة الدور الذي نص عليه الميثاق المنشئ للمنظمة الدولية في مجال الأمن الجماعي، و قد تم بين عامي 1988 و 1993 إرسال 14 قوة حفظ السلام في اسيا و افريقيا و أمريكا اللاتينية، و هو عدد يتجاوز ما تم تحقيقه خلال أربعين سنة من عمر الأمم المتحدة و ارتفع عدد القبعات الزرق من عشرة ألاف إلى سبعين ألف(3). و على ضوء هذا، برز التعامل الأممي مع النزاعات و أزمات عديدة سواء تعلق الأمر بإيجاد حلول للحرب العراقية الإيرانية، أو فيما ارتبط بمسألة لانسحاب السوفياتي من أفغانستان، و أيضا وقف الدعم العسكري إلى الأطراف المتنازعة في أنغولا و ناميبيا، و كذلك الدفع بعملية التحول الديمقراطي في دول أمريكا الوسطى.

(1) المرجع السابق، ص 64.

(2)انظر **ميثاق الأمم المتحدة**. الفصل الثامن: في التنظيمات الإقليمية، www.un.org/ar/documents/charter

(3) ريمون حداد،" العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية"، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص149.

و الحقيقة أن تزايد اهتمام التنظيم الدولي بمسار المعالجة السلمية للنزاعات الدولية، قد أفضى إلى بروز آليات و منطلقات جديدة (بعثات حفظ السلام الأممية) خاصة ما عرف بـ **الدبلوماسية الوقائية**(1) عندما تم ارسال مراقبين دوليين إلى جنوب إفريقيا في 1992 و إنشاء صندوق خاص لدعم الإجراءات الرامية لتفادي النزاعات في إفريقيا الوسطى كما تم في ذات المسعى، إرسال قوات القبعات الزرق إلى مقدونيا في يوغوسلافيا سابقا في عام 1995م.

أما ثاني هذه الآليات فهي " سياسة صنع السلام" التي تتم عبر إجراءات عديدة منها: اللجوء إلى محكمة العدل الدولية و تطبيق العقوبات الاقتصادية مثلما تنص عليه المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، و أيضا اللجوء إلى الأعمال القسرية (المادة 42).

و قد تجسدت هذه السياسة على أرض الواقع من خلال عمليات الأمم المتحدة في الصومال (أونسوم 2) التي هدفت إلى صنع السلام و تأمين المساعدات الإنسانية و إعادة بناء مؤسسات الدولة و تأمين المصالحة الوطنية بإرسال قوات تضم 29000 جندي بناءا على نص الفصل السابع من الميثاق، كما تتدخل أيضا في إطار سياسات صنع السلام قوات حفظ السلام التي تم إرسالها إلى مختلف بؤر التوتر في العالم(2).

إن نهاية صراع الحرب الباردة لم تلغ مصادر النزاعات الدولية و محركاتها بقدر ما أدت إلى تحول في شكلها و اتجاهها، فالطابع الجديد للنزاع أخذ تركيبته من داخل الوحدة السياسية الواحدة سواء كانت الدولة أو نظاما إقليميا أو تحالفا سياسيا. و يمكن التماس أوجه هذا التحول عبر مستويين(3):

(1) تعني **الدبلوماسية الوقائية** المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية النزاع، و كذا المساعي و الاجراءات التي تقوم بها الدولة أو المنظمة الإقليمية أو الدولية بهدف عدم نشوب النزاعات و منع تصاعدها و حصر انتشار الأخيرة عند و قوعها. **انظر:** مختار المطيع، الوطن العربي و النظام العالمي الجديد: التفاعلات و التأثيرات، شؤون عربية، عدد 74.

(2) ريمون حداد، **مرجع سابق**، ص149.

(3) زبينغو برجنسكي،" **بين عصرين: أمريكا و العصر التكنوتروني**"، ترجمة: محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، ص75.

الأول: بروز أنماط جديدة من النزاعات ليست بالضرورة بين الدول كما كان حاصلا لعقود طويلة.و من أهمها النزاعات داخل الدول كأن تتصارع جماعة داخلية معينة مع السلطة المركزية القائمة أو مع الجماعات الداخلية الأخرى من أجل السعي إلى إقامة دولة مستقلة.

و الحقيقة أن دوافع هذا السلوك النزاعي للجماعات و التنظيمات الداخلية عديدة، و هي تتراوح بين الأسباب السياسية و الثقافية القيمية، كما نجد أنها في معظم الأحيان تتم كنتيجة حتمية لفشل و تفكك القيم المركزية للدولة. لذلك يبين برجنسكي بأنه كلما تراجعت الدولة . الأمة عن سيادتها، إزدادت الأهمية النفسية لقومية الجماعة، و تصبح محاولة الوصول إلى توازن بين ما يترتب على التطورات الدولية الجديدة و الحاجة إلى تجمع قومي خاص مصدرا للإحتكاكات و النزاعات (1).

و في ظل هذا التحول في طبيعة النزاع من نزاع بين الدول إلى نزاع داخل الدول ، تشير الإحصائيات إلى أنه من 61 صراعا شهدها عقد التسعينات من القرن العشرين، 58 منها كان نزاعا داخليا أي نسبة 95 بالمائة و 90 بالمائة من الضحايا في تلك النزاعات هم من المدنيين و ليسوا عسكريين و معظمهم من النساء و الأطفال (انظر التقرير الدولي للتسلح لعام 2002) (2).

إن الصراعات إذن أصبحت بين الجماعات و ليست بين الدول، و الضحايا فيها هم مدنيين و مصادر التهديد الأساسية لدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها و مثال النزاعات المسلحة في إفريقيا من الصومال و روندا إلى ليبيريا لدليل واضح على ذلك، و يتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية

(1) زبينغو برجنسكي، **مرجع سابق** ، ص75.

(2) برهان غليون، "**العرب و تحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**" ، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2003، ص11.

بشدة التعقيد و التشابك و إرتباطها بخلفيات عميقة، بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للعنف و الانتهاك الشديد لحقوق الإنسان.

الثاني: إن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى اختلال التوازن الدولي المبني على الثنائية القطبية. و لذلك أصبحت النزاعات الإقليمية أو الوطنية منفصلة في أحيان كثيرة عن طبيعة النظام الدولي و تحكمها نزاعات ذاتية أكثر مما هي امتداد لتوازنات دولية كما كان حاصلا خلال فترة الحرب الباردة (1). فإنه

بمقدار ما ساهم نظام القطبية الثنائية و ما رافقه من استقطاب في الحقبة السابقة في تجميد النزاعات أو بالأحرى لجمها او الحد منها بسبب ما تميز به من توازن في الردع، فقد أدى سقوط جدار برلين و ما تبعه من انهيار الاتحاد السوفياتي و انتهاء الصراع بين الكتلتين الشرقية و الغربية إلى ظهور حقبة تاريخية من النزاعات الكبرى الناجمة عن نزوع الدول العظمى إلى إعادة ترتيب الأوضاع حسب مصالحها الخاصة(2).

و بناء على ما تقدم، يتضح جليا أن المظاهر المغذية للظاهرة النزاعية اختلفت كثيرا عما شهدته الحقب التاريخية السابقة. فتاريخيا كان النزاع في مستوياته العميقة واجهة للتنافس بين الوحدات الكبرى في البناء الدولي سواء ما ارتبط بالتنافس بين الدول الكبرى على المقدرات الطبيعية للدول الضعيفة ، أو ما يتعلق بحركات التحرر من الاستعمار أو الصراع الإقليمي على منطقة نفوذ معينة أو التنازع حول امتداد جغرافي حدودي.

و بغية ملامسة جانب مهم أدى إلى التحول في مفهوم النزاعات، جلي بنا أن نشير إلى

(1) زبينغو برجنسكي، **مرجع سابق** ، ص76.

(2) برهان غليون، **مرجع سابق**، ص11.

نقطة مهمة مفادها أن النزاعات خلال الحرب الباردة حتى و إن حدثت داخل دائرة كل من المعسكرين، إلا أنها لم تكن تهدد التوازن الدولي القائم، على عكس ما هو حاصل اليوم حيث ينظر إلى النزاع كآلية لإعادة تشكيل توازنات إقليمية و دولية معينة، أي تحول النزاع إلى أداة استراتيجية تستخدمها الدول لتمرير سياستها و تصوراتها الإستراتيجية. و هو ما يحدث توترا في فهم الوضع النزاعي بين الأطراف، فالدولة التي تعتبر اللجوء إلى النزاع أساسا لضمان أمنها، تفسره دولة أخرى بأنه تهديد لنفس القيمة و هي الأمن و هنا تحدث **المعضلة النزاعية** بذات الطريقة التي فسر بها المؤرخ الإغريقي **ثوسيديدس** الحروب البيلوبونيزية في اليونان القديمة، حيث يقول بأنها نشأت بسبب صعود القوة في أثينا و المخاوف من هذا الصعود في اسبرطة (1).

الأشكال الجديدة للتهديد:

إن هذا التحول في طبيعة النزاع و مفهومه هو متغير تابع لجملة من المتغيرات المستقلة، منها خاصة الأشكال الجديدة من التهديد، حيث يرى العديد من الكتاب و على رأسهم **بول كندي** بأنه بعد نهاية الحرب الباردة تحولت النزاعات العسكرية و معها السباق للتسلح إلى تهديدات اقتصادية و تنافس ثقافي و مختلف أشكال الحرب التجارية. و تبعا لذلك تلجأ اللغة المستخدمة اليوم إلى المفردات العسكرية لوصف ما يجري على صعيد حركة التجارة و الاستثمارات العالمية أكثر فأكثر. و بالفعل يدور الحديث حول عبارات" الصناعات المحاصرة" و "الأسواق المخطوفة" و " السياسات التجارية العدوانية"(2).

كما يقول كذلك في هذا الصدد **روبرت كوبر** في كتابه " دولة ما بعد الحداثة و النظام العالمي" تأكيدا لقيمة المتغير الاقتصادي في النزاعات الجديدة" إن عددا كبيرا من الدول

(1) المرجع السابق ، ص 12.

(2) بول كندي،"**الاستعداد للقرن الواحد و العشرين**"،ترجمة: د. نظير جاهل، دار الأزمة الحديثة، الجزء الأول ، لبنان، 1998، ص 219.

القوية لم تعد تريد القتال أو الغزو، لأنها أصبحت تعمل على تحقيق أهدافها بوسائل اقتصادية و ثقافية أخرى.

كما برزت **النزاعات اللاامتماثلة** كشكل جديد من أشكال النزاعات الدولية، و هي في الغالب تستمد لا تماثلها من عنصرين أساسيين هما(1):

الأطراف: كتلك التي يكون أحد أطرافها لاعبون غير الدول، مثل: التنظيمات الإرهابية التي تملك قوة إلحاق الضرر بالدول.

الأهداف و الوسائل: حيث يكون هدف أحد الأطراف هو التوسع أو تحقيق مركز نفوذ إقليمي، بينما هدف الطرف الأخر هو ابراز الذات و التعبير عن أهدافه و مبادئه الأيديولوجية و الانتصار لأفكاره و معتقداته، مثل الحالة التي تكون فيها الدولة في مواجهة التنظيمات المسلحة. كما أن هذا الشكل من النزاعات غالبا ما يدار بوسائل متباينة، حيث يعتمد طرف ما على وسائل رسمية كقوات الجيش النظامي و المعدات العسكرية... الخ، في حين يلجأ الطرف الأخر إلى وسائل مختلفة في مواجهة خصمه ترتبط أساسا بطابعه السري أو غير المشروع.

أما بالنسبة للنزاعات المستقبلية، فإنها ستكون نتاجا لجميع الاتجاهات السائدة التي تعبر عن التحولات العميقة في طبيعة البيئة الدولية، و الامتزاج بين هذه الاتجاهات سيفرز أنواعا مختلفة من الصراعات ليست من حيث أسبابها فحسب، بل أيضا من حيث أساليب مواجهتها، و من حيث تعاون الدول المتحالفة أو تنافسها و من ثم يصبح المجال مفتوحا لاحتمالات كثيرة. فعلى ضوء التطور الهائل لتقنيات المعلومات و الذي سيمتد حتى سنوات قادمة، يمكن لهذه التقنيات لوحدها أن تؤثر في سلسلة الصراعات بدءا بالحروب الكبرى و انتهاء بالعمليات الإرهابية(2).

(1) Robert Cooper, « **the Postmodern State and the World Order** », demos, London, 2000, p 22.

(2) زلماي خليل زاد و آخرون،"**التقييم الاستراتيجي**"، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، 1997، ص 25.

. تشريح النزاعات الداخلية:

تختلف النزاعات داخل الدولة ما بعد الحداثة كثيرا عن التقليدية، حيث أن الصراعات بين الدول تدور بين الدول القومية ذات السيادة لدوافع سياسية مثل الأراضي أو السيادة. أما في الحروب المعاصرة و هو شكل جديد من النزاع العنيف يقدم الوجه المعقد الذي يتضمن حرب العصابات والحرب الأهلية في كثير من الأحيان مع ملامح التطهير العرقي والإبادة الجماعية. إضافة إلى أن النزاعات الحديثة تحدث أساسا بسبب دوافع فردية أو جماعية، بالنيابة عن المجموعات العرقية أو الدينية أو القومية. حيث تمثل أساسا النزاعات المسلحة (تقاتل عموما باستعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة) التي تحدث داخل حدود الدولة، التي تقوم بها القوات شبه العسكرية غير نظامية (غير الدولة) ، مثل المرتزقة أو الإرهابيين أو المقاتلين من أجل الحرية وفقا لمعايير أخرى من التأهيل، بالإضافة إلى تطبيق لامركزية الأمن والكيانات الخاصة التي تقدم خدمات أمنية متعددة الأبعاد و التركيبات، والتي أصبحت جزءا من المعادلة في النزاعات العنيفة(1) .

النزاعات المعاصرة تتجاوز الحرب العسكرية التقليدية والسكان المدنيين يمكن أن يصبحوا أهدافا متعمدة للأعمال العدائية. هذه النزاعات هي غامضة ويصعب السيطرة عليها أو التنبؤ بدوافع الأطراف المتنازعة والأطراف الفاعلة المعنية تبقى غامضة، متفاوتة، أو خفية. ومن الواضح أن هذا يعني أن يشارك مباشرة في كثير من الأحيان طرفين على الأقل في النزاع وتقريبا جميع المستويات والفئات داخل المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر تتأثر به (2).

(1) Anush Begoyan, “Multistakeholder processes in conflict resolution”, **Multistakeholder Diplomacy:challenges and opportunity**, Edited by DiploFoundation. 2006, pp181-182.
(2) Michael, Kriner, « Intra-state Conflict Resolution : case studies and applications for a globalized world »,**Global studies student papers**, paper 26, 2011, pp 7-8.
http://digitalcommon.providence.edu/glbstudy_students/26

في ظل العولمة، لا توجد حدود تميز ما يسمى بمناطق السلام، الديمقراطيات المزدهرة والمتطورة في الغرب، وبين مناطق الاضطراب، حيث أن العولمة تتيح انتشار التهديدات بنفس الشدة كما هو الأمر بالنسبة للتجارة(1).

وخلاصة القول، فإن النزاعات الحالية هي ظواهر أصحاب المصلحة، التي تنطوي على مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، سواء تمثل الدول أو كيانات أخرى. وبناء على ذلك، فإن الدولة لم تعد اللاعب الرئيسي والوحيد المشارك في النزاعات (لم تعد تتمتع باحتكار العنف)، فإنه أيضا لا يمكن أن تكون الفاعل الوحيد في حل النزاعات. هذا يتضمن المشاركة الفعالة من جانب مجموعة من أصحاب المصالح في عملية حل النزاعات وتطبيق ما يسمى بدبلوماسية السكة الثانية.

3 . الأطراف الفاعلة الجديدة ومستويات مشاركة أصحاب المصالح في حل النزاعات

تعتبر شراكات أصحاب المصالح المتعددة ظاهرة سياسية جديدة نسبيا في الآونة الأخيرة، فقد أصبحت أدوات لصنع السياسات، ويرتبط ظهورها بارتفاع حصص القطاع الخاص والمجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية والنقابات ووسائل الإعلام وغيرها من المجموعات التي تمثل المصالح المختلفة. و مطالبة أصحاب الحصص بإشراكهم في صنع السياسة العامة، أصبحت أكثر تعقيدا بسبب انتشار الحركات العرقية والدينية والوطنية وعبر القومية من جهة، وزيادة مشاركة الجهات الفاعلة العالمية (المنظمات الدولية و المؤسسات فوق قومية) في حل النزاعات المعاصرة، من جهة أخرى(2).

هذه التطورات تنطوي ضمن الحاجة المتزايدة لتمثيل المصالح المتباينة في حل النزاعات، على الرغم من أنه عادة ما تصنف الأطراف الفاعلة الجديدة وفقا لانتمائهم

(1) Ibid, P8.
(2) Bernard E.Brown, **op cit**, pp 7-8.

إلى الدول القومية (الدولة أو الجهات الفاعلة من غير الدول)، وذلك لدراسة دورها للقرار، وإدارة و تحول النزاعات المعاصرة. و يتم تصنيفها وفقا لجدول أنشطتها والسلطة مقارنة بما كان عليه من الدولة القومية(1).

هذا يعني مقياسين لمشاركة أصحاب المصلحة في عملية تسوية النزاعات. الأول هو مشاركة الجهات الفاعلة الدولية الكبيرة أو أصحاب المصلحة، في المقام الأول عالميا أو المنظمات الإقليمية و الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي، أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفواعل أكبر من الدولة (فوق قومية). والمقياس الثاني هو نطاق الجهات الفاعلة المحلية وأصحاب المصلحة، مثل شركات الأعمال الخاصة ومنظمات المجتمع المدني، أو الجماعات القومية والعرقية والدينية. المستوى الأخر من المشاركة يتم عادة بدعم من طرف ثالث، إما التعامل مع المنظمات غير الحكومية الدولية وحل النزاعات والقضايا ذات الصلة أو تحت رعاية المنظمات الحكومية الدولية(2).

كلا المستويين من المشاركة يختلف في نواح كثيرة، وذلك بسبب أهدافهما المختلفة، حيث أن إشراك أصحاب المصلحة من المستوى الثاني (محلي) يهدف عادة إلى حل مشكلة صغيرة الحجم وفقا لذلك، ليس لديها سوى تأثير غير مباشر على الصراع ككل. بدلا من ذلك المستوى الأول (دولي)، يمكن أن تكون مشاركتهم مهمة تهدف إلى إنشاء بيئة أفضل بشكل عام، وتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة. و تعرف هذه الممارسة داخل مجتمع تسوية النزاع بمشاريع الحوار أو مشاريع بناء الثقة(3).

إن إشراك الفواعل الدولية في حل النزاعات عادة ما يكون له تأثير مباشر و كبير سواء كان ايجابي أو سلبي على النزاع وديناميكياته. يمكن لهؤلاء الفاعلين الدخول للمشاركة في حل النزاعات في أي مرحلة، بدءا من صنع السلام ووقف الأعمال العدائية،

(1) Ibid, p 9.
(2) Anush Begoyan, **op cit**, p 183.
(3) Idem.

من خلال عمليات حفظ السلام، وتنفيذ وقف إطلاق النار لتسوية النزاعات بصفتهم مفاوضين أو مشاركين رئيسيين أو وسطاء أو مراقبين.

بالتالي فإن المشاركون الرئيسيون في القرار، وإدارة و تحول النزاعات المعاصرة، يمكن أن يشمل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة العالمية من القطاع الخاص ووسائل الإعلام، شبه العسكريين أو رجال الدين أو القادة التقليديين الآخرون (1) .

يمكن أن نعرف في بعض النقاط بالمشاركين الرئيسيين في اتخاذ القرار و هم كالأتي(2):

. ***الفواعل الدولية:*** المتمثلة في المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، أي صراع محلي لديه القدرة على توليد الاضطرابات عبر الحدود، بسبب عواقب بعيدة المدى، مثل اللاجئين أو التكاليف الاقتصادية، والنزاعات المعاصرة تؤثر ليس فقط إقليميا، ولكن عالميا، ورفع حصة الفاعلين الدوليين الذين قد يمثلون مصالح المجتمع الدولي ككل، مثل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام و بناء السلام.

. ***القطاع الخاص:*** هو واحد من أهم أصحاب المصالح والأقوى في النزاعات المعاصرة، كما أن لديه القوة للوصول والسيطرة على القوة الاقتصادية، وهي ذراع قوية للغاية في النظام العالمي. حيث أن قطاع الأعمال والنزاع يتشابكان بطريقتين، الأولى هي الطريقة التي يؤثر بها النزاع على الشركات، من المخاطر المالية فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، و الثانية هي التأثير العكسي من عواقب و تبعات سياسية واجتماعية واقتصادية للشركات وتأثيرها على ديناميكيات النزاع، ولكن هذا أحد الجوانب الهامة لهذا الترابط.

(1) Jovan Kurbalija, and Valentin Katrandjiev, **op.cit** , p 184.
(2) Idem.

. وسائل الإعلام: تعد من أهم الفواعل في تسيير العلاقات الاجتماعية المعاصرة، نظرا لقوتها في الوصول و التأثير في الرأي العام، كما أنها أداة هامة لتسييس القضايا و وسيلة للتصعيد أو للفصل في النزاعات الحالية أو التي ستحدث في المستقبل،و أيضا يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورا مهما في مسار تسوية النزاع.

. *الجماعات الشبه عسكرية*: هي عبارة عن منظمات خاصة أو مرتبطة بالدولة و التي تستخدم العنف لاستهداف او القضاء على جماعات أو أفراد يعتقد بأنها تخريبية للنظام الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي (1). إن مشاركة الجماعات الشبه عسكرية في مسار تسوية النزاع يمكن أن يعترض عليه، إلا أن تسهيل التزام الجماعات الشبه عسكرية في المسار السياسي و الحوار السياسي هو واحد من أهم الأدوات الفعالة لنزع السلاح و بطبيعة الحال حل النزاع.

. القادة الدينيون و التقليديون: بما أن النزاعات المعاصرة تتميز بأنها داخلية و تتنازع حول قضايا: الهوية و القومية و الدينية أو العرقية، فإن رجال الدين و القادة التقليديون (شيخ القبيلة أو الأعيان) يلعبون دورا هاما جدا ، خاصة في حالات الاضطراب و الفوضى فهم يمثلون القوى التي تملك القدرة لتوحيد و ائتلاف الشعب(2).

عادة ما تكون سلطة هؤلاء القادة معترف بها بين طرفي النزاع و هذه القوة يمكن أن تؤدي إما إلى التصعيد أو إلى تسويته، و نظرا لأهميتهم فيجب الاعتراف بدورهم من قبل صناع القرار و الاستعانة بهم لتسهيل المصالحة و بناء الثقة بين مختلف الجماعات المكونة للشعب.

---

(1) Jones Adam, « genocide, war crimes and the west :history and complicity », ted Books, 2004, p 130.
(2) Jovan Kurbalija, and Valentin Katrandjiev, **op.cit** , p 185.

خلاصة الاطار النظري:

إن التحولات الحاصلة في النظام الدولي المعاصر، و التحول في طبيعة الدولة الأمة، و تصور مفاهيم الأمن و كيفية توفيره و التغيير في مفهوم المصالح القومية كلها أدت إلى إعادة التشكل الجوهري في طبيعة و مناهج النزاعات المعاصرة. من جهة، فإن وجود فواعل جديدة بخصوصية مصالحها،و أجندتها و استراتيجياتها، و التي يمكن أن تتصادم في خالة عدم توافق مصالحها، و من جهة ثانية غياب ميكانيزمات إعادة التنظيم و التوفيق بين المصالح يؤدي إلى استعمال أكثر فأكثر للعنف في مختلف ربوع العالم.
في نفس الوقت فنحن نشهد تزايد مستمر لقوة الفواعل الدولية التي تمثل المصالح الكبرى و التي تملك القدرة المالية و البشرية و الموارد العسكرية و التي لديها الإرادة لتلعب دورا فعال لتسوية النزاعات الداخلية.

كذلك الدور الفعال الذي تلعبه المنظمات الغير حكومية بكونها تملك القدرة من حيث المعرفة و الكفاءة، و بصفتهم لا يخضعون كثيرا لضغط السياسيين و متحريين من القيود البيروقراطية و الإجراءات، و قدرتهم على ربط النظري بالتطبيقي في نشاطاتهم، هذه البيئة تخلق ظروفا مناسبة لتجميع المعرفة و الخبرة، بالإضافة فإن المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في قضايا حل النزاعات، تمثل الكيانات الوحيدة تقريبا في وصولها إلى الفواعل الدولية في أعلى المستويات الدولية، و عبر فروعها أو شركائها من المنظمات الأخرى إلى الجماعات المحلية.

و بالتالي فإن الشراكة بين الفواعل الدولية التي تملك الموارد و القوة مع المنظمات الغير حكومية الدولية التي تملك الخبرة و المعلومات على جميع مستويات و قطاعات المجتمع، يمكن أن يؤدي إلى الخروج بنتائج لتسوية النزاع. في نفس الوقت، فإن التفاعل الذي يحدث بين الفواعل الصغيرة مثل المجتمع المدني المحلي و الإعلام مهم لبناء الحوار و الثقة بين الأطراف المتنازعة.

و خلاصة القول هي أن مسارات أصحاب المصالح المتعددة هي ظاهرة جديدة في السياسة بصفة عامة، و في تسوية النزاعات بصفة خاصة. و نستنتج من هذا بأن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في خلق أو إيقاف العنف، بل أن الشراكة بين مختلف الفواعل (أصحاب الحصص و المصالح) هي عامل مهم جدا لتسوية النزاعات المعاصرة.

الـفصل الأول:

الجذور التاريخية و السياسية لقضية الصحراء الغربية

مقدمة الفصل الأول

شهدت مسألة الصحراء الغربية تطورات عديدة منذ اتفاقية مدريد الثلاثية الأطراف، كان أبرزها هو الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير من سنة 1976 (1)، و كذلك انسحاب موريتانيا من النزاع و اعترافها بالجمهورية الصحراوية، ثم انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية على اثر اعتراف المنظمة بالجمهورية الصحراوية. ومن هنا نلاحظ أن الصراع تحول من نزاع من أجل تصفية الاستعمار الأوروبي و تحرير البلاد إلى نزاع مسلح انحصر بين المغرب و البوليساريو بصفة مباشرة.

لقد تم توقيع **الاتفاقية الثلاثية الأطراف** (2) في 14 نوفمبر 1975 بمدريد التي تنازلت فيها اسبانيا لكل من المغرب و موريتانيا عن آخر مستعمراتها في إفريقيا، المعروفة تحت اسم الصحراء الاسبانية. و منذ ذلك الحين بدأت قضية الصحراء الغربية، نزاع يطالب فيه من جهة الشعب الصحراوي بحقه في تقرير المصير، و من جهة أخرى تزعم المملكة المغربية حقها في سيادتها على الإقليم كجزء لا يتجزأ من ترابها.

و اليوم و بعد مرور تقريبا أربعين سنة من انعقاد اتفاقية مدريد الثلاثية الأطراف، ما زالت المملكة المغربية تحتل الإقليم، و ما زال اللاجئون الصحراويون يقيمون في مخيمات تندوف بالجزائر، بالرغم من تبني خطة تسوية النزاع في 1991 بعد وقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين، و منذ ذلك الحين و الوضع على حاله في نقطة البداية و المسار السلمي لم يتقدم لعدة عقبات تقف في طريقه.

(1) Fernando Gonzalez Farieta, « El papel de la ONU en el conflicto del Sahara occidental », communicacion , cultura y politica, **Revista de Ciencias Sociales**, Vol 1- No.2, Julio-Diciembre 2009, p 115.
(2) Idem.

المبحث الأول: الصحراء الغربية قبل و أثناء الحقبة الاسبانية:

المطلب الأول: الصحراء الغربية قبل الاستعمار الاسباني:

قبل القدوم الاسباني، كان يقيم في أقصى غرب الصحراء قبائل رحل تمثل نشاطهم في تربية الجمال و المعز، حيث كان هذا النشاط هو قاعدة اقتصادهم و معيشتهم التي فرضتها ديناميكية حياة و أسلوب عيش الرحل. فكانت مجموعات القبائل ينتقلون للبحث عن المصادر الطبيعية، بالأساس: الماء و العلف بالمنطقة و تتبع طرق العلف التي تخترق حاليا الصحراء الغربية إلى مناطق متاخمة من موريتانيا،الجزائر و المغرب(1).

إن الصحراء الغربية لم توجد ككيان بالمفهوم الحديث للدولة، و على غرار أغلبية الشعوب الإفريقية فإن الهوية الوطنية الصحراوية تشكلت نتيجة للمسار الاستعماري الاسباني الذي بدأ في نهاية القرن التاسع عشر، و بالضبط في القرن العشرين عندما قامت القبائل بترك اختلافاتها عن جنب و راحت تشكل هوية مشتركة لمواجهة المحتل (الاستعمار الاسباني آنذاك) (2).

إن تواجد المسار الاستقلالي و مسارعة المملكة المغربية باحتلال الأراضي الصحراوية لم يسمح بتأسيس دولة صحراوية، فقد تم الإعلان عن هذه الأخيرة في المهجر لجبهة البوليساريو(الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب) في 27 فبراير 1976 تحت تسمية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. دولة بدون أرض ، لأن إدارتها الفعلية لإقليمها تتواجد في مخيمات اللاجئين في الجزائر(3).

و خلال الفترة التي سبقت الاستعمار ليس بإمكاننا التحدث عن هوية وطنية للسكان الصحراويين. غير أن مجتمع الرحل يروي حسب آلياته تنظيمه الاجتماعي، السياسي و الاقتصادي التي تحكم العلاقات بين و داخل القبائل المكونة له. نظام يتميز بجزيئات مترابطة حيث أن الانتماء إلى القبيلة يمثل الأساس و المعيار الحاسم.

(1) Ignacio Fuente Cobo, « Sahara Occidental : origen, evolucion y perspectivas de un conflicto sin resolver », **Instituto Espanol de estudios estrategicos**, julio de 2011, p 9.
(2) Idem .
(3) Fernando Gonzalez Farieta, **op cit**, p115 .

من بين القبائل الصحراوية المتعددة يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات كبيرة التي تقع في مستويات مختلفة في شكل هرمي (هيراركية صارمة) أي تسلسل هرمي صارم هم كالآتي (1):

الحسنية: الذين يملكون القوة العسكرية، **الزوايا:** هم الذين يهتمون بالدراسة و الدين ثم الفئة الأخيرة المتكونة من **الرعاة.**

بين هؤلاء توجد فوارق كثيرة و التي تتجسد في دفع الضرائب للحصول على موارد و خدمات مثل الحسنية توفر الحماية، و هي مجموعة الشرفاء و التي تملك القوة و التأثير. و تمارس السلطة العليا للتراب الصحراوي من خلال آيت الأربعين أو مجلس الأربعين، و هي حكومة تتكون من أربعين عضوا يعينون من طرف قبيلتهم، و يكلفون بالمسائل المشتركة مثل الدفاع، أو تحديد مناطق الرعي، كذلك تسوية النزاعات بين مختلف القبائل على أساس قانون العرف، و حسب عادات و تقاليد الصحراويين و طبقا لتعاليم الشريعة.

و تنظم القبائل على شكل فرق أو مجموعات فرعية، مجموعات تصنف العائلات حسب انتمائها لنفس القبيلة، و الذين يعيشون في نفس المخيم و ينتقلون مع بعض. و داخل مخيمات الرحل يندمج كذلك معهم الحرفيون، الموسيقيون و العبيد الذين لا ينتمون إلى القبيلة و لكن يلتزمون ببعدهم الاجتماعي عن أعضاء القبيلة.

يطلق على الإدارة الداخلية للقبيلة بـ: **الجماعة** و هي عبارة عن جمعية مكونة من قادة يمثلون كل المجموعات، و عادة يعينوا أكبرهم سنا، و تقوم هذه **الجماعة** بتحديد سلطات الشيخ و الذي يمثل السلطة العليا للقبيلة.

هذا الواقع الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي عانى من تحول جذري أثناء التواجد الاسباني الذي بدأ رسميا في أواخر القرن التاسع عشر، بعد مؤتمر برلين لتقسيم إفريقيا 1884-1885، عملت الإدارة الاستعمارية على انسجام القبائل حيث قامت بإلغاء امتيازات القبائل المحاربة و تشجيع استقرار القبائل بدلا من ترحالهم و تغيير الأنظمة السياسية التقليدية.

(1) Agueda Mera Miyares, « El Sahara Occidental : un conflicto olvidado ? », **Institut de Drets Humans de Catalunya**, Serie conflictes Oblidats, pp 3-4.

المطلب الثاني: حقبة الاستعمار الاسباني

في مؤتمر برلين 1885 المعروف بتقسيم إفريقيا بين القوى الأوروبية ، تم الإعلان على احتلال إقليم الصحراء الغربية من قبل اسبانيا و التي قامت بتفعيل حقوقها التاريخية على المنطقة. لأنه في القرون التي سبقت هذا التاريخ، قرب هذه الأراضي من جزر الكناري قامت اسبانيا بإرسال الحملات الاسبانية من حين لأخر على ضفاف المنطقة الساحلية للصحراء الغربية و قامت بخلق علاقات تجارية مع الرحل الذين كانوا يحتلون الساحل، توطدت العلاقات في القرن 19 عندما عقدت اسبانيا اتفاقية الحماية مع القبائل الساحلية و قامت ببناء مصانع في الساحل للاستفادة من الموارد الصيدية و قامت بتشييد جبهة دفاعية في أرخبيل الكناري.

غير أن التواجد الاسباني في المنطقة تصادم مع المصالح الفرنسية في الشمال الغربي لإفريقيا، و دخلت القوتان في مفاوضات صعبة لتحديد مناطق نفوذ و تأثير كل طرف و التي توجت في الأخير باتفاقيات 1900، 1904، و 1912 التي تم فيها رسم حدود الصحراء الغربية الحالية(1).

ولم تتوغل اسبانيا داخل التراب الصحراوي إلا في ثلاثينات القرن العشرين و هي كقوة استعمارية مقارنة بالقوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى كانت حملتها بطيئة جدا في الاحتلال.

أما الاستغلال الاقتصادي للمستعمرة فارتكز على الصناعة الصيدية (استغلال الثروة السمكية) المتواجدة في الجهة الأطلسية. لكن في ثلاثينات القرن العشرين أرسلت اسبانيا عدة حملات علمية لتحليل المصادر الطبيعية بغية استغلالها و البحث عن مصادر جديدة للاستفادة منها(2).

---

(1) Ignacio Fuente Cobo, **op.cit**, p 2.
(2) Idem.

المطلب الثالث: بذور الاستقلال

خلال حقبة المسار الاستعماري كانت هناك محاولات لمقاومة الاستعمار، لكن دون أن يكون هناك تنسيق بين مختلف مبادرات المقاومة، و الحركة الحقيقية للتحرير برزت ابتداء من استقلال المغرب 1956، عندما بدأ الوعي الصحراوي المشترك حينها نمت بذور الاستقلال السياسي، و كرد على المطالب الاستقلالية للسكان و لإعادة تأكيد بينها على عدم تخليها على الإقليم، قامت حكومة فرانكو بضم الصحراء الغربية كإقليم تابع لها في 1958.

و الأحداث التي عقبت استقلال المغرب في عدة محطات مهمة تمثل تواريخ حاسمة حددت فيما بعد مستقبل النزاع:

. مطالبة المجتمع الدولي اسبانيا بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، و ذلك في 1960 عندما اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة و وافقت على قرار 1514 (1) الذي أقروا فيه حرية و حق تقرير المصير و الاستقلال للدول و الشعوب المستعمرة. و في 1963، ضمت الجمعية العامة أراضي الصحراء الغربية ضمن الأراضي غير مستقلة و المعلقة لتصفية الاستعمار. و في 1965 لأول مرة توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يطلب من اسبانيا البدء بمسار تصفية الاستعمار، و يجبرها على تقديم معلومات دورية حول القضية. لم تستجب الحكومة الاسبانية لمطالب الجمعية العامة، و في 1967 أنشأت نظام **الجماعة** كممثل للشعب الصحراوي و حاولت البرهنة على أن الصحراء الغربية ليست مستعمرة و إنما هي مقاطعة تابعة للسلطة المركزية لمدريد على رغم غياب الامتداد الجغرافي(2). . إعراب المملكة المغربية عن نواياها لتوسيع أراضيها التي تمتد إلى الصحراء الغربية كجزء من مشروع المغرب الكبير في 1967. و في الجمعية العامة قام الوفد المغربي بالضغط على اسبانيا للانسحاب من الأراضي ليصبح هذا الإقليم جزء لا يتجزأ من المغرب (3).

(1) Résolution 1514(XV) de l’assemblée Générale de l’ONU, **Déclaration sur l’octroi de l’indépendance aux pays et aux coloniaux**, 14 décembre 1960. http://www.un.org/fr/decolonisation/declaration.shtml

(2) Milestones in the Western Sahara Conflict, http://minurso.unmissions.org

(3) Idem.

. في 1968 نشأت أول منظمة تحريرية صحراوية و هي الحركة الوطنية للتحرير الصحراوية، التي قادها محمد سيدي إبراهيم بصيري للاستجابة للتطلعات الاستقلالية لجزء كبير من الشعب الصحراوي حول إستراتيجية مقاومة سلمية. في 1970 قامت الفرق العسكرية الاسبانية بقمع بشدة مظاهرة نظمتها الحركة الوطنية للتحرير الصحراوية و التي طالبت فيها بالاستقلال، و تم على إثرها اعتقال بصيري و من ثم اغتيل على يد الإدارة الاسبانية و يعد أحد شهداء القضية الصحراوية.و تعتبر الحركة الوطنية للتحرير الصحراوية هي المنظمة التي سبقت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و الوادي الذهب البوليساريو، و هي حركة تحرير وطنية تأسست في 20 مايو 1973 و التي تشرف منذ نشأتها على النضال في المستوى الشعبي، العسكري، السياسي و الدبلوماسي (1).

. في 1963 تم اكتشاف منجم بوكراع للفوسفات واحد من أكبر المناجم في العالم ما منح للمنطقة أهمية اقتصادية هامة (2) (انظر ملحق رقم 1).

و من أهم الموارد المتوفرة في الصحراء الغربية: الفوسفات و الصيد البحري، و توجد مقاربة حول تواجد البترول بالمنطقة. و كلا من صناعة الفوسفات و الصيد البحري يقعا تحت السيطرة المغربية، و هما منخرطين تماما في السوق العالمية، و الشركات الأجنبية متورطة في استغلال هذه الموارد عن طريق شراكة مع الشركات المغربية المتواجدة في اقليم الصحراء الغربية، و بالتالي فهذه الشركات متهمة بالتواطؤ مع المحتل المغربي و تخترق بهذا القانون الدولي (3) .

إن استغلال المغرب للثروات الطبيعية في الصحراء الغربية، و نهج البوليساريو استراتيجية الحد و عرقلة تواجد اقتصادي دولي في الصحراء بما فيها الاستثمارات

(1) Agueda Mera Miyares, **op. cit**, pp 6-7.
(2) Idem.
(3) Kathleen Jennings, « Western Sahara», **Norwegian Peacebuilding Centre**, Noref Report, March 2009, p3.

الأجنبية و الاتفاقيات الدولية و تصدير منتوجات الصحراء الغربية، تهدف البوليساريو من وراءه اظهار المغرب فاقدا للسيادة و لا يمكنه استغلال ثروات الصحراء الغربية دوليا.

و يبقى المنعطف الرئيسي في هذه الاستراتيجية هو نجاح اللوبي الموالي للبوليساريو في البرلمان الأوروبي من ابطال اتفاقية الصيد البحري في تصويت جرى يوم 14 ديسمبر 2011 (1)، و لعلى اتفاقية التبادل التجاري الحر بين المغرب و الولايات المتحدة الامريكية التي وقعت في 2004 و قبول المملكة بشروط واشنطن باستثناء منطقة الصحراء الغربية من الاستفادة من هذه الاتفاقية، لمكسب للقضية الصحراوية و لجبهة البوليساريو، أي عدم اعتراف الأطراف الدولية بسيادة و شرعية المغرب على اقليم الصحراء الغربية(2).

و من بين القضايا التي سلط عليها الضوء المبعوث الأممي للصحراء الغربية كريستوفر روس في 2012 ، قضية الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية، حيث أوضح كيف أن الموارد الطبيعية أصبحت الجبهة الجديدة في المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة بين المغرب و جبهة البوليساريو.

أكدت منظمة مراقبة ثروات الصحراء الغربية دائما، على أن نهب المغرب لثروات الإقليم هو انتهاك للمبادئ التي حددتها الأمم المتحدة في هذا الشأن و يساهم في الحفاظ على الوضع الراهن(3).

---

(1)Fish Elsewhere, Sur l'accord de pêche UE-maroc, www.fishelsewhere.eu

(2) Guin Guin Bali, " the US distinguish between Morocco and Western Sahara", www.guinguinbali.com/index.php?lang=en&mod=news&task=view_news&cat=3&id=1792

(3)Western Sahara resource watch , http://www.wsrw.org/a145×2235

المبحث الثاني: الصحراء الغربية بعد الاستعمار الاسباني:

المطلب الأول: انسحاب اسبانيا من الأراضي الصحراوية:

في 1973 أعرب السفير الاسباني لدى الأمم المتحدة عن نية إجراء استفتاء لتقرير المصير ابتداء من 1975، و الانسحاب من الصحراء الغربية، لكن كل من المغرب و موريتانيا اعترضا على صيغة الاستشارة الشعبية و طالبا بسيادتهم على الأراضي بحجة حقوقهم التاريخية على الإقليم.

و لإطالة المسار، لجأت المملكة المغربية إلى محكمة العدل الدولية كخيار استشاري حول الروابط بين العرش العلوي و الصحراء الغربية، مما أجل تاريخ إجراء الاستفتاء إلى بعد صدور قرار المحكمة.

و أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها في 16 أكتوبر 1975، مؤكدة بأن الصحراء الغربية لا يمكن اعتبارها أرض بدون سيد لأنها كانت مأهولة بالسكان(1).

و لأنه قبل الاستعمار الاسباني كان يقطنها شعب، حتى وإن كانوا عبارة عن رحل إلا أنهم كانوا منظمين اجتماعيا و سياسيا على شكل قبائل و تحت رئاسة قادة أكفاء يمثلونهم. و رفضت المحكمة الاعتراف بمطلب المغرب بسيادتها التاريخية على الإقليم، دون أن تنفي الروابط التاريخية (كانت هناك ولاءات من قبل بعض شيوخ القبائل الرحل للملك المغربي ولكن ليس كلهم يولون الولاء للملك). في نفس اليوم الذي صدر فيه القرار الاستشاري للمحكمة أعلن الملك الحسن الثاني عن المسيرة الخضراء التي انطلقت في 6 نوفمبر 1975 و شارك فيها 350000 مغربي توجهوا نحو الأراضي الصحراوية، و الإستراتيجية التي تبنتها الملكية العلوية أثرت في الأحداث التي عرفها النزاع إلى غاية يومنا هذا (2).

---

(1) تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة و إلى الحكومة الاسبانية في 23 سبتمبر 1974 لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي لتبدي رأيا استشاريا لتعزيز مطالبته بما يسميه (حقوقه التاريخية على الإقليم). و بعد أن وافقت الجمعية العامة على الطلب المغربي، أحالته على محكمة العدل الدولية المذكورة و التي عقدت 27 جلسة علنية منذ 25 يونيو لغاية 30 يوليو 1975 و أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر 1975 في 60 صفحة، بعد تفكير عميق و جاء تناول بالفحص و التدقيق كل حيثيات الموضوع، في حدود الإدعاءات و الوثائق المقدمة إليها، مرفقا بالكثير من الآراء الشخصية للقضاة.

(4) Milestones in the Western Sahara Conflict, http://minurso.unmissions.org

و ناد مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى الهدوء وأصر على انسحاب المغرب بما يعرف بالمسيرة الخضراء، وفي 11 نوفمبر 1975 احتضنت مدريد الاتفاقية الثلاثية حيث أقرت اسبانيا تخليها عن إدارة الصحراء الغربية لكل من المغرب و موريتانيا، و تقر كذلك الاتفاقية بإقامة فترة انتقالية تدوم من دخول القوات العسكرية المغربية و الموريتانية إلى المستعمرة إلى غاية الانسحاب الكلي للعاملين الاسبان من مدنيين و عسكريين في 27 فبراير 1976.و بعد تخلي اسبانيا نهائيا عن الصحراء الغربية بتاريخ 27 فبراير 1976 أعلنت جبهة البوليساريو عن تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بتندوف (1)، و دخلت جبهة البوليساريو في حرب عصابات على جبهتين واحدة ضد المغرب و الأخرى ضد موريتانيا.

لكن موريتانيا أثرت عليها الحرب من حيث التكاليف و أضعفتها سياسيا بعد الانقلاب العسكري مما أجبرها على توقيع اتفاقية سلام مع جبهة البوليساريو في 5 أغسطس 1979، لكن انسحاب موريتانيا من الأراضي الصحراوية تبعه الاحتلال المغربي لها. و استمر المغرب في السيطرة على الأراضي مدعما بالمساندة الفرنسية و الأمريكية له، و قام ببناء حواجز دفاعية (جدران حماية) على المناطق المحتلة لمنع و صد هجمات جبهة البوليساريو.

المطلب الثاني: المعركة السياسية والعسكرية بين المغرب و جبهة البوليساريو:

حصلت جبهة البوليساريو على دعم من الجزائر (عتاد عسكري و لوجستيكي) واتخذت من منطقة تندوف قاعدة خلفية لها*(2)، و من جانبه حصل المغرب على الدعم الكاف من القوى الغربية (فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية) حيث منحت هذه الأخيرة في بداية الثمانينات مساعدات عسكرية لحليفها في شمال إفريقيا، في نفس الوقت كانت الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية تحاولان عبر الطرق و المساعي الدبلوماسية إيجاد حل سلمي للنزاع.

---

(1) Olivier Pironet, « Maroc :chronologie historique », **Le Monde Diplomatique**, Paris, Avril 2006. http://www.monde-diplomatique.fr/mav/86/PIRONET/14101

(*) نظرا لقلة وصعوبة الحصول على المراجع من المؤسسة العسكرية الجزائرية تعذر علينا التأكد من صحة هذه المعلومة.

(2) Les droits humains au Sahara Occidental et dans les camps de refugiés àTindouf , Rapport de Human Rights Watch, p8, décembre 2008 . www.hrw.org

في 16 جويلية 1980 قدمت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية رسميا طلب عضويتها للانضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية و ذلك لكسب اعتراف الدول الإفريقية بالدولة الصحراوية و حصولها على الدعم في الساحة الدولية، مما دفع المملكة المغربية إلى الانسحاب من المنظمة في 1984 احتجاجا على انضمام الجمهورية العربية الصحراوية للمنظمة(1). و حثت منظمة الوحدة الإفريقية منذ 1983 الطرفين المتنازعين إلى الدخول في مفاوضات حسب قرار 104 للقمة 19 التي انعقدت بأديس أبيبا، و من جانبها قامت الأمم المتحدة في ديسمبر 1983 من خلال الجمعية العامة التي اعتمدت القرار 38\40 حول الصحراء (2).

و دعت الجمعية العامة كلا من رئيس منظمة الوحدة الإفريقية و الأمين العام للأمم المتحدة للعمل من أجل حمل الطرفين للتفاوض في أقرب الآجال، بشأن وقف إطلاق النار و البدء بإجراءات تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، و منذ ذلك الوقت شرعت بعثات الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية لتطبيق هذين القرارين.

و في أوت 1988 قدم الأمين العام للأمم المتحدة لممثلي المملكة المغربية و جبهة البوليساريو مقترح السلام الذي يتضمن وقف إطلاق النار و إجراء الاستفتاء، و أبدى كلا الطرفين موافقتهم على المقترح و في ابريل 1991 تبنى مجلس الأمن القرار 690 الذي يقضي بإنشاء بعثة للأمم المتحدة تشرف على تنظيم الاستفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية يطلق عليها اسم المينورسو و تتكون من : وحدة مدنية، وحدة أمنية و وحدة عسكرية.(انظر ملحق رقم 2).

لقد أقر الحسن الثاني الملك المغربي للعالم بأسره في 1983، و للأمم الإفريقية في 1981، بأنه لا يعارض فكرة اجراء الاستفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية، بل أكثر من ذلك لقد قبلت المملكة المغربية مشروع الأمم المتحدة للتسوية سنة 1991، و الذي يتضمن كذلك اجراء الاستفتاء، و لكن سرعان ما تراجع المخزن عن قراره لاحقا(3).

(1) Sahara Info, Apres les recommandations de l'AUA et l'ONU , N° 49, Novembre 1980,Paris, p2 .
(2) Laurent pointier, « Sahara occidental la controverse devant les Nations unies », Karthala- Institut Maghreb- Europe, Paris, 2004, p124.
(3) Idem.

و منه لابد من فهم طبيعة النظام المغربي حيث أن كل دساتير المملكة نصت على أن البلد هو ملكية ديمقراطية، اجتماعية، دستورية. إلا أنها في الواقع تفتقر إلى أهم ركائز الملكيات الدستورية المعاصرة، و هي أن الملك يملك العرش و لكن لا يحكم، لأن الملك في المغرب هو الذي يعين الوزير الأول و الوزراء، و هو الذي ينهي مهامهم كذلك، كما أنه الحاكم الزمني و الروحي (أمير المؤمنين) و يحكم كذلك عن طريق المراسيم، كما أنه لا يستجوب او يحاسب من طرف أي مؤسسة بالمملكة.

بالإضافة إلى أن النظام الملكي للدولة هو واحد من بين الخطوط الحمراء التي لا يجب اخضاعها للمراجعة الدستورية.

و بما أن طبيعة نظام الحكم هي تسلطية فإن الملك أصبح يبحث عن قضية مقدسة تلتف حولها كل الأطراف الداخلية (من أحزاب المعارضة، الجيش...) و المتمثلة في احتلالها الأراضي الصحراوية، بدلا من تباحث المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المملكة على غرار اجراء الاصلاحات الديمقراطية.

دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في سبتمبر 1991، إلى غاية اليوم تم تطبيق هذا الجزء من القرار بنجاح و هو احترام وقف إطلاق النار لكن إجراء الاستفتاء بقي عالقا، بسبب الخلاف بين المتنازعين حول كيفية تطبيق الاستفتاء و من يحق له التصويت (تحديد الهوية) ، كما وجهت اتهامات متبادلة بإستيطان الأفراد في منطقة الصحراء و مخيمات تندوف للتأثير على التصويت مما أدى إلى تأخير الاستفتاء طويلا، و أدت هذه المشاكل إلى اعتبار المغرب خيار الاستفتاء صعب التطبيق و اقترح الحكم الذاتي في 2007 كحل وسط و قابل للتطبيق لحل النزاع والذي لقى استحسانا دوليا واسعا إلى حد ما(1).

و تسيطر المملكة المغربية حاليا على حوالي ثمانين بالمائة من إقليم الصحراء الغربية، و يوجد حوالي 30000 صحراوي يعيشون في الإقليم تحت سيطرة البوليساريو و بين مائة و مائة وخمسون ألف 100 . 150000 صحراوي يعيشون في الإقليم تحت

(1) Kathleen Jennings, « Western Sahara»,**Op.cit**, p1.

سيطرة المغرب. و يوجد كذلك حوالي 250 . 300000 مغربي مستقر و يعيشون في الأراضي المحتلة الصحراوية، و حوالي 160000 صحراوي لاجئ يعيشون في مخيمات البوليساريو في تندوف الجزائرية(1).

(1) Ibid, p2.

خلاصة الفصل الأول:

لا زالت الصحراء الغربية تصنف ضمن الأقاليم غير المحررة ، مسجلة تحت الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة و لم تفصل فيها بعد، أي لم يجرى فيها استفتاء لتقرير المصير رغم انتظار دام لعدة عقود من الزمن. وتدرس القضية ضمن اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار و التي ينطبق عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (1514) المتعلق بإعلان منح الاستقلال للدول و الشعوب المستعمرة.

وحظيت الجمهورية الصحراوية باعتراف العديد من الدول الإفريقية أهمها الجزائر و جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى اثنان و عشرون دولة من أمريكا اللاتينية على غرار كوبا و المكسيك و فنزويلا (انظر الملحق رقم 5)، و تحصل على دعم منها كما لديها ممثليات دبلوماسية بها، إلا أن هذا غير كاف بالنظر للدعم الذي تحصل عليه المغرب من حليفيها الغربيين فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية. و هما عضوان دائمان بمجلس الأمن، مما عرقل مسار التسوية على الرغم من وضوح القرارات الأممية و الشرعية الدولية، فهي مسألة تصفية استعمار كغيرها، إلا أن المصالح القومية للدول الأخرى أثرت على القضية، بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية للوصول إلى حل سلمي و عادل.

و استمرار الوضع الراهن على مدى أكثر من عشرين سنة في أجندة مجلس الأمن دليل على أن النزاعات لا تحل في أروقة مبنى الأمم المتحدة، و إنما الحل يجب أن يوجد على الصعيد المحلي، على الطرفين المتنازعين أن يجتهدا أكثر لدفع مسار التسوية إلى الأمام، و يقصد كذلك بالمستوى المحلي إضافة الأطراف المعنية مثل الجزائر و موريتانيا بحكم أنهم جزء من المنطقة و أيضا التقارب الجزائري المغربي قد يؤدي حتما إلى ايجاد حل نهائي يرضي الجميع، إذا أخذ الموضوع على أنه أولوية للمصلحة الجماعية لسكان منطقة المغرب العربي، و ليس المصلحة الضيقة القومية لكل دولة على حدا مما يخلق التناقض و التنافر في المواقف.

الفصل الثانـي:

مساعي الدبلوماسية الرسمية لتسوية قضية الصحراءالغربية

المبحث الأول: القضية الصحراوية في السياسات الخارجية للدول الكبرى

يبدو أن اسبانيا، فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و إلى حد ما روسيا، هم الفواعل التي كانت و لا تزال لسياستهم الخارجية أثرا ملحوظا على قضية الصحراء الغربية. كل من اسبانيا و فرنسا نظرا لتاريخهم الاستعماري في إفريقيا، و بالتحديد في المغرب العربي حيث كان التنافس على تحديد مناطق النفوذ كل قوة استعمارية أوروبية في المنطقة، و لا يزال يعتبرون مستعمراتهم السابقة خاضعة للتبعية لهم سياسيا و عسكريا و اقتصاديا و كذلك حفاظا على مصالحهم في المنطقة، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى في الساحة الدولية و التي لها تأثير على جميع القرارات الدولية و إن كان حجم تدخلها في قضية الصحراء الغربية محدود نسبيا مقارنة بالنزاعات الإقليمية و الدولية الأخرى و ذلك حسب مصالحها و طبيعة علاقاتها مع الأطراف الفاعلة إقليميا(1).

إلا أنه يبقى قياس حجم تأثير البيئة الخارجية على مسار تسوية النزاع تلعب فيه الاعتبارات التاريخية و الجغرافية و الثقافية دورا حاسما في ترجيح دور السياسة الخارجية الفرنسية و الاسبانية في قضية الصحراء الغربية على بقية السياسات الخارجية للدول الفاعلة على المستوى الدولي، و يمكن كذلك اعتبارهما المسئولين في نشوب هذا النزاع الذي هو من مخلفات الاستعمار، قضية الصحراء الغربية هي قنبلة موقوتة تركها الاستعمار الأوروبي قبل أن يغادر المنطقة.

برزت قضية الصحراء الغربية في منتصف السبعينات من القرن الماضي، و كانت المتغير الأساسي في توجيه سلوكات الدول الكبرى في منطقة المغرب العربي و السبب الرئيسي في عرقلة مسار التكامل المغاربي، فإذا كان الاتحاد السوفيتي(سابقا) قد نجح خلال هذه الفترة في الحفاظ على نوع من التوازن في علاقته مع دول المغرب العربي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا كانتا أكثر تحيزا للطرف المغربي، و قد هيمن

(1) د. حسين بوقارة،" **إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي**"، دار هومه، الجزائر، 2009، ص 79.

هذا التوجه الرسمي على السياسات الخارجية للدولتين في المنطقة لأكثر من ثلاثين سنة، فالدعم الذي حصلت عليه الملكية العلوية من مساعدات عسكرية و دعم دبلوماسي أمريكي و فرنسي يعتبر معرقلا لأية تسوية سلمية للقضية.

و بالتالي فإن البيئة الخارجية في حالة قضية الصحراء الغربية أثرت سلبا على مسار التسوية السلمية للنزاع لأن أولوية الفاعلين الدوليين لا تدور حول مستقبل المنطقة (تكامل) و إنما حسب ما تمليه عليهم مصالحهم السياسية و الاقتصادية (ابقاء المغرب كحليف من الناحية السياسية و الاستفادة من الموارد الصيدية في مياه الصحراء الغربية بمعاهدة مع السلطات المغربية مثال: الاتحاد الأوروبي).

المطلب الأول: موقف اسبانيا و فرنسا من قضية الصحراء الغربية

إن سياسة كل من اسبانيا و فرنسا اتجاه قضية الصحراء الغربية يجب أن ينظر إليها من المنظور التاريخي أولا لأن تاريخ الإقليم ارتبط بهاتين القوتين الاستعماريتين لفترة تزيد عن القرن، فيما يعتبر ارتباط اسبانيا بالصحراء الغربية جلي (مستعمرة سابقة من 1884- 1976)، تظل علاقة فرنسا بالأراضي الصحراوية مرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة من خلال التنافس الأوروبي لتقسيم إفريقيا و الاتفاقيات التي أبرمتها مع اسبانيا لتحديد مجال نفوذ كل قوة في المنطقة 1904، 1912.

يبدو ظاهريا أن اهتمام و تدخل القوتين فيما يخص القضية الصحراوية قد تراجع بعد توقيع اسبانيا اتفاقية مدريد الثلاثية الأطراف مع كل من المغرب و موريتانيا في 1975، غير أن سياسة البلدين في التأثير على القضية قد استمرت إلى ما بعد فترة الاحتلال (1).

إن الحكومات الديمقراطية التي تعاقبت على الحكم في اسبانيا كان موقفها مبهما فيما يتعلق بالقضية، موقف يجسد وضع يبدو حياديا، والذي يؤثر عليه من جهة ضغط الدين التاريخي الموروث عن حقبة حكم فرانكو و من جهة أخرى الأهمية الإستراتيجية

(1) Yahia Zoubir and Daniel Volman, « **International Dimensions of Western Sahara Conflict** » , Westport, Praeger, 1993, p 17.

للمغرب في السياسة الخارجية الاسبانية. إن طبيعة العلاقات الإسبانية المغربية لها أبعاد متعددة في السياسة الخارجية الاسبانية، منها المتعلقة بالقضايا الاقتصادية و الجيواستراتيجية، بحكم أن المملكة المغربية هي التي تدير الموارد الطبيعة للصحراء الغربية و من بينها الموارد الصيدية (الثروة السمكية) و التي تمثل أهمية اقتصادية لقطاع الصيد البحري في اسبانيا. كذلك الموقع الجغرافي للمغرب الذي يتبوأ أهمية كبرى في مراقبة تدفق حركة المهاجرين نحو أوروبا و كذلك الجماعات الإرهابية الإسلامية (1).

حيث أن السلطات المغربية عرفت كيف تستغل هذه القضايا و كذلك المطالبة بمقاطعتي سبتة و مليلة كجزء من ترابها، حتى تضمن دعم الحكومة الاسبانية لمقترحها لضم الصحراء الغربية.

و منذ التحول الديمقراطي في اسبانيا في 1976 (سقوط الدكتاتورية) بعد وفاة فرانكو) ، فإن السياسة الخارجية الاسبانية فضلت حسن علاقتها مع المملكة المغربية على المطالبة بتطبيق حق تقرير المصير للصحراويين. غير أن هذا الموقف الذي دام أكثر من ثلاثين سنة تحول للبحث عن حل تفاوضي، مع تجنب إظهار جليا الدعم لأي من الطرفين. و لكن تغير الوضع منذ فترة حكومة لويس زباتيرو، حيث أن أعضاء من وزارة خارجيته أبدو دعمهم علنيا لمقترح الحكم الذاتي المقدم من طرف المغرب كحل لقضية الصحراء الغربية.

أما فيما يخص موقف السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه قضية الصحراء الغربية فكان متحيزا لصالح المغرب خاصة أنه كان سببا في تعقيد العلاقات المغاربية، فقد لعبت فرنسا دورا أساسيا في تسريع عملية إبرام اتفاقية مدريد عام 1975 الخاصة بتقسيم إقليم الصحراء الغربية بين المغرب و موريتانيا، مما دفع الإعلام الرسمي الجزائري إلى توجيه اتهامات لفرنسا بالتدخل العسكري المباشر في الصحراء الغربية، و اعتبار العمليات العسكرية الفرنسية ضد مقاتلي جبهة البوليساريو بمثابة السياسة الاستعمارية الجديدة في منطقة شمال إفريقيا (2).

(1) Agueda Mera Miyares, **op. cit**, p 31.

(2) د. حسين بوقارة، إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي، **مرجع سابق**، ص 81.

و ظل الموقف الفرنسي منذ بداية النزاع مساندا للمملكة المغربية، و تدعمها بالمساعدات العسكرية و الاقتصادية و السياسية بل و أكثر من ذلك شاركت في عمليات عسكرية ضد جبهة البوليساريو.

هذا الدعم يرجع إلى الروابط التاريخية التي تربطها بمستعمرتها السابقة بما في ذلك مصالحها الجيواستراتيجية في المغرب العربي، أين فرنسا مازالت تقاوم للحفاظ على مكانتها خاصة مع التنافس الأمريكي المتنامي في المنطقة، سواء كانت الحكومة يمينية أو يسارية التي تداولت على الحكم في فرنسا فإن الموقف الفرنسي ظل ثابتا و مساندا للمملكة المغربية و لم يناصر أبدا قيام دولة صحراوية مستقلة، و في السياق الجيوسياسي الحالي، فإنه بالتأكيد ستبقى فرنسا معارضة لبروز دولة جديدة في المنطقة التي تعتبرها ضمن مجالها الحيوي من وجهة النظر الاقتصادية، الإستراتيجية و العسكرية (1).

و للدفاع عن مصالحها و بقاء المغرب في الصحراء الغربية، استغلت فرنسا موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة، و استعمال حق النقض حسب الفصل السابع من الميثاق في القرارات المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية و عرقلة مسار التسوية عبر إجراء استفتاء لتقرير المصير و محاولة فرض حل للتسوية عبر تزكية مقترح المغرب للحكم الذاتي، و إخضاع الإقليم تحت السيادة المغربية و حصوله على الاعتراف الدولي.

و هنا يمكن الاعتقاد بأن فرنسا تعترض على مسار التكامل المغاربي، و لهذا فهي تحرص دوما على تأجيج العداوة بين الفاعلين الإقليميين البارزين (الجزائر و المغرب)، لأن تجسيد مشروع الاتحاد المغربي العربي و تشكيل سوق اقتصادية مشتركة، يشكل تكتل قوي و منافس حقيقي لا يخدم المصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة.

(1) Agueda Mera Miyares, **op. cit**, p 32.

و لا يخفي المسئولين الفرنسيين موقفهم من القضية الصحراوية، حيث يعتقدون أن قيام دولة صغيرة أو حتى دولة فاشلة تحت تأثير الجزائر لا يخدم بتاتا منطقة المغرب كما أنها ستكلف الكثير بالنسبة لفرنسا (فرنسا تميل أكثر للمغرب في سياستها لأن قرارات المخزن تعتبر نسبيا و في غالب الأحيان تابعة لفرنسا).

و يبررون اجراء الاستفتاء لتقرير المصير و الذي بطبيعة الحال يعلمون أنه سيكون لصالح الصحراويين سيؤدي إلى ضرب استقرار المملكة. و بالإضافة لدعمها لنظام المخزن على الصعيد الاقتصادي، السياسي و العسكري، فقد ذهبت فرنسا إلى أبعد من ذلك بابتزاز الدول الإفريقية الضعيفة و الفقيرة بسحب اعترافها بالجمهورية الصحراوية مقابل حصولها على مساعدات على غرار الدول التالية: بنين، بوركينافاسو، التشاد، الكونغو برازافيل، التوغو، الذين خضعوا لضغوطات فرنسا و سحبوا اعترافهم الدبلوماسي، بل و أكثر من ذلك فلم تنجح فرنسا في اقناع الجزائر عن تراجع دعمها للصحراويين، و ذلك خلال العشرية السوداء (في تسعينات القرن الماضي) مقابل حصول الجزائر على مساعدات مالية و اقتصادية من فرنسا و أوروبا. لكن الجزائر لم تغير من موقفها رغم أنها كانت لأمس الحاجة لتلك المساعدات، و رغم الظروف الصعبة التي مرت بها، و سرعان ما استعادت عافيتها لاحقا عند ارتفاع مداخيل المحروقات و ظلت متمسكة بموقفها الثابت المتمثل في دعم الشعوب في تقرير المصير و احترام الشرعية الدولية(1).

و في نفس السياق تجدر الإشارة إلى أنه في نهاية سنوات الثمانينات حصلت الجمهورية الصحراوية على اعتراف 74 دولة عبر العالم، أغلبها من القارة الافريقية و أمريكا اللاتينية ، و لكن ابتداء من سنة 2000 إلى غاية اليوم 32 دولة سحبت اعترافها بالجمهورية الصحراوية، و في افريقيا لا تعد سوى اعتراف 17 دولة اليوم، و ذلك منذ تراجع زامبيا في 2011، و البوروندي في 2010 (2).

(1) Yahia Zoubir, « stalemate in Western Sahara : Ending International Legality », **Middle East Policy**, Vol XIV, No. 4, Winter 2007, p 168.

(2) Pascal Airault, « que cherche le Maroc en Afrique», **Jeune Afrique**, N°2731, du 12 au 18 mai 2013,p 25.

المطلب الثاني : موقف الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا

كان دور الولايات المتحدة الأمريكية في قضية الصحراء الغربية خلال العقد الأول من تطوره ثانويا مقارنة بالدور الذي لعبته فرنسا في المنطقة، و هو ما دفع الجزائر وجبهة البوليساريو إلى تصنيف موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه القضية بأنه يندرج في إطار المواقف المحايدة. و لكن صفقة الأسلحة الأمريكية للمغرب في بداية الثمانينات أحدثت تحولا جذريا في علاقات الولايات المتحدة مع الدولتين المغاربيتين البارزتين (الجزائر و المغرب)، و أدخل منطقة المغرب العربي من جديد في سياق الحرب الباردة، لأنه خلال تلك الحقبة حصل المغرب على دعم أمريكي لأنه حليفها في المنطقة و بحكم أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بنشوء دولة جديدة تحت تأثير الجزائر التي تصنف ضمن الدول الاشتراكية و خارج المحور الغربي (1).

بالرغم من أن بعض الأوساط الأكاديمية و الرسمية الأمريكية اعتبرت القضية الصحراوية من المسائل القليلة الأهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، و لكن المؤشرات و الإحصائيات في الواقع تثبت بأن المغرب تحصل على أكثر من خمس المساعدات الأمريكية لإفريقيا منها أكثر من 1.5 مليار دولار كدعم عسكري فقط في 1990(2). و قد بررت دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية هذا التحول الجذري في موقفها تجاه العلاقات المغاربية المتأزمة بحجج تصب كلها في الدور الإيجابي الذي يلعبه المغرب لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. حيث تعود العلاقات الرسمية بين البلدين إلى 1787، و هو تاريخ إبرام معاهدة مراكش و هي أقدم معاهدة مستمرة دون انقطاع في تاريخ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة (توطدت رسميا العلاقات بين البلدين عندما صادق الكونغرس الأمريكي على معاهدة مراكش المعروفة بمعاهدة السلام و الصداقة بين البلدين و اعتراف المغرب رسميا بالمستعمرات الأمريكية كدولة ذات سيادة موحدة، و تم إعادة التفاوض حول المعاهدة في عام 1836،و هي لا تزال سارية المفعول إلى يومنا هذا)، كما أن المساعدات العسكرية

(1) د. حسين بوقارة، "إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي"، **مرجع سابق**، ص 80.

(2) المرجع نفسه.

لفائدة المغرب بدأت مباشرة بعد استقلال هذا الأخير في 1956، لإبقاء المغرب في المعسكر الغربي، نظرا لموقعه الاستراتيجي (شمال غرب إفريقيا على ضفتي الأطلسي و المتوسط) احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بقواعدها العسكرية البحرية في المغرب لغاية 1978(**1**).

و عندما اشتدت حدة المواجهة العسكرية بين القوات المغربية و جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية، التزمت الولايات المتحدة بمساندة القوات المغربية و التدخل الفعلي في حالة حدوث نزاع مسلح شامل في المنطقة. و قامت بإرسال قيادة الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط إلى شواطئ شمال إفريقيا لمراقبة التحركات العسكرية في المنطقة و التدخل في حالة تعرض القوات المغربية لأي تهديد من الجزائر أو أيه قوة أخرى (**2**).

غير أنه في 1997 عندما تم تعيين جيمس بيكر كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة كان عبارة على رهان من قبل إدارة كلينتون لتسوية النزاع باسم نشر السلام في المغرب العربي و اعتباره سوق مهم للاقتصاد الأمريكي(**3**).

و في إطار سياستها الأمنية لمحاربة الإرهاب، قامت الولايات المتحدة بدعم مشروع المغرب للحكم الذاتي كأفضل خيار للتسوية، لتفادي زعزعة استقرار الملكية المغربية في احتمال وجود صحراء غربية مستقلة. و لكن للحفاظ على مصالحها في المنطقة حرصت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك إلى التقرب من الجزائر التي أصبحت فاعلا أساسيا في منطقة المغرب و الساحل، و التي عرفت علاقاتها معها تحسنا ملحوظا في العشرية الأخيرة في إطار سياسة التعاون من أجل محاربة الإرهاب سواء كانت علاقات سياسية، عسكرية أو اقتصادية و أصبحت الولايات المتحدة تنظر للجزائر كشريك استراتيجي، لكن تواصل في نفس الوقت ارتباطها الوثيق بالمغرب التي أنشئت معه في 2004 منطقة تجارة حرة و التي دخلت حيز التنفيذ في 2006 لكن هذه

(1) Yahia Zoubir, « Le Maroc et les USA restent proches tant que la guerre antiterroriste se poursuit », interview accordée a World Politics review , **Liberté** , Alger,5 Aout 2012, p 10.

(2) د. حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 81.

(3) Agueda Mera Miyares, **op. cit**, p 33.

المنطقة لا تشمل تراب الصحراء الغربية. و هذا يعني أن الولايات المتحدة تبحث عن حل سياسي مقبول لدى جميع الأطراف. غير أنه في 2007 عندما قدمت المملكة المغربية مقترح الحكم الذاتي رحبت الولايات المتحدة بهذا المشروع و شجعته و اعتبرت مقترح الصحراويين في تمسكهم بتقرير المصير أنه لم يطرأ تطور على موقفهم و لم يقوموا بخطوات نحو تقريب المواقف، في نفس الوقت أكدت أنه"لا يمكن اعتماد أي حل بدون أخذ بعين الاعتبار مطالب الصحراويين المتمثلة في حقهم في تقرير المصير" و جاء هذا التصريح على لسان مساعد كاتب الدولة السيد دافيد ولش خلال جلسة استماع في الكونغرس، و هنا يظهر التناقض في موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، أمام التوفيق بين القانون الدولي و مصالحها الجيوسياسية. فهي اختارت مصالحها على حساب احترام الشرعية الدولية، و دعمت منذ البداية المغرب خلال الحرب الباردة حليفها ضد المد الشيوعي، و استمرت في سياستها بعد أحداث سبتمبر 2011 في حربها ضد الإرهاب و اعتبار المغرب حليف لا يستهان به في المنطقة **(1)**.

غير أنه في سبيل إنجاح التعاون الأمني مع الجزائر في حربها على الإرهاب، من الضروري أيضا أن تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق المزيد من التوازن في علاقاتها مع دول شمال إفريقيا لاسيما عن طريق الضغط على المغرب لقبول إيجاد تسوية لقضية الصحراء الغربية من خلال الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره **(2)**.

على عكس الولايات المتحدة الأمريكية، تبنى الاتحاد السوفياتي سابقا سياسة انتهازية و براغماتية اتجاه المغرب العربي لعدة عقود، حاولت موسكو الحفاظ على استقرار علاقاتها مع الدول المركزية للمغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس). و لقد نجح السوفيات في الحفاظ على روابط جيدة مع المغرب و الجزائر بالرغم من التوترات من حين لأخر حول المسائل السياسية الدولية(3). بالإضافة إلى أن قضية الصحراء الغربية لم تحدث مشاكل كبيرة لموسكو كما فعلت لواشنطن، التي أثر انحيازها للطرف المغربي و شكل اضطراب مع علاقاتها مع الجزائر، و الذي أثار غضبها و امتعاضها

(1) Yahia Zoubir, « stalemate in Western Sahara : Ending International Legality », **op. cit**, p 170.

(2) امحند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري . الأمريكي و الحرب على الإرهاب**، مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 16 يونيو 2009، ص6.

(3) د. حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 74.

على حسب تعبير السفير الأمريكي ريتشارد باركرعلى الأقل إلى غاية بداية الثمانينات.
على الرغم من أن موسكو حاولت التأكيد دائما على أنها مساندة لحركات التحرر في العالم الثالث و دعمت بالوسائل و الأسلحة العسكرية العديد من الحركات الوطنية التي تبحث عن الاستقلال للتحرر من الحكم الاستعماري، إلا أن جبهة البوليساريو لم تحصل على هذا الدعم من طرف موسكو، و الاتحاد السوفياتي سابقا لم يفعل الكثير لمساعدة الحركة الوطنية الصحراوية التي كانت في حرب ضد المغرب منذ أواخر 1975 (1).

و يبدو أن تحولات ما بعد الحرب الباردة و ما أفرزته من تغييرات أساسية في موازين القوى الدولية و في إعادة النظر في هرمية السلطة و التأثير على مستوى النظام الدولي قد ساهمت بشكل كبير في تقهقر ثم اندثار شبه كلي لنفوذ و دور روسيا (وريثة الاتحاد السوفياتي) في منطقة المغرب العربي وذلك بالرغم من استمرار الجزائر و ليبيا سابقا (قبل سقوط نظام القذافي) في الاعتماد على العتاد العسكري الروسي.
فانشغالات روسيا بالاهتمامات الداخلية التي خلقتها عملية التحول السياسي و الاقتصادي بالإضافة إلى رغبتها في احتواء نتائج مسار التفكك التي عمت جل الجمهوريات التي كانت تمثل جزء من الاتحاد السوفياتي، مثلا أهم ركائز سياسة الإصلاح و الانعزال التي اتبعتها إدارة الرئيس يلتسين بوريس، غير أن إدارتي بوتين و مدفديف حاولتا من خلال مجموعة من الزيارات الرسمية و صفقات الأسلحة إعادة بعث و تدعيم العلاقات مع بعض الدول المغاربية مثل ليبيا و الجزائر، و لكن ذلك لا يرقى إلى مستوى التحالف السياسي و الاستراتيجي الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة(2).

غير أن ممثل جبهة البوليساريو في موسكو السيد **علي سالم فاضل** أكد على أن الموقف الروسي هو موقف ثابت منذ عهد الاتحاد السوفياتي، حيث تقف إلى جانب القضايا العادلة، خصوصا ما تعلق بمسألة تقرير مصير الشعوب، و روسيا هي عضو

(1) Yahia Zoubir & Daniel Volman, « International Dimensions of Western Sahara Conflict »,**op. cit**, p 103.
(2) د. حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص 83.

دائم في مجلس الأمن و قد صوتت في جميع القرارات سواء في اللجنة الرابعة لصالح تقرير مصير الشعب الصحراوي، كما أنها عضو بارز في مجموعة يطلق عليها أصدقاء الصحراء الغربية مع كل من و.م.أ، بريطانيا، فرنسا و اسبانيا.

أكدت روسيا على لسان رئيس دبلوماسيتها **سيرجي لافروف:** "أن روسيا متشبثة بموقفها و قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن طرفي النزاع، و هما جبهة البوليساريو و المملكة المغربية، و هذا على ضوء القرارات الأممية لإيجاد حل دائم و عادل يمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره"(1).

المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الإقليمية في حل القضية الصحراوية

تعد مسألة الصحراء الغربية من أعقد القضايا التي واجهتها المنظمات الإقليمية و الدولية، حيث تحولت من مشكلة إقليم تحت السيطرة الاسبانية إلى نزاع مسلح عربي و إفريقي من الصعب معالجته حتى بالنسبة لدول الجوار التي تعنيهم القضية إلى حد ما على غرار كل من الجزائر و موريتانيا .

فقد كان النزاع في البداية من أجل تصفية الاستعمار الاسباني في المنطقة ثم أصبح نموذج من نماذج النزاع العربي و كذلك النزاعات الإفريقية.

داخل جامعة الدول العربية كان تباين في توجهات الدول حول هذه القضية، و سببا في العديد من الانقسامات بين أعضاء الجامعة، و لقد أثر على حدة المشكلة الافتقار لآلية فعالة لتسوية النزاعات بين الدول العربية، و كان الدور الأساسي للجامعة متركزا على إنهاء الاحتلال الاسباني بالصحراء الغربية، إلا أنه مع تزايد حدة النزاع بين الدول المعنية بالمشكلة، و وصوله في إحدى مراحله للنزاع المسلح ، لعبت فيه الجامعة العربية دور احتواء الصراع .

(1) فتحي شفيق، حوار مع علي سالم فاضل ممثل الجمهورية الصحراوية في روسيا، **جريدة الجزائر نيوز**، 24 جانفي 2013.
http://www.djazairnews.info/dialogue/49-2009-03-26-18-36-48/39280-2012-05-26-16-57-49.html

أما موقف منظمة الوحدة الإفريقية من قضية الصحراء الغربية، فقد شهد مراحل مختلفة، عند نشأتها عام 1963 كان هدف المنظمة هو تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية (1)، و اتضح ذلك في قراراتها الخاصة بقضية الصحراء الغربية التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني، و لكن عندما أنهت اسبانيا احتلالها للأراضي الصحراوية، لم يتوقف النزاع بل زاد حدة توتره إذ طالبت جبهة البوليساريو بحقها في تقرير المصير، وبعد قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في المنظمة، تباينت مواقف الدول الإفريقية بين مؤيد ومعارض للاعتراف بها، و أثر ذلك على التضامن الإفريقي، و لذلك بقيت القضية الصحراوية بدون تسوية، نتيجة العجز التنظيمي لجامعة الدول العربية(2)، و كذلك داخل الاتحاد الإفريقي.

(1) ربيع عبد العاطي عبيد، **"دور منظمة الوحدة الإفريقية و دور المنظمات الأخرى في فض المنازعات"**، دار القومية العربية للثقافة و النشر، القاهرة، 2002، ص 72.

(2) د. عبد القادر محمودي، **"النزاعات العربية- العربية و تطور النظام الإقليمي العربي 1945-1985"**، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار، الجزائر، 2001، ص327.

المطلب الأول: موقف دول الجوار الجزائر وموريتانيا

تعد الجزائر من بين أهم الفواعل في نزاع الصحراء الغربية، و ذلك منذ بدايته في أواخر عام 1975 ، على الرغم من أن الجزائر لا تطالب بجزء من إقليم الصحراء الغربية، إلا أنها تساند جبهة البوليساريو في حقها في المطالبة بتطبيق مبدأ تقرير المصير، و ذلك دبلوماسيا، ماليا و معنويا. و تظل الجزائر على مدى أكثر من خمسة و ثلاثين سنة منذ نشوب النزاع متمسكة بموقفها المتمثل بدعم جبهة البوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي.

و لفهم القضية لابد من فهم الدور الذي لعبته الجزائر من أجل اكتمال الصورة التاريخية لهذه المسألة المهملة على الساحة الدولية بالمقارنة مع القضايا الأخرى على سبيل المثال لا الحصر: الملف النووي الإيراني، أو مسار السلام في الشرق الأوسط، و كذلك باعتبار الجزائر مفتاح لمسار السلام الذي بقي على حاله منذ أكثر من عقد من الزمن دون أن يعرف أي تقدم.

و من دون شك فإن موقف الجزائر يعد من بين المواقف المعقدة و الأكثر جدلا، من جهة عبر ممثلو الجزائر عن دعمهم لجبهة البوليساريو و ذلك ضمن إطار الدعم الشامل للجزائر لكل القضايا المرتبطة بمبدأ تقرير المصير و أكدوا بأن الجزائر ليست طرفا في النزاع.

كذلك كثيرا ما اقترن موقفها و خطابها بتقديمه على أساس المثالية و التضامن مع الشعوب المحتلة، في حين أنه أكدت المملكة المغربية من جهة أخرى بشدة على أن الجزائر هي طرف في النزاع و أن جبهة البوليساريو ما هي إلا بيدق تقوم الجزائر بتحريكه كما تشاء(1).

العديد من الملاحظين أشاروا إلى وجود تنافس بين الجزائر و المغرب بخصوص تأثيرهم و بسط نفوذهم في المنطقة، و أكدوا على أن الجزائر لديها مصالح مادية و إستراتيجية محضة في حال قيام دولة صحراوية، حيث ستصبح دولة تابعة لها. وبدون شك فإن تشبث الجزائر بمبدأ تقرير المصير يعد هو من ثوابت سياستها الخارجية على غرار

(1) Sahara occidental : sortir de l'impasse, **Crisis Group**, Rapport Moyen Orient / Afrique du Nord, N°66, 11 juin 2007, P 11.

للقضية الفلسطينية و للعديد من حركات التحرر في العالم ، فهو ليس جديد أو خاص بالقضية الصحراوية، و ذلك نابع من حرب التحرير التي انتهت باستقلال الجزائر عبر إجراء استفتاء لتقرير المصير، و قبل أن ينشب صراع الصحراء الغربية و يتطور كانت الجزائر تدعم حركات التحرر و قبلة لثوار عبر العالم (جنوب افريقيا، الموزمبيق، انغولا، غينيا بيساو، منظمة التحرير الفلسطينية، و منظمة التحرير لناميبيا) (1).

و حسب العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية فإنه يظهر جليا من وراء هذا النزاع، تنافس بين المغرب و الجزائر و صراع للسيطرة على المنطقة إما تحت النفوذ الجزائري أو المغربي، كما أن نزاع التنافس الموجود بين البلدين يتواجد بين العديد من الدول المتجاورة في العالم على غرار الهند و باكستان، الصين و اليابان...الخ.

و يرتكز موقف الجزائر كذلك على مبدأ عدم الرجوع عن الحدود الموروثة عن الاستعمار و تؤكد على عدم المساس بها إلا عبر توافق ينجم عن مفاوضات بين الأطراف المعنية، و من ثمة يتم تعديل الحدود أو رسمها بعد عقد اتفاق سياسي و ليس عن طريق القوة أو أخذ الإقليم عنوة. و تصرفت الجزائر بشكل بناء عن طريق قرار تم التفاوض مع أغلب دول الجوار على غرار تونس، ليبيا، النيجر و المالي، بإتباع طريقة توافقية و سبل دبلوماسية و سلمية لرسم حدودها. و عندما قام المغرب باحتلال الصحراء الغربية ، قامت الجزائر بطبيعة الحال بالاعتراض على هذا الفعل باعتباره اعتداء على هذا المبدأ الثاني الذي تبنته الجزائر في سياستها الخارجية.

و مبدأ عدم الرجوع عن الحدود الموروثة عن الاستعمار مبني أساسا على عقيدة مثالية و لكن كذلك على مصالح ، بحكم أن الجزائر هي من أكبر الدول الإفريقية و لها بطبيعة الحال طموح للعب دور في شئون القارة، و لأنها على وعي بطبيعة الحدود و التي غالبا ما تكون هشة و اصطناعية بين الدول الإفريقية المستقلة حديثا، و كانت الجزائر دائما من بين الدول المناصرة لالتزام منظمة الوحدة الإفريقية ثم فيما بعد

(1) Jacob Mundy, « Algeria and the Western Sahara Dispute »,**The Maghreb Center Journal**, Issue 1, Spring/Summer 2010,p 4.

الاتحاد الإفريقي بمبدأ يكرس عامل الاستقرار، و لكن أيضا لأن الحدود الجنوبية للجزائر أي الصحراوية هي بدورها اصطناعية، و في الحقبة الاستعمارية حرم الحكم الفرنسي المغرب من جزء كبير من الإقليم الذي يطالب به و من ضمنه جزء ينتمي إلى الجزائر، و بالتالي جعل الاستعمار الفرنسي الجزائر دولة كبيرة على حساب مستعمراته الأخرى في شمال إفريقيا، و لهذا و جدت الجزائر مصلحة إستراتيجية كبيرة لجعل جيرانها يحترمون المبدأ على أساسه لا يتم تعديل الحدود إلا في حال اتفاق يتم عبر مفاوضات بين الأطراف المعنية(1).

و نظرت الجزائر دائما إلى القضية الصحراوية على أساس أنها قضية تصفية استعمار و تكريس لمبدأ تقرير المصير، و تركت الحل في يد الأمم المتحدة، لكن منذ 1975، لا القانون الدولي و لا الأمم المتحدة نجحت في تكريس هذا المبدأ.

و تبدو المعادلة مختلفة تمام بالنسبة الجمهورية الإسلامية الموريتانية و التي هي كذلك دولة مجاورة للصحراء الغربية، كانت في البداية حليفة للمغرب، و لكن بعد أن خسرت المعركة العسكرية ضد جبهة البوليساريو، دفعت بذلك نواكشوط ثمنا باهظا في هذا النزاع الذي يعد من بين الأسباب الأساسية للانقلاب العسكري على الرئيس مختار ولد داده في 1978(2)، و بعد ذلك استمرار النزاع دفع بموريتانيا إلى تبني سياسة من التوازن مزدوجة تعرف بالحيادية الإيجابية، عن طريق الامتناع من التأكيد أو الإصرار على تفضيلها لطرف على حساب الطرف الثاني و كذلك سمحت لجبهة البوليساريو بالتحرك بحرية في إقليمها الشمالي، و من جهة أخرى عبر الحفاظ على التوازن الداخلي لأن المجتمع الموريتاني يعرف بداخله مواقف مناصرة من جهة و من جهة ثانية هناك أصوات معارضة لأطراف النزاع و لأن الإفراط في الانحياز إلى طرف أكثر من اللازم قد يؤدي إلى خلق مشاكل سياسية كبيرة على سبيل المثال: مختار ولد داده يساند المغرب، في حين أن محمد خونا ولد حيد الله يساند جبهة البوليساريو.

---

(1) Sahara occidental : sortir de l’impasse, **Op.cit.** p 12.
(2) Idem.

و اليوم هذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة للبلد و عليه تم دراسة الموقف بعناية كبيرة عن طريق موقف توافقي موحد يظهر في الواجهة و هو تبني الحيادية الإيجابية.

و أخيرا و في حالة استمرار النزاع (سياسة الوضع الراهن) أو في حالة تسوية النزاع لغير فائدة جبهة البوليساريو، فإن عدد كبير من الصحراويين سيلجئون إلى موريتانيا للاستقرار، كما هو الحال مند سنوات و الذي من شأنه أن يخلق مشاكل إنسانية كما سيغذي الخلافات السياسية الداخلية و منها القبلية في موريتانيا و بالتالي فإن بعض الموريتانيين قلقون من الحجم المتزايد و خاصة اقتصاديا الذي بدأت تتوسع في موريتانيا و هي قبيلة الرقيبات(1).

وهنا نفتح قوس فيما يخص قبيلة الرقيبات، في حال ما إذا حاولت الرباط إعادة رسم حدود الصحراء الغربية و ذلك لضم كل القبائل الصحراوية في الجنوب، فهذا سيفتح المجال لوضع خطير، لأن إذا تضمنت الصحراء الغربية الجديدة كل القبائل الصحراوية فهذا يعني كل الإقليم الذي تتواجد عليه قبيلة الرقيبات من جنوب المملكة المغربية إلى بعض الأراضي من الجزائر و موريتانيا ، و هل يعني كذلك ضم كل السكان الذين يتكلمون الحسنية من المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا ، الجزائر و مالي، تعد هذه مسألة حساسة للغاية و بالتالي على المغرب أن يحسن التعامل معها.

(1) Sahara occidental: le cout du conflit, **Crisis Group**, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°65, 11 juin 2007, p18 .

المطلب الثاني: موقف جامعة الدول العربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أعقد المشكلات التي واجهتها جامعة الدولة العربية، حيث بدأت تتضح خطورة هذه المشكلة عندما ساند مجلس الجامعة العربية المغرب بدعوته إلى ضم موريتانيا إلى أراضيه و ذلك خلال اجتماع مجلس الجامعة في لبنان سنة 1960، و بذلك لم تتمكن موريتانيا للانضمام للجامعة إلا سنة 1973(1).

و بالرغم من اهتمام جامعة الدول العربية بمشكلة الصحراء الغربية منذ أوائل السبعينات، فإن الهدف الأساسي للجامعة كان المطالبة بإنهاء الاستعمار الاسباني من الصحراء، بينما لم تتمكن جامعة الدول العربية من السعي لإنهاء المشكلة و التعمق فيها، نظرا للقيود التي يفرضها ميثاق الجامعة على وسائل و طرق تسوية المنازعات، إلا أنها أصدرت العديد من القرارات، بشأن قضية الصحراء الغربية، إلا أن جلها تصب في تصفية الاستعمار (في السبعينات) (2).

في 1976/2/10 بدأ الأمين العام زيارته للمنطقة حيث اجتمع بالمسئولين في الجزائر و المغرب و موريتانيا متابعة للجهود المبذولة لتسوية النزاع. و في 1976/9/4 أصدر الأمين العام قرارا جاء فيه: " تابعت الأمانة العامة بذل الجهود من أجل تسوية مشكلة الصحراء الغربية و إعادة العلاقات الأخوية بين دول المغرب العربي، و أبلغت الأمانة العامة الدول الأعضاء كل البرقيات والمذكرات التي تلقتها من دول المغرب العربي في هذا الشأن و كان أخرها مذكرة وزارة الخارجية المغربية حول الوضع المتأزم بسبب قضية الصحراء الغربية و المتضمنة طلب الحكومة المغربية طرح هذا الأمر على الدول الأعضاء للبحث عن حل يسهم في القضاء على التوتر السائد في المنطقة" (3).

يتضح مما سبق أن دور جامعة الدول العربية كان يتمثل في طرح قضية الصحراء الغربية، على أساس أنها مسألة تصفية استعمار، حتى كان مؤتمر القمة العربية السابع عام 1974، و الذي بدأ من خلاله التدخل الفعلي لجامعة الدول العربية بشأن القضية

(1) جهاد عودة، **الاطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية**، منشورات الجمعية الإفريقية، القاهرة، بدون.

(2) عمر العبيدي، **مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية للجامعة العربية**، ب.د.ن، 2012، ص 3.

(3) المرجع نفسه، ص6.

الصحراوية، حيث أيد هذا المؤتمر اتفاق المغرب و موريتانيا على تقسيم الصحراء فيما بينهما، و بذلك لم يعتبر الجزائر معنية بالأمر، و بتوقيع الاتفاقية الثلاثية في مدريد، و تأزم الموقف في المغرب، قام الأمين العام للجامعة العربية بمساع لاحتواء الموقف، فزار كلا من المغرب و الجزائر و موريتانيا، و حاول خلالها الإعداد للمفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع لإنهاء المشكلة بعد انسحاب الاستعمار الإسباني، كذلك كانت هناك مساع منفردة، من دول عربية متعددة، بهدف احتواء المشكلة، إلا أن الأمين العام قدم تقريرا إلى مجلس الجامعة في 15 مارس 1976، أعلن فيه أن مشكلة الصحراء الغربية معقدة، و تستلزم جهدا سياسيا مكثفا، على الصعيد الثنائي و الجماعي من أجل تسوية النزاع سلميا(1).

و قد صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد نبيل العربي لجريدة الخبر عندما زار الجزائر في ماي 2012 بشأن قضية الصحراء الغربية " بأنها غير مطروحة في أجندة الجامعة لأنها مدرجة على هيئة الأمم المتحدة بصفتها المنتدى المؤهل لبحث قضايا السلام و الأمن الدوليين و أن على الأطراف المتنازعة أن تتباحث عن حل سلمي للقضية داخل الإطار الأممي، كما أن هذه الأخيرة عينت مبعوث خاص في الصحراء الغربية و لا داعي لتدخل الجامعة العربية"، و هذا لتفادي الازدواجية في معالجة القضية"(2).

تستمر الجامعة العربية في تسوية النزاعات العربية بالطرق السلمية، و هو النص الوارد في ميثاقها في المادة الخامسة التي تقر" لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشبت بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، و لجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان القرار نافذا و ملزما." (3).

(1) سعيد شريف، **نزاع الصحراء (الغربية) المغربية التاريخ و الأفاق**، ب.د.ن، 2010، ص 13.

(2) سهام بورسوني، حوار مع الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد نبيل العربي، **جريدة الخبر**، الجزائر، 21 أفريل 2012.

(3) ميثاق جامعة الدول العربية.

تحدد هذه المادة من الميثاق وسيلتين فقط لتسوية النزاعات و هما الوساطة و التحكيم الاختياري، و كما هو واضح فإن القيود التي يفرضها النص كثيرة فمن ناحية لا يحرم النص اللجوء إلى القوة في فض النزاعات و لكن يشير فقط إلى عدم جواز ذلك، و من ناحية أخرى لا يلزم الميثاق الدول الأعضاء في الجامعة بضرورة تسوية منازعاتهم سلميا، و ما يتوصل إليه مجلس الجامعة ليس ملزما لطرفي النزاع.

كذلك يؤخذ على الجامعة العربية البطء الشديد في تحركها لتطويق أو تسوية النزاع، و في أغلب الأحيان يكون تحرك الأمين العام أسرع من إدارة الجامعة و يرجع هذا البطء لعدة أسباب منها: جمود ميثاق الجامعة، عدم ثقة العديد من الدول العربية في حياد الجامعة، افتقار الجامعة لآليات تسوية النزاعات، و لنفس هذه الأسباب تحجم الدول العربية عن عرض نزاعاتها على الجامعة.

المطلب الثالث: موقف منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي

منذ نشأة منظمة الوحدة الإفريقية، أكدت الدول الأعضاء رغبتها في تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية، ففي مؤتمر القمة التأسيسي للدول الإفريقية المستقلة، الذي عقد في أديس أبيبا، 22 . 25 ماي 1963، أصدر المجلس قرار خاص بتصفية الاستعمار، و الذي أكد فيه على الإجماع الإفريقي بضرورة التنسيق و بذل الجهود للتعجيل بالاستقلال القومي و غير المشروط لجميع الأقاليم الإفريقية، التي مازالت تحت السيطرة الأجنبية، و أنه من واجب جميع الدول الإفريقية المستقلة أن تساعد الشعوب الإفريقية غير المستقلة في كفاحها من أجل الحرية و الاستقلال، و على الرغم من حضور كل القادة الأفارقة ، إلا أن المغرب امتنع نظرا لتوجيه الدعوة لموريتانيا (1).

و قبل إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، اتسمت قرارات المنظمة بالضعف، حيث كانت القرارات متحفظة، و مع ظهور طرف يطالب بضرورة الاستقلال،

(1) علي الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الحكمة، بيروت ، 1980.

تمثل في جبهة البوليساريو و انسحاب اسبانيا، تحول النزاع إلى صراع مسلح بين المغرب و موريتانيا من جهة، و جبهة البوليساريو التي تدعمها الجزائر من جهة أخرى، حيث عملت المنظمة على إيجاد حل عادل و سريع، يقبله جميع الأطراف المعنية بالمشكلة.

أظهرت قضية الصحراء الغربية قدرة منظمة الوحدة الإفريقية المحدودة في اتخاذ قرارات حاسمة، و يرجع ذلك إلى وجود عدد من الأعضاء، يتمسكون بمبدأ احترام الوحدة الإفريقية من خلال الحفاظ على الوضع الراهن للدول الإفريقية، و ترفض مبدأ إعادة رسم الحدود أو تقسيم جديد للقارة الإفريقية و تسعى للحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار(1)، أما على المستوى الخارجي، فإن قضية الصحراء الغربية، حولت من الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الإفريقية، بموافقة الأطراف المعنية، و بإدارة المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة، إلا أن المملكة المغربية كانت تعمل على حل هذه المشكلة في إطار مجلس الأمن، بسبب ضعف موقفها داخل منظمة الوحدة الإفريقية، و لكن تخوف الدول الأوروبية من تحول المشكلة إلى نزاع بين الشرق و الغرب دفع أعضاء مجلس الأمن إلى نقل المشكلة إلى محيطه الإفريقي.

في الدورة العادية السابعة عشرة لاجتماع رؤساء دول و حكومات المنظمة التي عقدت في فريتاون عاصمة السيراليون، 1 . 4 جويلية 1980، أعلنت 26 دولة إفريقية اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، في حين رفضت المملكة المغربية ذلك، و أعلنت بأنها ستنسحب من المنظمة، إذا ما تم الاعتراف بها كدولة داخل المنظمة، كما أكدت المغرب في مذكرة قدمتها للمنظمة عن عدم قدرة الجمهورية الصحراوية من تحمل أعباء الاستقلال، استنادا إلى ضآلة عدد سكان الإقليم، انتماء أعداد منهم إلى الدول المجاورة، افتقارهم إلى أفكار واضحة عن الحدود، عدم وجود مؤسسات حكومية، سيطرة المملكة المغربية على المراكز الأساسية في الإقليم الصحراوي.

و قد أدى قرار الجمهورية الصحراوية بتقديم طلب العضوية إلى منظمة الوحدة

(1) Andreu Sola- Martin, «African Journal on conflict resolution :conflict resolution in Western Sahara», **the African centre for the constructive resolution of disputes**, Volume 9, Number 3, 2009, p 134.

الإفريقية إلى نشوب أزمة حادة داخل المنظمة في الثمانينات و ظهور شبح انقسام الدول الإفريقية. و بسبب إصرار الوفد المغربي على عدم الدخول في مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو، و مع استمرار عدم توصل إلى حل يتفق عليه الجانبان، استمرت المملكة المغربية في تعاملها مع المشكلة استنادا إلى الإيديولوجية التي حكمتها، و لذلك شهدت مشكلة الصحراء تصاعدا في المواجهات العسكرية، بين القوات المغربية و قوات جبهة البوليساريو، بعد أن أتم المغرب بناء الخط الدفاعي الثالث في الصحراء الغربية، خلال شهر أوت 1984 (1)، مما جعل البوليساريو يصعد عملياته العسكرية ضد القوات المغربية، و استمرت بعد ذلك قضية الصحراء الغربية، و كادت تؤدي إلى انهيار منظمة الوحدة الإفريقية، حيث اضطرت المنظمة على قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية و بالتالي انسحاب المغرب منها، و بهذا تمكنت منظمة الوحدة الإفريقية من وضع حد لدورها في القضية الصحراوية، كما أنها تجنبت الانشقاق داخلها، و لهذا كان دور منظمة الوحدة الإفريقية محدودا، في إيجاد تسوية سلمية للنزاع، و إنما اقتصر دورها على تهدئة النزاع، و سبب محدودية دور المنظمة هو تمسك كل طرف من الأطراف المتنازعة بموقفه، و هذا ما جعل مهمة المنظمة في حسم الخلافات بين أطرافه أمر بالغ الصعوبة و لهذا أحيلت القضية مرة أخرى إلى الأمم المتحدة.

إن اللائحة AHG /RES. 104(XIX) المتبناة في القمة 19 لرؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبيبا في 1983 و التي حثت طرفي النزاع على إجراء مفاوضات مباشرة لتحقيق وقف إطلاق النار لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء استفتاء سلمي و عادل لتقرير المصير بدون أية قيود تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة، شكلت الجوهر السياسي و المرتكز للمقترحات المشتركة و خطة التسوية المقترحة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة، التي قبلها طرفا النزاع في أوت 1988 وتم التصديق عليها من قبل مجلس الأمن في القرار 658 في 1990 و القرار 690 في 1991(2).

(1) من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، **وكالة الأنباء الصحراوية**، http://spsrasd.info

(2) المرجع نفسه.

و من اللائحة 104 لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى غاية خطة عمل طرابلس التي اعتمدتها الدورة الخاصة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي (تأسس في سنة 2001 كبديل للمنظمة) المتعلقة بدراسة و حل الصراعات في إفريقيا، المنعقدة في طرابلس بالجماهرية الليبية في 31 أوت 2009 (1)، و قد أكد الاتحاد من خلال خطة عمل طرابلس، دعمه للتوصل إلى حل يقوم على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، و دعا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إجراء استفتاء لتمكين الشعب الصحراوي من اختيار بين خيار الاستقلال أو الانضمام إلى المملكة المغربية، و في هذا السياق دعا الاتحاد إلى لعب دور ريادي في الدفع بالأمم المتحدة إلى الإيفاء بالتزاماتها من حيث إجراء استفتاء حر و نزيه لتقرير المصير و بالتالي تصفية الاستعمار من آخر مستعمرة في إفريقيا.

***المبحث الثالث*: جهود الأمم المتحدة في تسوية القضية الصحراوية**

لعبت الأمم المتحدة دورا جوهريا لمحاولة تسوية قضية الصحراء الغربية منذ بداية النزاع، حيث تعتبر الصحراء الغربية حاليا أخر مستعمرة في إفريقيا و التي رغم مساعي الأمم المتحدة عبر مختلف وكالاتها و أجهزتها من محكمة العدل الدولية و مجلس الأمن إلى الجمعية العامة من إصدار العديد من القرارات لم توفق بعد في إيجاد حل سلمي للقضية. فرغم نجاح الأمم المتحدة في تطبيق قرار وقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين في 1991 إلا أنها فشلت في تنفيذ الشق الثاني من القرار ألا و هو إجراء استفتاء لتقرير المصير رغم تنصيب بعثة خاصة مكلفة بهذه المهمة إلا أنها مع الوقت أفرغت هذه البعثة من هدفها الأساسي الذي يتمثل في الإشراف على إجراء استفتاء و حوصرت بعقبات الإدارة المغربية مما منعها من تأدية مهامها على أكمل وجه (2).

---

(1) المرجع السابق.

(2)Khadija Mohsen- Finan, « **Sahara Occidental : le maintien du statu quo** », mai 2004, P5. http:/ /www.ceri-sciences-po.org

اقترحت الأمم المتحدة عبر المبعوث الخاص للأمين العام جيمس بيكر مشروعين للتسوية (و احد في بداية التسعينات و الأخر في بداية الألفية الجديدة) إلا أنهما باءا بالفشل ثم بعدها عينت الأمم المتحدة مبعوث جديدا السفير كريستوفر روس الذي لاقى هو كذلك صعوبات في تقريب مواقف الطرفين و ظل الوضع على حاله، كما يعاب على بعثة الأمم المتحدة المينورسو افتقارها لآلية مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية من طرف السلطات المغربية، و بسبب التعتيم الإعلامي على القضية الصحراوية و انحصارها في إطارها الإقليمي، و استمرار فرنسا من خلال مجلس الأمن في دعم المملكة المغربية، لم تتمكن القضية الصحراوية من الاستفادة كباقي الشعوب الإفريقية من تطبيق حقها في تقرير المصير في إطار الشرعية الدولية.

المطلب الأول: مشروعي جيمس بيكر

عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مبعوث شخصي للصحراء الغربية في 1996 لإعادة بعث المسار السلمي من جديد ، و وقع اختياره على وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر و الذي اقترح إطار اتفاق (مخطط بيكر الأول)(1) الذي لم يقدم رسميا إلى مجلس الأمن، مبني على مقترحات المبعوث الشخصي ، و الذي حرر مسودته فريق من الخبراء القانونيون و ممول من طرف المغرب، و يقترح مشروع بيكر الأول، منح الشعب الصحراوي حكم ذاتي داخل الدولة المغربية ، و تتخذ جميع القرارات على المستوى المحلي ما عدا الدفاع و السياسة الخارجية التي تخضع للسلطة المغربية ، قبل المغرب المخطط لكن عارضته كل من الجزائر و جبهة البوليساريو و ردت الجزائر بمقترح تقسيم الأراضي بين الطرفين المتنازعين و ذلك حسب ما طرحه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لنظيره الأمريكي جورج والكر بوش في 2002.

بعد فشل المخطط الأول اقترح المبعوث الشخصي مخطط بيكر الثاني في 2003، حيث

(1)Khadija Mohsen- Finan, « Le règlement du conflit du Sahara occidental » , **Politiques Africaines**, N°76, décembre 1999, p101 .

قام المبعوث الأممي بجولة لمنطقة المغرب العربي من 14 إلى 17 جانفي 2003، و طرح على الأطراف المعنية ما يعرف بمخطط بيكر الثاني، مقترح: *مخطط السلم من أجل تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، على* كل من المملكة المغربية،وجبهة البوليساريو للحصول على موافقتهما كما طرحه على كل من الجزائر و موريتانيا بصفتهم ملاحظين و كذا طرحه على الأمم المتحدة، و يقضي المقترح بإدارة الصحراويين للأراضي الصحراوية تحت سلطة صحراوية لمدة أقصاها خمس سنوات قبل إجراء استفتاء يقضي إلى الاستقلال و يشارك فيه كل السكان المقيمين في الإقليم بما فيهم الذين هاجروا من مناطق أخرى أو المستوطنين المغاربة (قدموا إلى الإقليم بعد 1975) و هو الشيء الذي رفضته جبهة البوليساريو، كما أن على الحكومة الانتقالية الصحراوية المحلية يتم انتخابها من طرف ناخبين (يتم تحديد هويتهم من السكان الأصليين للإقليم من الصحراويين يشرف على إحصائهم المينورسو) ، لكن المغرب رفض هذا المخطط رغم تفوق عدد سكانه في الإقليم لأن من بين الخيارات الثلاثة المقترحة يوجد خيار الاستقلال (إلى جانب الحكم الذاتي و الانضمام إلى المملكة المغربية) ، في حين أن الجزائر و البوليساريو قبلوا به كقاعدة للمفاوضات. و في 2003 أيد مجلس الأمن المخطط و هي خطوة لم يقم بها من قبل فيما يخص مخطط بيكر الأول و وافق عليه بالإجماع و دعا الأطراف المتنازعة لتنفيذه، لكن المغرب رفض المشروع قائلا أنه لن يوافق على استفتاء يشمل الاستقلال كخيار(1).

في الحقيقة سبب الخلاف يدور أساسا حول تنظيم الاستفتاء الذي استنزف وقت و جهدا كبيرين دون نتيجة، لأن الطرفين المتنازعين قدما العديد من الطعون حول الناخبين والذين تم رفضهم، و اعترفت الأمم المتحدة بعجزها أمام مسار التعرف على المواطنين الصحراويين الذي أصبح من الصعب تحديدهم (خاصة السكان الرحل)، و هم الذين يشكلون لب المشكلة، لأن الصحراوين يعتبرون بأن الرحل يشكلون مكونا بنيويا لهويتهم، أما من الجانب المغربي فيعتبر مشروع بيكر الثاني عبارة عن خيانة لروح

(1) Yahia Zoubir, « **Le conflit du Sahara occidental Enjeux régionaux et internationaux**», février 2010, p 6-7 .
http:/ /www.ceri-sciences-po.org

المخطط السابق، لأن المغرب كان يعتقد أنه تجاوز عقبة المساس بوحدته الترابية التي لن يتراجع عنها، و اعتبر بأن هذا المقترح بأنه سيؤدي إلى عرقلة مبادرات التنمية في كافة منطقة المغرب العربي. و كالعادة في الكواليس دارت حرب باردة بين المغرب و الجزائر، و استعملت الجزائر الغاز الممول للدول الأوروبية كورقة ضغط لكسب المواقف الدولية لصالح المخطط، على غرار اسبانيا، خاصة عندما لم يعد يعول على الغاز الروسي بعد أزمة انقطاعه في 2002، لكن رغم ذلك تمكنت المملكة المغربية من ترجيح الكفة لصالحها باستنادها على الولايات المتحدة الأمريكية لدفن هذا المشروع نهائيا، عبر تعديل جملة في القرار بتاريخ 31 جويلية 2003 بطلب من الأطراف المعنية بالعمل مع الأمم المتحدة و فيما بينها من أجل قبول و المباشرة في وضع مخطط السلام مع حذف مصطلح تقرير المصير و إجراء الاستفتاء (1).

بعدها استقال جيمس بيكر، و ترك المهمة للمبعوث الذي سيخلفه و أشار أنه نظرا للمواقف المتناقضة بين الطرفين، و لم يعد هناك فيما يبدو وسيلة مجدية لتنفيذ خطة التسوية التي شرعت فيها الأمم المتحدة بعد وقف إطلاق النار مباشرة في 1991 (2)، أو التوصل إلى حل وسط نظرا لغياب الإرادة لدى الطرفين.

في حين أن جبهة البوليساريو سعت في أن يكون جيمس بيكر وسيطا قويا بدعم من الولايات المتحدة المسئولة عن مسار الأمم المتحدة و استنكرت استقالته، فيما رأت المملكة المغربية في الاستقالة شيء ايجابي ، حيث صرح وزير الخارجية المغربي بن عيسى أن قرار الاستقالة سببه هو تماسك الدبلوماسية المغربية.

في واقع الأمر، رفضت المملكة المغربية مشروع بيكر الثاني لعدة أسباب: أولا لأن الرباط ترفض تماما الصلاحيات الموسعة التي منحها المشروع للحكومة المستقلة التي يفترض أن تسير الإقليم، و تعترض بالأخص على المفهوم الجديد الذي أعطي للناخبين من أجل إجراء الاستفتاء، و لكن السبب الرئيسي للمشكل في هذا المشروع بالنسبة

(1) Ibid, p8 .
(2) Idem.

للحكومة المغربية يتعلق بالاستفتاء الذي يتضمن خيار الاستقلال من بين الخيارات الأخرى، و هذا من شأنه أن يخلق أزمة في المغرب حسب تعبير عزيز مكور سفير المملكة المغربية بالولايات المتحدة الأمريكية و يعتبره غير معقول و بأنه مقترح كارثي(1).

و منذ 2005 لم يعد يستند الأمين العام للأمم المتحدة في تقاريره إلى مخطط بيكر، و بالتالي يعني نهايته، و لكن لم يطرح مشروع بديل مما يعني أن المخاوف ما تزال قائمة بسبب الفراغ السياسي الذي قد يؤدي مجددا إلى عودة النزاع المسلح، و اقترح بعدها المغرب الحكم الذاتي للإقليم كحل نهائي.

و السؤال الذي يبقى مطروح لماذا رغم تفوق المغرب في عدد السكان في الأراضي الصحراوية تبقى الملكية تعارض اجراء الاستفتاء، يبدو أنها متخوفة من تصويت المستوطنين (من أصل مغربي) لصالح الاستقلال أي الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، بدلا من الانضمام إلى المملكة، و السؤال الأخر بالطبع هو لماذا الصحراويين و الجزائريين الذين رفضوا مبدئيا المشروع (بيكر الثاني) في مارس 2003، قبلوا به لاحقا بعد مرور أربعة أشهر، و يرجع السبب في ذلك هو استعمال الجزائر لهذه المناورة و شجعت الصحراويين على قبوله حتى تثبت عن حسن نيتها و استعدادها لإيجاد حل سلمي يرضي الأطراف المتنازعة، و على عكس ما تدعيه المملكة المغربية فإن الجزائر لا تقف وراء عرقلة مسار التسوية، و أيضا لكي تبرهن أن المغرب و ليس الجزائر هي التي تشكل العائق الأساسي لإيجاد تسوية سلمية للقضية(2).

(1) Sahara occidental : sortir de l'impasse, Crisis Group, **op.cit**, p 3.
(2) Yahia Zoubir, « stalemate in Western Sahara : Ending International Legality », **op.cit,** p165.

المطلب الثاني: المشروع المغربي للحكم الذاتي و نقيضه الصحراوي لتقرير المصير

في أفريل 2007 قدمت كل من المملكة المغربية و جبهة البوليساريو مقترحين للسلام متناقضين و غير متقاربين، حيث أن جبهة البوليساريو عرضت مقترحها للتسوية في 10 أفريل 2007 على ضوء مشروع بيكر و قدمت ضمانات للمغرب، و يدور المشروع حول الاستقلال، في اليوم التالي قدم المغرب مقترح يقضي بمنح الحكم الذاتي للمقاطعات الجنوبية بمعنى الأراضي الصحراوية تحت السيادة المغربية، و الوحدة الوطنية و الترابية و وعدت المملكة المغربية بتقديم هذا المشروع بعد رفضها لمشروع بيكر في ابريل 2004 (1).

و رد مجلس الأمن على المقترحين في 30 ابريل 2007، بقرار 1754 الذي دعا الطرفين للتفاوض بدون شروط مسبقة، تحت رعاية الأمم المتحدة بنية الوصول إلى حل سياسي سريع و يرضي الطرفين و الذي يمنح حق تقرير المصير للشعب الصحراوي. القرار 1754 تم اعتماده ثلاث سنوات بعد أن تراجع دعمه لجهود الوساطة التي قام بها جيمس بيكر، و التي سرعت باستقالته في جوان 2004.

و لقد جاء اعتماد قرار 1754 في 30 ابريل 2007، بعد تعيين المبعوث الشخصي خلفا لبيكر و هو بيتر فالسوم في أوت 2005، و الذي توصل إلى نتيجة مفادها أن اقتراح مشروع تسوية سيكون غير مجدي في ظل تمسك كل طرف بموقفه. في جانفي 2006، طرح مقترحين لمجلس الأمن : إما استمرار الوضع الراهن، مع كل ما يحمله من أخطار، أو البدء في مفاوضات بين الطرفين بدون شروط مسبقة. و التفاوض بدون شروط مسبقة لا يتطلب من جبهة البوليساريو الاعتراف بالمغرب بسيادته على الأراضي من أجل التناقش حول الحكم الذاتي، و لا يعني كذلك مغادرة المغرب لطاولة المفاوضات بمجرد مطالبة جبهة البوليساريو بإجراء استفتاء مع اشتراط خيار الاستقلال، و كرد على مقترحي بيتر فالسوم، فضل مجلس الأمن مقترح المملكة المغربية، حيث اعتبر هذا الأخير المشروع المغربي أكثر مصداقية و جدية، فيما اكتفى المجلس فقط بتسجيل مقترح جبهة البوليساريو.

(1) Kathleen Jennings, « Western Sahara»,**op.cit**, p2.

منذ البداية طرح قرار 1754 عدة تساؤلات حول ما إذا كان طلب مجلس الأمن يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أهداف. و لكن لا مجلس الأمن و لا الدول التي لها تأثير كانت لهم الإرادة للضغط على الطرفين لتقديم تنازلات لإيجاد حل.

و بــدأ الطــرفان المفــاوضات حســب قــرار 1754، و بــدون شــروط مســبقة و اجتمعــوا فــي أربعــة جــولات مــن المفاوضــات، جــوان و أوت 2007 و جــانفي و مــارس 2008، و لــم تــأتي بــأي تغييــرات علــى مــوقفي الطــرفين، و فــي بيــان للمبعــوث الخــاص الأممــي فالســوم و باتفــاق مــع الطــرفين صــرح بأنــه خــلال المحادثــات اســتمر الطرفــان المــتنازعان بالتأكيــد علــى موقفهمــا المختلفــين بشــدة و لكن في نفس الوقت عبروا عن نيتهم في مواصلة الالتقاء(1).

و تجدر الإشارة إلى أنه مباشرة بعد تقديم المملكة المغربية مشروع الحكم الذاتي في ابريل 2007 (انظر الملحق رقم 04)، بدأ مسار المفاوضات و الذي يعرف " بمحادثات منهاست"في نيويورك، و أصبحت منهاست منذ ذلك التاريخ مسرح لمرحلة جديدة من المحادثات غير مباشرة بين المغرب و جبهة البوليساريو و منذ الدورة الأولى للمحادثات في 18 جوان 2007 تشكلت فرق الوفدين لإجراء المفاوضات، من جهة جبهة البوليساريو، يتكون الوفد المفاوض من نفس الممثلين الذين فاوضوا عشر سنوات من قبل في هوستن ترأس الوفد: محفوظ علي بيبا، رئيس البرلمان لجمهورية الصحراوية، و ابراهيم غالي المناضل و شخصية تاريخية في الكفاح المسلح (حاليا سفير بالجزائر)، أحمد بوخاري ممثل الجمهورية الصحراوية لدى الأمم المتحدة، و أخيرا محمد خداد منسق ببعثة المينورسو. من جهة المغرب: ترأس الوفد وزير الداخلية و ليس وزير الخارجية بحكم أن المغرب يعتبر الشأن الصحراوي من صميم الشئون الداخلية للمملكة (الأقاليم الجنوبية)، الطيب فاسي فهري وزير الخارجية، فؤاد علي حيما وزير منتدب لدى وزير الداخلية، محمد ياسين منصوري رئيس المخابرات العسكرية، بالإضافة إلى رئيس المجلس الملكي الاستشاري للشئون الصحراوية. و في أفريل 2008، أعلم المبعوث الخاص مجلس الأمن

(1) Anna Theofilopoulou, « Western Sahara : The failure of Negotiations without Preconditions », **United States Institute of Peace**, Peace Brief, April 23,2010,p3.

بوجهتي النظر المختلفين و التي لا يمكن التقريب بينهما لمقترحي الطرفين المتنازعين على طاولة المفاوضات، و التي لا تشجع أي منهما لتقديم تنازلات للطرف الأخر. و منه اقترح سحب المقترحين من طاولة المفاوضات و مواصلة المفاوضات و لكن لا تكون مبنية على اعتراف مجلس الأمن بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية و كذلك لا يجعل المغرب يقبل بخيار الاستقلال في استفتاء تقرير المصير، بالإضافة طلب فالسوم من مجلس الأمن توضيح إرشاداته و شدد على أنه في حالة عدم قدرة مجلس الأمن في القيام بخيار فإنه كذلك لا يمكن للطرفين فعل ذلك (1).

و أصدر مجلس الأمن قرارين اثنين بشأن قضية الصحراء الغربية 1813 و 1871 و اللذان تجاهلا ملاحظات فالسوم و أعاد المطالبة كما في قرار 1754 بالتفاوض بدون شروط مسبقة، و كنتيجة لذلك أصبح فالسوم شخصية غير مرغوب بها من قبل الجزائر و جبهة البوليساريو، و توجيه له تهمة الانحياز للمقترح المغربي، و في أوت 2008 لم يجدد الأمين العام للأمم المتحدة عهدة مبعوثه الشخصي فالسوم، حيث عين في مكانه السفير كريستوفر روس (2).

و بصفة عامة يعد مقترح الحكم الذاتي صعب التطبيق في الدول غير ديمقراطية بحيث يكون أقل فاعلية، لأن العمل به قد يتخلله عدم الاستقرار بحكم أن خيار الحكم الذاتي يمكنه أن ينجح . حسب التجربة في العالم . فقط في الأنظمة الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان و حقوق الأقليات و تؤمن بالحريات،أما في حالة المملكة المغربية، على الرغم من قيامها بجملة من الإصلاحات على مدى عشرية من الزمن يبقى نظام

(1) Anna Khakee, “ The Western Saharan autonomy proposal and political reform in Morocco”, **NOREF**, June 2011, p 3.
(2) Idem.

المخزن يتمتع فيه الملك باحتكاره للقوة و السلطة على مختلف مستويات المؤسسات: التنفيذية، التشريعية، القضائية و العسكرية و حتى الروحية. مازال المغرب يصنف ضمن الأنظمة التسلطية على الرغم من محاولات الاصلاح العديدة للنظام لجعله أقرب من الملكية الدستورية أكثر من الملكية المتسلطة. لأن تحويل السلطة إلى كيان إقليمي في ظل النظام الحالي السائد، أين الملك يتمتع بصلاحيات واسعة، مما يجعل فكرة الحكم الذاتي صعبة التطبيق في الميدان، لأن الأساس الذي يقوم عليه نموذج الحكم الذاتي يتنافى مع طبيعة الأنظمة التسلطية (غياب دولة الحق و القانون، الفصل بين السلطات، الشفافية ...) (1).

كما أن مقترح الاستقلال حتى و إن كان يكرس مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير على غرار باقي شعوب العالم التي استفادت من هذا الحق، يبعث في التفكير مليا في ما إذا كانت الدولة الجديدة للجمهورية الصحراوية مؤهلة للبقاء، نظرا لضئالة عدد السكان و غياب البنى التحتية و ما إذا كان النظام السياسي قادر على تدارك مستويات التنمية و استجابته لمطالب السكان من احتياجات (التعليم، الصحة...)، أو أن قيام دولة مستقلة سيؤدي إلى تصنيفها ضمن بقية الدول الفاشلة.

(1)Ibid, p 4.

المطلب الثالث: مهمة المبعوث الأممي كرستوفر روس

لقد قام المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة كريستوفر روس بزيارة المنطقة مرتين قبل أن يعلن عن قبول الطرفين لمقترحه باستئناف المحادثات غير الرسمية و الالتقاء في جولة خامسة و التي يمكن أن تسهم في البحث عن سبل لحل النزاع، و كان أول لقاء غير رسمي برعاية روس في النمسا في 10 . 11 أوت 2009، و عند اختتام اللقاء و باتفاق بين الطرفين، صرح كريستوفر روس بأن المحادثات تمت في جو من الالتزام الجدي و الصراحة و احترام متبادل و أن الطرفين جددا التزامهم بمواصلة المفاوضات في أقرب الآجال و حسب المكان و الزمن الذي يحددهما المبعوث الخاص و بالتشاور معه، و بعد مرور أيام من هذا الاجتماع راح كل طرف يشدد على عدم تراجعه عن موقفه، و أن موقفه هو الأنسب و الحل الوحيد للتوصل إلى تسوية.

و في نفس السياق صرح روس في بيان له بعد الجولة الثانية من المحادثات غير الرسمية و أدلى في تصريحه بنفس الشيء أي بأن الطرفين قدما مرة أخرى مقترحيهما على طاولة المفاوضات و تم مناقشتهما و لكن في الأخير لم يقبل أي منهما مقترح الأخر، كقاعدة أساسية يمكن اعتمادها و على أساسها تجرى محادثات في المستقبل، و لكن كل من الطرفين أكدا على الاستمرار في المفاوضات في أقرب وقت ممكن (1).

و لكن عندما قدم الأمين العام في أفريل 2012 تقريره حول الوضع في الأراضي الصحراوية (2)، و انتقاده للسلطات المغربية لاستعمالها وسائل القمع ضد الشعب الصحراوي و انتهاكها لحقوق الإنسان ، كذلك أخبر كرستوفر روس الأمين العام العراقيل التي تواجهها المينورسو في ممارسة و أداء مهمتها جراء مضايقات السلطات المغربية و بالتالي قامت المغرب بسحب ثقتها من كريستوفر روس و طلب الأمين العام بتعيين

(1) Anna Theofilopoulou, **op.cit**, p 4-5.
(2) Idem.

مبعوث جديد إلا أن حصول روس على دعم من الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك من طرف الأمين العام للأمم المتحدة دفع المملكة المغربية بالعدول عن قرارها و قبولها بإتمام روس مهمته في المنطقة الذي استأنف مهامه في أكتوبر 2012 و قام بجولة قادته إلى المنطقة (أوروبا و شمال إفريقيا) من أجل إعادة بناء المحادثات بين الطرفين، و الذي حصل على مساندة جبهة البوليساريو و الجزائر(1).

كما عاود المبعوث الأممي جولته بالمنطقة في 20 مارس 2013 و امتدت إلى غاية 3 ابريل 2013، حيث استهل زيارته بالرباط كخطوة اولى لجولته الإقليمية التي تهدف إلى الخروج من الوضع الراهن و النظر إلى مستقبل المستعمرة.

هذه المهمة الجديدة لروس، تزامنت مع الوضع الأمني الخطير في دولة مالي و أكثر اتساعا بالنسبة للوضع الغير مستقر في منطقة الساحل ككل، و الذي يجعل من ايجاد حل لقضية الصحراء الغربية أمر ملح و ضروري نظرا للتطورات الأمنية الخطيرة الحاصلة في المنطقة.

و عند وصول مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى الرباط تباحث مع رئيس غرفة النواب المغربي السيد كريم غلاب و كذلك مع رئيس الوزراء المغربي عبد الإله بن قيران، و بعد الرباط اتجه روس إلى مدينة العيون و هي اكبر المدن بالصحراء الغربية و التي يزورها للمرة الثانية منذ توليه منصبه في 2009 كمبعوث خاص لأمين العام للأمم المتحدة، و كذلك زار مدينة **الداخلة** الصحراوية أين تباحث الموضوع مع مسئولين سياسيين و ممثلي المجتمع المدني بمختلف أطيافه.

و تضمنت مهمته كذلك زيارته للجزائر كمحطة أساسية للتشاور و بعدها موريتانيا بحكم أن دول الجوار لها دور مهم في تقدم مسار تسوية قضية الصحراء الغربية.

(1) Sahara Occidental Christopher Ross en visite dans la région, **El Moudjahid**, 20 octobre 2012 www.elmoudjahid.com/fr/actualites/33837

و بهذا يكون روس بصدد التحضير للخطوة المقبلة في مسار المفاوضات و امكانية التحاور المباشر بين الطرفيين المتنازعين، بهدف ايجاد تسوية سياسية ترضي الطرفين و تنتهي بإجراء استفتاء لتقرير المصير للشعب الصحراوي، هذا ما أكده روس في جولته الأخيرة سنة 2012(1).

(1) Sahara/ ONU : Christopher Ross arrive au Maroc, première étape de la tournée.

http://www.afp.com

خلاصة الفصل الثاني:

رغم المحاولات الحثيثة التي دامت أكثر من ثلاثة عقود و نصف إلا أن الأطراف المعنية بالنزاع (كلا من المغرب و جبهة البوليساريو)، و الأطراف الدولية الأخرى التي لها تأثير في النزاع فشلت في تسويته، على غرار اسبانيا (المستعمرة السابقة) و التي على عاتقها جزء من مسئولية تعثر مسار التسوية، خاصة بعد مغادرتها الإقليم و تسليمه إلى كل من المغرب و موريتانيا بدون أن تستشير سكان المنطقة في استفتاء لتقرير المصير حسب ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة (الجمعية العامة) و قرار محكمة العدل الدولية و احتكامها للشرعية الدولية، و كذلك فرنسا التي تعد عضو دائم في مجلس الأمن و التي انحازت في موقفها للطرف المغربي و ساندته و كانت وراء عرقلة كل قرار داخل مجلس الأمن يكون في صالح الطرف الصحراوي أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تعر لهذه القضية الأولوية في سياستها الخارجية على رغم من تعاقب الإدارات في البيت الأبيض سواء كان الديمقراطيون أو الجمهوريون، و لا تريد الضغط على حليفها الاستراتيجي المغربي في منطقة شمال إفريقيا للامتثال للقرارات الدولية حسب ما ينص عليه القانون الدولي، بالإضافة إلى التركيز في سياستها الخارجية على محور محاربة الإرهاب خاصة في منطقة الساحل الذي أصبح يشكل خطر حقيقي على المنطقة و يتطلب تكاثف الجهود الدولية لمحاربته، و بالتالي أصبحت القضية الصحراوية هامشية بالمقارنة بالقضايا الدولية الراهنة.

أما على المستوى الإقليمي فنظرا للعجز التنظيمي الذي تعرفه الجامعة العربية و عدم إلزامية قراراتها، بالإضافة لتهميشها لقضية الصحراء الغربية نظرا لوجود انقسام في الرؤى حول هذه القضية داخل أعضاء الجامعة فعلى سبيل المثال الدول الخليجية (نظام الحكم ملكي) تساند الموقف المغربي أدى إلى إيحال القضية إلى أجندة الأمم المتحدة. أما الاتحاد الإفريقي فقد أصر منذ نشأته على احترام مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، و حاول تسوية النزاع و التوفيق بين الطرفين غير أن إنصافه للقضية الصحراوية و اعترافه

بها أدى إلى انسحاب المغرب من المنظمة لضعف تأثيره داخله و الاحتماء بقرارات مجلس الأمن التي تدعم موقفه (فرنسا تساند موقفه).

كما تعالج الأمم المتحدة القضية من خلال ثلاث هيئات تشرف عليها: لجنة تصفية الاستعمار و هي استشارية، الجمعية العامة و مجلس الأمن. غير أن القرارات المصوت عليها في الهيئتين الأخيرتين تتبع الأعمال التي تقوم بها البعثات الأممية في الميدان، مع تواجد المبعوث الشخصي للأمين العام و بعثة المينورسو المكلفة بتطبيق خطة السلام لعام 1991 بمعنى مراقبة احترام وقف إطلاق النار و تنظيم استفتاء ، أما المفوضية السامية للاجئين فتشرف على اللاجئين الصحراويين في الجزائر(انظر الملحق رقم 03).

غير أن تطبيق خطة السلام تعرف جمودا، و الاستفتاء غير مسجل في الأجندة، على الرغم من تعاقب القرارات الأممية المؤكدة له و كذا في إطار الاتحاد الإفريقي.

الفصل الثالث:

دبلوماسية السكة الثانية و دورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية

المبحث الأول : المنظمات غير الحكومية كفاعل دبلوماسي لتسوية النزاع الصحراوي

تطور النقاش الجيوسياسي نظرا لتنوع المطالب، أدى إلى إعادة التفكير في السلطة و السيادة اللتين لم تصبحا من اهتمام القادة السياسيين و مستشاريهم فقط ، و لكن أيضا من صميم اهتمام المناضلين ، و الناشطين في المنظمات غير الحكومية، و كذا الإعلام حيث ساعدوا على انتشار الرسائل و سمحوا للجميع للمقارنة بين وضعيتهم و العالم مما شجع هذه النزعة لمشاركة الفواعل غير الدولة في مسار تسوية النزاعات.

إن الحقيقة معقدة أكثر من هذه المعارضة الثنائية، لأنه في ظل فشل المؤسسات الرسمية في تسوية النزاع و تشبث كل طرف بموقفه و عدم التنازل عنه (المصالح العليا للسلطة، الوحدة الترابية و السيادة الوطنية بالنسبة للمغرب، و الحق في تقرير المصير للشعب الصحراوي بالنسبة لجبهة البوليساريو كمبدأ لا رجعة فيه) يصبح من الصعب حدوث تقدم في مسار تسوية النزاع، و إصابته بالشلل، غير أن مطالب المنظمات غير حكومية و نشاط المجتمع المدني يختلف تماما عن مصالح الدول، حيث أن اهتمامهم يصب في رصد الأوضاع المزرية للشعب الصحراوي الذي يعاني منذ أربعة عقود تقريبا، من لاجئين في مخيمات تندوف بالجزائر و الأخريين المتواجدون بالأراضي المحتلة في المناطق تحت السيطرة المغربية المحرومون من ممارسة حقوقهم و يعانون الفقر و الحرمان (لا يمكنهم استغلال ثرواتهم) حيث تقوم منظمات حقوق الإنسان بإصدار تقارير عن وضع حقوق الإنسان على غرار هيومن رايتس واتش و منظمة العفو الدولية التي تقوم بالتبليغ عن الانتهاكات و التعذيب و الاعتقال الذي يتعرض له المواطنين الصحراويين المؤيدين للاستقلال و منعهم من التجمع و التظاهر و قمعهم و حرمانهم من حرية التعبير.

المطلب الأول: منظمات حقوق الإنسان الغير حكومية و الإعلام كبدائل عن الموقف الرسمي

من بين المنظمات غير حكومية الفاعلة في قضية الصحراء الغربية، ***مركز روبرت كندي*** الأمريكي للعدالة و حقوق الإنسان الذي أرسل وفد قادته رئيسة المركز السيدة كيري كندي بالإضافة إلى حقوقيون و خبراء عالميون في مجال حقوق الإنسان و ذلك في بداية سبتمبر 2012 حيث قامت بزيارة ميدانية للأراضي الصحراوية المحتلة (مدينة العيون، الداخلة، سمارة) و مخيمات اللاجئين الصحراويين في الجزائر (1)، حيث أعد المركز بعد زيارته تقريرا عن أوضاع حقوق الإنسان و أصدر توصيات قدمها في جلسة إلى الغرفة السفلى للكونغرس الأمريكي في 21 سبتمبر 2012، و من بين الملاحظات التي رصدها المركز هو تراجع وضعية حقوق الإنسان في المملكة المغربية وهذا حسب تقييم 18 منظمة حقوق إنسان مغربية.

حيث التقى الوفد مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان و مجموعة كبيرة من ممثلي المجتمع المدني، و كذلك مع ممثلي المجتمع الدولي و المسئولين الحكوميين.

لقد لاحظ الوفد أن الوضع الراهن للقضية (عدم التوصل إلى تسوية) أثر سلبا على حقوق الشعب الصحراوي في الجهتين (الأراضي المحتلة و المخيمات)، كما أن التواجد العسكري و الأمني المغربي المشدد و المكثف في الصحراء الغربية يعيق نشاط المناضلين الصحراويين و يقلص من حريتهم في التظاهر و التعبير عن رأيهم المتمثل في تقرير المصير، و يعرضهم إلى انتهاكات لحقوق الإنسان (الاعتقال، محاكمة غير شرعية، التعتيم الإعلامي على أوضاع المعتقلين السياسيين في السجون المغربية الذين شاركوا في مظاهرات سلمية و ممارسات التعذيب و الاعتداءات الجسدية و النفسية، تعرض النشطاء الصحراويين للتهديد) و حرمانهم من حقوقهم المدنية (تجريدهم من الجنسية) و حقهم في التجمع و إنشاء جمعيات تدافع عن حقوقهم و تحمل مطالبهم الشرعية حسب ما تنص عليه المواثيق الدولية.

---

(1) Rami Narimene, « Le centre Robert Kennedy fustige le Maroc pour sa violation des droits de l'homme des Sahraouis », **La Tribune**, Algérie, 4 /9/2012

و من بين التوصيات إلى الحكومة المغربية التي أصدرها مركز روبرت كندي في تقريره المقدم للكونغرس الأمريكي ما يلي(1): .

إيقاف العنف و الملاحقات القضائية و الاعتداءات ضد الصحراويين المؤيدين للاستقلال.

. التحقيق و المتابعة القضائية للمتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في السابق وحاليا.

. ضمان الوصول إلى العدالة بدون تمييز أو الأخذ بعين الاعتبار الانتماء السياسي.

. الإفراج عن المعتقلين المتهمين بتهم ملفقة بجرائم لم يرتكبوها حينما كانوا يمارسون حقهم في التعبير عن رأيهم و تجمعهم و حريتهم في إنشاء جمعيات.

. حث الحكومة الأمريكية على مساندة إنشاء بعثة دائمة لمراقبة و رصد حقوق الإنسان تابعة لبعثة الأمم المتحدة من أجل إجراء استفتاء (المينورسو).

. على المجتمع الدولي تشجيع مفاوضات تضمن تكريس مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي كما نصت عليه عدة قرارات أممية و حسب قرار محكمة العدل الدولية.

أما فيما يخص تقرير **هيومن رايتس واتش** قالت سارة ليا ويتسن المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في 19 ديسمبر 2008 "*لقد خف هامش القمع إلى حد ما، و أصبح المعارضين في الوقت الحالي يقبلون على اختبار درجة تسامح السلطات مع المس بالخطوط الحمراء، إلا أن السلطات المغربية تطلب منا أن نحكم عليها بناء على المعايير و الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، و ليس بناء على سجلها الحقوقي السابق ،و هو ما يحسب لصالحها ، و لكن و بناء على المعايير الدولية مازال أمامها الكثير لتنجزها*"

---

(1) Congressional Record 112th Congress (2011- 2012), **speech of Hon. R.Wolf of Virginia in The House of Representatives**, September 21, 2012.

http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?r112:E21SE2-0235:

و أضافت " عاش اللاجئون في تندوف طيلة أكثر من 30 سنة في منفى بعيدا عن وطنهم، محكومون من قبل حركة تحرير في بيئة شاقة و منعزلة، و بغض النظر عن الوضع الراهن، فإن كل من البوليساريو و الدولة المضيفة الجزائر، عليهما مسئولية ضمان حماية حقوق الإنسان الخاصة بسكان المخيمات المعرضين للمخاطر" و قالت هيومن **رايتس واتش** إن على مجلس الأمن أن يضمن تواجد أليه للأمم المتحدة في المنطقة منتظمة لمراقبة حقوق الإنسان على غرار جميع بعثات الأمم المتحدة في بقية مناطق العالم فيجب كذلك أن لا تكون المينورسو استثناء، و من توصياتها للمغرب: مراجعة و إلغاء القوانين التي تجرم حرية التعبير و الأنشطة السياسية أو الخاصة بتكوين جمعيات التي ترى على أنها تمس بوحدة التراب المغربي و التي تستخدم كحجة لقمع الصحراويين على حساب حقوقهم السياسية. و تدعو المنظمة الحقوقية غير حكومية الدولية جبهة البوليساريو إلى اتخاذ إجراءات استباقية يعرف بموجبها جميع سكان المخيمات بأن لهم حرية مغادرة المخيمات،بما في ذلك من أجل السكن بالصحراء الغربية الخاضعة للسيطرة المغربية (1). كما واصلت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي تسجيل قمع السلطات المغربية لحرية التعبير و التظاهر و انشاء جمعيات و تجريم كل من يسيء في خطابه للملك أو أحد من أقربائه، توقيف المناضلين السياسيين و مناضلي حقوق الإنسان و الصحافيين، و ممارسة شتى أشكال التعذيب عليهم.

إذا كان أغلبية الرأي العام المغربي مقتنع بشرعية ضم الصحراء الغربية إلى الأراضي المغربية ، إلا أنه توجد أصوات بداخله ترفض الطابع الذي يجزم بضم الإقليم. على سبيل

---

(1)**هيومن رايتس ووتش**، المغرب: قمع الحريات في الصحراء الغربية، 19 ديسمبر 2008.

http://www.hrw.org/ar/news/2008/12/18?print

المثال الحزب السياسي *النهج الديمقراطي* (حزب يساري راديكالي) الذي يؤكد على ضرورة إيجاد حل للقضية الصحراوية في إطار الشرعية الدولية التي تستند إلى إجراء استفتاء تقرير المصير و مبدأ المفاوضات و اللجوء إلى الوسائل السياسية لتفادي الحرب في المنطقة و من أجل بناء المغرب العربي الكبير للشعوب المغربية لكونه حتمي.

كذلك رأي الصحفي المغربي *علي لمرابط* الذي حظي بتغطية إعلامية كبيرة لكونه مدافع عن حق تقرير المصير للصحراويين، لقد أحدثت زيارته لمخيمات الصحراويين بتندوف ضجة عندما تحدث عن الصحراويين ووصفهم باللاجئين في مقابلة مع الجريدة الأسبوعية المغربية *المستقل* في 12 جانفي 2005، و لم يصفهم بالمحتجزين كما تفضل أن تطلق عليهم السلطات المغربية.

Tel Quelعلى غرار بعض الجرائد و هي قليلة مثل : *الجريدة الأسبوعية* باللغة الفرنسية و كذلك هناك جمعيات مغربية تعارض الموقف الرسمي المغربي مثل *الجمعية المغربية لحقوق الإنسان* أو *جمعية الصحراء المغربية*، تقوم هذه المنظمات بالإبلاغ عن الانتهاكات و الاعتقالات و الأحكام التعسفية، استعمال العنف و التعذيب التي تقوم بها مصالح الأمن المغربية ضد الصحراويين. أما من جهة الاستقلاليين (الصحراويين الذين ينادون باستقلال الإقليم عن المملكة المغربية)، هناك قطبين يختلفان عن الموقف الرسمي: حركة *بوليساريو خط الشهيد* و الآخر أكثر انتشارا نشأ بعد مظاهرات المنظمة في الأراضي المحتلة منذ ماي 2005 (1).

تتواجد الحركة الأولى (بوليساريو خط الشهيد) في مخيمات تندوف، نشأ بعد " *بيان لكل الوطنيين الصحراويين*" الذي صدر من نفس المخيمات في2004. هذه الحركة تتكون من أعضاء من البوليساريو و البعض منهم هم مؤسسين للبوليساريو حيث تقوم هذه الحركة بانتقاد هذه الأخيرة بشدة (جبهة البوليساريو) و تحملها مسئولية توقف مسار التسوية و تصفها بالعدو الداخلي للقضية، و اتهام أعضاءها بالفساد و عجزها عن التوصل لحل(2).

(1) Julien Dedenis, « Sahara Occidental essai d'approche Géopolitique », **Université de Rouen**, laboratoire Ailleurs, mars 2007, pp 16- 17.

(2) Idem.

و تطالب حركة بوليساريو خط الشهيد بإصلاحات عميقة داخل الحزب الصحراوي (جبهة البوليساريو) و العودة إلى مبادئ ثورة 20 ماي التي تعود إلى نشأتها في 1973. و من ضمن الإصلاحات التي تدعو إليها داخل الحزب هو السماح لأشخاص جدد التداول

على المناصب الهامة داخل الحزب و كذلك المبادرة في اقتراح حلول للنزاع.

أما الحركة الثانية المتواجدة في الأراضي المحتلة تحت السيطرة المغربية، فهي تتجسد في شخصيتين بارزتين هما: علي سالم تامك و أمينة حيدر(1).

كما أن المنظمات الصحراوية المستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان هي مضطرة للعمل في اطار غير قانوني، و تنقل هذه الأخيرة التمييز العنصري الذي يخضع له الصحراويين من قبل مواطني المملكة المغربية، بالإضافة إلى الصحافيين المغاربة الذين عوقبوا من طرف السلطات المغربية لمساندتهم القضية الصحراوية و حق الصحراويين في الاستقلال.

(1) Ibid, pp 16- 17.

المطلب الثاني: دور الناشطون السياسيون الصحراويون في التعريف بقضيتهم

من أبرز النشطاء الحقوقيون الصحراويون الذين أحدثوا صدى إعلامي كبير خارج المنطقة وصل إلى العالم كله هما: علي سالم تامك و أمينة حيدر، كلاهما يطالبان و يعترفان بشرعية جبهة البوليساريو و لكن دون الانتماء إليها، كلاهما يناضلان في الأراضي المحتلة ضمن مقاربة حقوق الإنسان، و بالتالي فبالنسبة لهما القضية هي أولا احترام حقوق الإنسان و بالتحديد احترام حق تقرير المصير و حق حرية التعبير.

يعود نضال الناشطة الحقوقية أمينة حيدر إلى سنة 1987 عندما قامت لجنة مكلفة بالتحقيق في إجراء استفتاء بإشراف الأمم المتحدة بزيارة إلى المنطقة تم توقيف أمينة حيدر من قبل السلطات المغربية رفقة 600 متظاهر و اعتقلت في سجن سري. و قد أقرت الناشطة أنه خلال فترة اعتقالها تم حجب الضوء عن عينيها لمدة ثلاث سنوات و سبعة أشهر حيث أنها بعد خروجها لم تعد تطق أشعة الشمس بسبب ظروف الاعتقال التي تعرضت لها(1).

في 1998 أسست جمعية رفقة مناضلين آخرين مؤيدين للاستقلال في شكل هيكل يجمعهم دون أن تقطع مع المغرب. و قد وجدت عمل في بلدية بوجدور و تحصلت على تعويض لانتهاكات التي تعرضت لها أثناء اعتقالها التعسفي في 1987 (2). و يعتقد بأن انتمائها إلى قبيلة تنسب تقليديا تأيدها للقضية المغربية هو سبب حصولها على تعويض من قبل السلطات المغربية، دون أن ننسى أن الناشطة الصحراوية ولدت في أكا مدينة صغيرة في صحراء المغرب تتواجد على بعد 150 كلم في الخط الموازي لسيدي إفني على حدود الصحراء الغربية (3).

---

(1) Louisa Ait Hamadouche, « Le conflit Sahraoui redevient d'actualité a la faveur d'une militante : Aminatou Haidar la logique humanitaire à l'épreuve de la raison d'état », **La tribune**, Algérie, 14/12/2009.
(2) Idem.
(3) Bernabe Lopez Garcia, « Sous le signe du Sahara : les leçons apprises de l'affaire haidar devraient permettre au Maroc d'avancer dans la redéfinition administrative, politique et identitaire », **Afkar/Idées Politiques**, printemps 2010, p 3.

في جوان 2005 أصيبت بجروح في مظاهرة بمدينة العيون وتم اتهامها بتشكيل جماعة إجرامية. تم الإفراج عنها في جانفي 2006 ، بعد قضائها سبعة شهور في السجن الأسود المشهور. و ابتداء من هذه الفترة بدأ تدويل مسارها حيث بعد تحريرها من السجن تم استضـــــافتها كبطلـــــة فــــي العديــــد مـــــن عواصـــــم العــــالم.

و قد تحصلت حيدر عرفانا لنضالها السياسي على عدة جوائز أهمها: جائزة اندري سخاروف من البرلمان الأوروبي في 2005، و جائزة خوان ماريا باندريس من اسبانيا في 2006، و جائزة سلفر روز من النمسا في 2007، و جائزة مركز روبرت كندي الأمريكي و جائزة جينيتا ساغان من منظمة العفو الدولية (قسم الولايات المتحدة الأمريكية) و جائزة الشجاعة المدنية في 2009 من طرف مؤسسة جون ترابن. و عند عودتها تم توقيفها و طردها، بضعة أسابيع بعد اعتقال سبعة صحراويين عائدين إلى مخيمات تندوف(1).

و في 2006 تحصلت أمينة حيدر على جائزة الحرية في واشنطن، التي منحتها إياها ، الجمعية الأمريكية Defense Forum Fondation لنضالها في مجال حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى جولتها في الولايات المتحدة الأمريكية توجهت حيدر إلى كل من السويد، اسبانيا، ايطاليا و البرلمان الأوروبي في بروكسل و كذلك إلى جنوب إفريقيا أين كانت ضيفة نيلسون مانديلا، و زارت سويسرا (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة)، فرنسا و هولندا. و قد رفضت أمينة حيدر الجنسية الاسبانية التي منحتها لها مدريد و كذلك وضعية لاجئة سياسية بعد إضرابها عن الطعام و جردت من جنسيتها المغربية ، و في مقابلة مع يومية البايس الاسبانية عاتبت حيدر السلطات الاسبانية و ميول موقفها للجانب المغربي (2).

(1) Louisa Ait Hamadouche, **op.cit**.
(2) Idem.

و في 14 نوفمبر 2010، اعتقلت السلطات المغربية الناشطة الصحراوية البارزة أميناتو حيدر في مطار العيون لدى عودتها من رحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ثمّ رحلت في وقت لاحق إلى جزر الكناري الإسبانية المجاورة. و حُلت قضية السيدة حيدر بعد 32 يوما من الإضراب عن الطعام عندما سُمح لها بالعودة إلى أسرتها في العيون (1).

و لوحظ خلال إضراب السيدة حيدر عن الطعام تزايد التوتر فيم مخيمات تندوف، ففي 11 ديسمبر اقتحمت مجموعة من الشبان الصحراويين المجمع الصغير لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و ألحقوا به أضرارا مادية طفيفة، و رفعوا لفترة وجيزة علم " الجمهورية الصحراوية" مكان علم المفوضية. و أُقنعت المجموعة في وقت لاحق بإزالة علمها و مغادرة المجمع بهدوء. و عقب هذا الحادث، قامت جبهة البوليساريو مؤقتا، بطلب من البعثة و غيرها من وكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، بوضع حراس أمن في مجمع المفوضية إلى أن خفت حدة التوتر(2).

لقد ساعد عمل و نشاط الناشطين و المناضلين الصحراويين لإعادة تدويل القضية الصحراوية و إضفاء الشرعية على مطالب الشعب الصحراوي و حقه في تقرير المصير و فضح بشاعة و قمع السلطات المغربية و اختراقها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

بعض المحللين يرون بأن الوطنية الصحراوية في تصاعد مستمر و ذلك منذ المظاهرات الكبيرة التي جرت في ماي 2005 و التي أطلق عليها الانتفاضة الصحراوية الثانية، و كذلك ملاحظة نفاذ صبر الصحراويين بالنسبة لمقاربة البوليساريو في تسيير القضية.

و لكن البعض الأخر من المحللين يرى بأن العودة إلى الكفاح المسلح ستكون عواقبه وخيمة على جبهة البوليساريو، و يمكن أن تفقد به دعم الجزائر للحركة، و لكن الشيء الذي يثير اهتمام و قلق الكثيرين هو ارتفاع التطرف و التعصب بين شباب المخيمات الذين تزداد حالتهم سوء بسبب اللامبالاة الدولية.

---

(1) S/2010/175 تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، 6 ابريل 2010، ص3

(2)المرجع نفسه.

المبحث الثاني: دور مراكز التفكير في تفعيل الحل السلمي للنزاع الصحراوي

إن مكانة و دور مراكز التفكير في الدول المغاربية تكاد تكون منعدمة ، مقارنة بدور هذه الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى أوروبا. و تجدر الإشارة بأنه لا توجد فضاءات فكرية عمومية باستطاعتها أن تفتح نقاشات تؤثر على السياسات العامة، و ذلك يرجع إلى الطبيعة السلطوية لأنظمة الحكم بهذه المنطقة و لسوء جودة التعليم بها، حيث يمثلان العائقان الأساسيان أمام بروز مراكز تفكير حقيقية، كما يرجع السبب كذلك إلى الإرث الاستعماري بحيث أن الدول المغاربية تعمل على الأشكال و الأنظمة التي ورثتها عن فرنسا أين الدولة هي أعلى سلطة إدارية و لا تمنح الثقة في المجتمع، و أين كل شيء متمركز بيد إطارات الدولة. على عكس العالم الأنجلوسكسوني الذي يعرف مفاوضات و علاقة بين الدولة و المجتمع، في فرنسا ينطلقون من مبدأ أن الأفكار لا تباع و لكن تتبادل و أن المنفعة العامة و المصلحة العامة تصدر فقط من الدولة، و هذا حسب دراسة قامت بها الباحثة خديجة محسن فينان (1).

و تشير كذلك إلى أن مراكز التفكير الفرنسية قليلة و مواردها ضئيلة مقارنة بنظرائها البريطانيين و الأمريكيين الذين ينفقون على هذه المراكز عشرات الملايين من الدولارات. رغم قلة الحراك لمراكز التفكير بالدول المغاربية من حيث الكم و الجودة، إلا أن المغرب متقدم في هذا المجال عن جيرانه المغاربيين حيث يعرف حركية فكرية مكثفة و خلق فضاءه العمومي و يملك أفكاره العمومية، غير أنه لوحظ محاولة النخب و الناشطين في هذه الجماعات الفكرية المغربية التقرب من صناع القرار عبر تبني نفس أفكار السلطة على غرار مسألة الصحراء المغربية و اعتبارها مسألة متعلقة بالوحدة الترابية للمغرب، هذا الواقع لا يمكن إنكاره و منه فإنهم يشكلون مراكز تشغل في الواجهة بهدف فقط إظهار أن الدولة التي انبثقوا منها تبنت فكرة الدور الفعال لمراكز التفكير في خلق

(1) Zine Charfaoui, « Les think tanks très peu nombreux au Maghreb : les élites phagocytées par les pouvoir en place », **El Watan**, 29 juin 2010 .

فضاءات لمناقشة الأمور التي تهم المجتمع و محاولة تأثيرها على صناع القرار و توجيه قراراتهم، و أن المغرب التحق بركب التقدم السياسي. و حول هذه النقطة يجب التأكيد على أن دور الجماعة المعرفية ليس لمساندة سياسة الحكومة أو المخزن و إتباع توجههم، و إنما دورها يجب أن يكون مستقلا تماما عن دواليب السلطة، و تكون هناك مسافة بينهما.

لأن الدور الفعلي لمراكز التفكير هو فتح المجال للنقاشات المثمرة التي تؤخذ بعين الاعتبار من قبل صناع القرار، و يوجد حسب بعض التقديرات حوالي خمسة ألاف مركز تفكير عبر العالم تتواجد نصفها في الولايات المتحدة الأمريكية على غرار مؤسسة بروكنغس بواشنطن متخصصة في البحث الاجتماعي (1)، التي تصنف في المركز الأول حسب ترتيب جامعة بنسلفانيا الأمريكية (برنامج مراكز التفكير و المجتمع المدني) لعام 2011 (1).

و يضم هذا التصنيف حوالي 170 دولة عبر العالم، و تتصدر التصنيف كل من الولايات المتحدة الامريكية (1815 مركز)، تتبعها الصين (425)، ثم الهند (292)، بريطانيا (286)، ألمانيا (194)(2).

---

(1) Josh Rojin, Brookings tops 2011 think tanks rankings, Foreign Policy, January 18, 2012. http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2012/18/brookings tops 2011 think tanks rankings
(2) Idem.

المطلب الأول: مراكز التفكير المغاربية

برزت في المملكة المغربية في السنوات الأخيرة مراكز تحليل مستقلة تساهم في إثراء النقاشات و السياسات العامة، التي تسهم بدورها في إضفاء صورة عصرية للمملكة أو على الأقل هكذا يريد المخزن أن تظهر عليه المملكة.

يعد مركز *أماديوس* الذي يترأسه إبراهيم فاسي فهري، واجهة لانفتاح المغرب، حيث ينظم هذا المركز سنويا ملتقى Medays الذي عقد على مدى الخمس سنوات الأخيرة في شهر نوفمبر في مدينة طنجة(1).

و يعتبر كأرضية لتبادل الخبرات و الأفكار بين دول الجنوب، و ليظهر المغرب على أنه بلد متفتح و أين يمكن المناقشة بكل حرية و يساهم المركز في إشعاع و رقي المغرب دوليا، هذا حسب تقدير إبراهيم فاسي فهري الذي قاد والده الدبلوماسية المغربية قبل أن يعين مستشار بالديوان المغربي.

و يصبو *معهد أماديوس* أن يكون فاعل في النقاشات و منتج للأفكار، حيث يوظف هذا الأخير العديد من المتخصصين في العلوم السياسية و العلاقات الدولية و الاتصال، بالإضافة إلى تقريره السنوي يصدر دراسات حول مواضيع تخص السياسة المغربية و تصدر على شكل توصيات.

كما ينظم محاضرات و ملتقيات، و هو ممول من طرف شركات كبرى و لكن دون انتماء سياسي، و يصنف نفسه ضمن توجه عصري لبراليي.

و يري ابراهيم فاسي فهري في الربيع العربي فرصة للنقاش العام، و إعادة بعثه في المغرب من الجديد حيث عرف هذا الأخير كيف يتجاوز المنعرج مع الحفاظ على استقراره، أما فيما يخص قضية الصحراء الغربية فموقفه و أفكاره لا تختلف عن موقف المخزن بل يمكن أن نصفه أنه مساند له (الحكم الذاتي).

---

(1) www.amadeusonline.org

أما *مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد* و هي ذات التوجه اليساري، التي يترأسها عمر بلفرج، أنشأت بالأساس لتسيير أرشيف الموروث عن الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية و لكن أصبحت شيئا فشيئا مخبر للأفكار و وضعت هيكلين يسهران على الدراسات و يجمع خبراء معروفين: مجموعة التحليل السياسي و أخرى للتحليل الاقتصادي، و تأتي في تقاريرهم توصيات على سبيل المثال: حول الإجراءات التي على الحكومة إتباعها لبسط الثقة في المجتمع المغربي فيما يخص مكافحة الفساد و العدالة الجبائية(1).

أما مؤسس و مدير *مركز الدراسات و الأبحاث في العلوم الاجتماعية* فهو الجامعي عبد الله سعاف (يساري)، وزير التربية السابق من 1998 إلى 2002، و الذي لا يعتبر مركزه جماعة معرفية و لكن الباحثة خديجة محسن فينان صنفته من ضمنها(2).

على أساس أنه صنف في سنة 2009 ضمن المركز المغربي الوحيد الذي يظهر في قائمة التصنيف السنوي لمراكز التفكير حسب جامعة بنسلفانيا الأمريكية و التي تأخذ بعين الاعتبار في تصنيفها: قدرة المركز في جذب أفضل الباحثين، السمعة الأكاديمية و قدرته على أن يصبح فضاء للنقاش العام. أنشأ في 1993 و لم يبرز بالفعل في الساحة إلا في سنة 2002 (3)، و يصدر سنويا تقريرا استراتيجيا، حيث يساهم فيه ستون باحثا، كما أنه المركز المغربي الوحيد الذي يلبي و يشارك في الدراسات التي تصدر عن مؤسسات دولية و ينجح في الحصول على تمويل لمجموعة من أبحاثه الأكاديمية، كما تمكن من عقد العديد من الشراكات مع مراكز بحث أجنبية و هو عضو في العديد من الشبكات العلمية مثل: أورو ميسكو و مبادرة الإصلاح العربية،كما تمكن من تطوير نشاطه في مجال صبر الآراء بإجرائه العديد من التحقيقات لرصد الآراء.

(1) Khadija Mohsen- Finan, « Le Pouvoir par les idées : l'expérience des think tanks en Afrique du Nord », **Etude Ifri**, 2011.
(2) Idem.
(3) Idem.

توجد كذلك مؤسسات أخرى تقع بين مراكز بحث و مراكز تفكير، مثل مركز *الدراسات الاجتماعية الاقتصادية و إدارة الأعمال* و هو تابع لمدرسة خاصة، *معهد الدراسات العليا لإدارة الأعمال*، أحد أهم مدارس إدارة الأعمال المرموقة في المملكة، يديره منذ تأسيسه إدريس كسيكس و هو مثقف و رجل مسرح، و رئيس تحرير المجلة الأسبوعية Tel Quel.

و من بين ما يطمح إليه المعهد هو التوجه إلى الباحثين، صناع القرار و الطلبة، و يركز في أبحاثه على الأبحاث الميدانية و اعتماده على تعدد الاختصاصات، و من بين أهدافه فهم و رصد الواقع المغربي من الجانب الاجتماعي، الاقتصادي و الأعمال، و أجرى تحقيقات حول الطبقات الوسطى و قطاع السوق السوداء، و مؤخرا أجرى دراسة حول مستعملي الشبكات الاجتماعية للانترنت ، كما يصدر كذلك دراسات حول السياسات العامة في المغرب و دراسات تخص المغرب العربي.

يوجد كذلك هيئات أخرى في المملكة المغربية، أسست حول شخصية ما تنتمي بدورها إلى نادي الأفكار (يسودها بعض الغموض حول مؤسسيها و أهدافها)، يمكن أن نذكر المعهد المغربي للعلاقات الدولية لجواد كردودي الذي أنشأ من أجل تحسين صورة المغرب في الخارج، و أيضا المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الإستراتيجية و الدولية لعبد الحق عزوزي الذي يركز على الحوار بين ضفتي المتوسط(1).

إن المنظر الذي يشكل مخابر الأفكار متعدد في المملكة المغربية كما في مناطق أخرى في العالم على حد سواء، بعضهم عبارة عن مراكز بحث، و آخرون يريدون أن يكونوا قوى تقدم مقترحات لصناع القرار و التأثير في قراراتهم، و لكن تختلف أهداف

(1) Dominique Lagarde, « Des think tanks pour le Maroc », **l'Express**, 20/3/2012.

http://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/des-think-tanks-pour-le-maroc_1095803.html

كل مركز بعضها لفهم الواقع المغربي، و من أجل الدعوة للحوار و أخرى من أجل التأثير على صناعة القرار، أو من أجل الاستفادة من بعض الحضور على الساحة العامة و لكن تسهم كلها في إثراء النقاشات، و بالتالي فإن مجمل مراكز التفكير المغربية حتى و إن كانت مستقلة فموقفها لا يختلف فيما يخص قضية الصحراء الغربية عن موقف المخزن ، بل هي تدعم و تعبر عن الموقف الرسمي المغربي في قالب أكاديمي، و بالتالي فهي تخدم مصلحة المخزن بالدرجة الأولى و تحسين صورته في الخارج و تدعيم مشروعه للحكم الذاتي و اعتبار الصحراء الغربية مقاطعة جنوبية مغربية يجب تحسين السياسات لإدماجها داخل المملكة.

لكن لا يمكن أن ننفي الدور الهام الذي تلعبه مراكز التفكير في المغرب و نجاح المخزن في توظيفها لخدمة دبلوماسيته و تحسين صورته في الخارج (1).

أما في الجزائر فعدد مراكز التفكير قليل جدا مقارنة بجارتها المغرب و كذلك من حيث النوعية و السمعة و لكن تجدر الإشارة إلى ظهور اهتمام في السنوات الأخيرة بمراكز التفكير نظرا لأهميتها و دورها و لكن لا يمكننا أن نقول أنها تصل إلى درجة التأثير في صناعة القرار لكن على الأقل تسهم في إثراء النقاشات و توجيه الرأي العام.

و نذكر من أهمها مركز الأبحاث الإستراتجية و الأمنية (حاليا تحت تسمية مؤسسة الأبحاث الإستراتجية و الأمنية) الذي أسسه الدكتور: امحند برقوق، أستاذ جامعي بكلية العلوم السياسية بالجزائر مع مجموعة من الباحثين و الجامعيين الجزائريين المتخصصين في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية و الإستراتيجية (متقاعدين من المؤسسة العسكرية)، و ينظم المركز ملتقيات و محاضرات دورية حول مواضيع تخص السياسة الداخلية و الخارجية الجزائرية و المواضيع الإقليمية في العلاقات الدولية و من بينها: قضية الصحراء الغربية، و يقوم المركز

(1) Ibid.

بتحاليل(تصدر عن نخبة من المفكرين و الباحثين) الجزائريين بالتعاون مع باحثين أجانب و خبراء متخصصين للمشاركة و إثراء النقاشات.

حيث قام مدير الأبحاث الإستراتجية و الأمنية في مارس 2012 بالجزائر، بتوقيع اتفاقية مشتركة مع السيد بابا سيد مدير مركز الدراسات الإستراتيجية و السياسية للساقية الحمراء و وادي الذهب ، ضمن إطار تعاون بين الجزائر و الجمهورية الصحراوية ، في مجال الدراسات و الأبحاث الإستراتجية(1).

و حضر توقيع الاتفاق جمع من رجال السياسة، الدبلوماسيون الجزائريون و الأجانب، ممثلو المجتمع المدني و مناصرون للقضية الصحراوية. و يعد هذا الاتفاق ، إطار لتبادل الدراسات و الأبحاث من اجل تنوير الرأي العام العالمي عبر تعدد مستويات التحليل، و أدوات الفهم من استشراف من أجل تحليل موضوعي يمس أساسا بالقضية الصحراوية لكن يهتم كذلك بتبادل الخبرات و التكوين المتخصص بين المركزين، في مجال البحث و النشر و الاستشارة و الاستشراف، و تتبع الأحداث التي تجري في المنطقة كمادة للتحليل و إصدار الدراسات على المستوى الإقليمي و الدولي، و تسليط الضوء على الطبيعة التوسعية و العدائية للنظام المغربي و فضح إيديولوجيته (2).

كذلك نذكر جمعية كوادر(إطارات) المحاسبة و المالية الجزائرية التي يديرها المحامي الاستاذ كريم محمودي، و هو مناضل يدعو إلى فتح الحدود بين الجزائر و المغرب لأنه يؤمن بفكرة المغرب الكبير و التكامل بين دول منطقة المغرب العربي، و الذي ينظم ملتقيات و محاضرات تخص مستقبل المغرب الكبير و من بينها : التنظيم الاقتصادي للمغرب الكبير و الخسائر الاقتصادية التي نجمت عن عدم التكامل لمنطقة المغرب

(1) Accord de coopération cadre entre le CRSS et le Centre de Saguiet EL Hamra et Rio de Oro, El **Moudjahid**, Algérie,18/4/2012 .

(2) Idem.

العربي في 2009 بالتعاون مع مركز أماديوس المغربي في مراكش، و الذي يؤمن بأنه يمكن تجاوز الخلافات السياسية عبر الشراكات الاقتصادية و بالتالي يمكن للمغرب و الجزائر حل القضية الصحراوية بالتراضي من أجل مستقبل مشترك و مزدهر للمنطقة، و التخلي عن سباق التسلح و استثمار الأموال في مشاريع تنموية تعود بالفائدة على سكان المنطقة ككل مثال : استغلال الجزائر لمنجم الحديد بغار جبيلات (تندوف) عبر شراكة مع المملكة المغربية لتسويق الحديد عبر الأطلسي(1).

إن هذه المبادرات التي تصدر عن المجتمع المدني في الجزائر في اشرافها على تنظيم ملتقيات،حتى و أن كانت لا ترقى إلى مستوى مراكز التفكير إلا أنها تسهم في اثراء النقاش و تدفع النخبة إلى التفكير والبحث عن بديل لحل المشاكل و العقبات التي تقف في طريق الوحدة المغاربية.

---

(1) Badra Berrissoule, « Gouvernance économique : les couts du non- Maghreb », **l'Economiste**, édition 2974, 2/3/2009 .

المطلب الثاني: مراكز التفكير الغربية

يوجد العديد من مراكز التفكير الغربية سواء كانت أمريكية أو أوروبية اهتمت بقضية الصحراء الغربية في دراساتها و سلطت الضوء عن العراقيل التي تقف أمام التوصل إلى حل سلمي ومرضي لكلا الطرفين المتنازعين، كما اقترحت حلولا لذلك، لعلى أهمها نذكر مركز التفكير بروكينغس الأمريكي على سبيل المثال لا الحصر، و هي مؤسسة تعتبر في دراسة خصصتها لقضية الصحراء الغربية بأن على المغرب بذل المزيد من الجهود و التحلي بالعقلانية لمواصلة المسار الديمقراطي و قبول بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي.

و تسألت مؤسسة بروكينغس عن ما إذا كانت الصحراء الغربية ستشهد يوما ربيعا عربيا، فترى المؤسسة إنه إذا كان المغرب ينظر إليه السياح الغربيين بإعجاب غير أنهم لا يعرفون الكثير عن علاقة هذا البلد مع الشعب الصحراوي و التي هي عبارة عن علاقة شبيهة بجرح عميق (1).

و في دراسة لفهم مطالب جبهة البوليساريو، أكدت المؤسسة أنه قبل الاحتلال الاسباني في 1884 للصحراء الغربية لم يعرف الإقليم سلطة حاكم أعلى من سلطة القبيلة. و ذكرت بالمقاومة المسلحة التي قادها الصحراويين في بداية السبعينات بعد حملة القمع التي شنتها القوات الاسبانية ضدهم، و من ثمة قامت اسبانيا لتفادي الحرب بالإعلان عن استفتاء لتقرير المصير للشعب الصحراوي الذي كان من المفترض أن يجرى في 1976 و تزامنه مع انسحاب القوات الاسبانية من الإقليم.

و عليه أكدت مؤسسة بروكينغس أن اسبانيا لم تحترم هذا الاتفاق المبرم مع الصحراويين

---

(1) Sahara occidental : le Think tank US Brookings appelle le Maroc à faire preuve de ‘‘sagesse’’, **APS : Algérie Presse Service.**

www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=38298

و تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث قامت باختراقه عندما وقعت اتفاقيات مدريد في 1975 الذي من شأنه نقل إدارة الصحراء الغربية إلى كل من المغرب و موريتانيا (انسحبت هذه الأخيرة من الإقليم في 1979)، مقابل حقوق الصيد على طول الساحل. على الرغم من إبرام هذا الاتفاق ، فإن محكمة العدل الدولية بطلب من المملكة المغربية التي رفعت هذه القضية إليها لطلب استشارتها، أكدت أنه على الرغم من مطالبة المغرب بضم الأراضي الصحراوية إلا أن هذا لا يبرر سيادتها على الأراضي و أوصت المحكمة بتطبيق تقرير المصير للشعب الصحراوي.

و لكن المغرب اخترق قرار محكمة العدل الدولية، و اجتاح الصحراء الغربية في نوفمبر 1975، بما يعرف بالمسيرة الخضراء. و على مدى سنوات شجع المغرب الاستيطان المغربي و احتل الأراضي الصحراوية و قام بتحفيز مواطنيه برواتب مغرية (الضعف) في الأراضي الصحراوية، و الإعفاء الضريبي، و السكن المدعم. و بفضل هذه الامتيازات، أصبح المستوطنون المغربيون يشكلون حاليا نصف سكان الصحراء الغربية، أين تشهد نسبة البطالة درجة عالية ضمن السكان الأصليين.

و ذكرت مؤسسة بروكينغس بقرارات الأمم المتحدة المتعددة المكرسة لحق تقرير المصير للصحراويين و أكدت أنهم يتعرضون لأسوء المعاملات من طرف الجيش المغربي، من بين هذه الأعمال: تسميم الآبار، تخريب المخزون الغذائي، حرق الأراضي و المنازل، الاغتصاب، الاعتقالات التعسفية و الاغتيالات.

و تعجبت مؤسسة بروكنغس في أمر المعتدين (السلطات المغربية) فهم يعتنقون نفس الديانـــة الإســـلام مثـــل الصـــحراويون (1).

---

(1) Ibid.

أما فيما يخص مخيمات تندوف للاجئين الصحراويين بالجزائر، فأن المؤسسة تعتقد بأنه إذا كانت هناك إشاعات تشير إلى وجود روابط بين القاعدة في البلاد الإسلامي و الصحراويين، فإن المؤسسة تؤكد على عدم توفر أدلة تثبت ذلك،لأنها مجرد إدعاءات (1).

توجد كذلك مراكز تفكير غربية تدعم الموقف المغربي في مشروعها للحكم الذاتي، و كل حسب توجهه حتى و إن اتسمت الدراسات بالموضوعية ، غير أن جلها يسهم في إثراء المناقشات و تعتبر تحاليلها مرجع يعتمد عليه الدبلوماسيون و تؤخذ توصياتها بعين الاعتبار من قبل صناع القرار غير أن درجة تأثيرها تختلف من مركز لأخر(2).

(1)Ibid.

(2) Idem.

المبحث الثالث: محدودية دبلوماسية السكة الثانية في تسوية نزاع الصحراء الغربية

إن طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة المغرب العربي ما زالت لم تشهد بعد مرحلة الانتقال الديمقراطي (اذا استثنينا تونس التي انطلقت فيها موجة التغيير بما يعرف بالربيع العربي)، و بالتالي ما يميز هذه الأنظمة على غرار أنها استبدادية سواء كانت جمهورية أو ملكية، فإن في مجملها تفتقد للشرعية و الشفافية، نظرا لكونها لا تحترم دولة الحق و القانون و افتقارها للحكم الراشد، فإذا كان هذا هو حال سياستها الداخلية فهو حتما سينعكس على سياستها الخارجية و على سلوكها الدولي، إذا كنا نعلم أن السياسة الخارجية هي مرآة للسياسة الداخلية. فالأنظمة في دول المغرب العربي ما زالت تعتمد على الدولة كفاعل رئيسي و كوسيلة للقمع، و اتسامها بعدم احترامها لحقوق الإنسان، فهي بالأساس أنظمة بيروقراطية تعتمد على الهرمية في اتخاذ القرار و احتكار الدولة للسيادة.

فهي لم تتطور بعد لترتقي إلى ما يسمى بدولة ما بعد الحداثة (1)، و التي من مميزات هذه الأخيرة تنازل الدولة الأمة لبعض من صلاحياتها لفواعل أخرى جديدة برزت على الساحة الدولية و فرضت وجودها، من دون أن يشكل هذا خطرا على تواجد الدولة الأمة أو يؤدي إلى اضعافها.

و بالتالي عدم ثقة الدولة (بالمفهوم التقليدي) بالمؤسسات الأخرى غير الحكومية سواء كانت محلية أو دولية، يعرقل من دور هذه الأخيرة في تأثيرها على مسار صنع القرار (اعتمادها المسار الدبلوماسي الرسمي في تسوية قضية الصحراء الغربية)، و عليه ظلت القضية لمدة أربعين سنة تقريبا تعالج بنفس المنطق، لأن الذين يحكمون في هذه الدول لم يغيروا في طريقة تفكيرهم و لا حتى في آليات تسوية النزاع بما يتلاءم و يتماشى مع التطورات

---

(1) Abdelhak Azzouzi, « **Autoritarisme et aléas de la transition démocratique dans les pays du Maghreb** », l'Harmattan, Paris, 2006, p 25-26.

الحاصلة في الساحة الدولية، فانحصر حل القضية الصحراوية على مستوى الأمم المتحدة)، فدور المجتمع المدني سواء كان محلي أو دولي لا يمكنه أن يحدث تغيير نظرا لضعف تأثيره في صنع القرار، كذلك الأمر بالنسبة لمراكز التفكير التي تكاد تنعدم في المنطقة (المغرب، الجزائر، موريتانيا) بالمقارنة مع الدول الغربية، كما أنها إن وجدت تعاني من عدم استقلاليتها في الرأي، و تستعمل كأداة تابعة للدولة، مما يقلص من فعاليتها و مصداقيتها.

إن بقاء هذه الدول بالمفهوم التقليدي متقوقعة و منطوية على نفسها ، و بطء وتيرة اندماجها في مسار العولمة* (1)، سواء كانت اقتصادية أو سياسية و عدم استيعابها لمزايا العولمة (تكامل سياسي عبر انشاء مؤسسات فوق قومية، أو حتى اقتصادي عبر مجموعة سوق مغاربية)، أثر على نهج سياساتها الخارجية التي مازالت تعتمد على الوسائل التقليدية.

على الرغم من أنه على الصعيد الدولي أحرزت دبلوماسية السكة الثانية تقدما ملحوظا، على سبيل المثال استطاع مركز روبرت كندي الأمريكي لحقوق الإنسان من خلال تقديمه للكونغرس الأمريكي، تقرير مفصل حول انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية و مطالبته بتزويد بعثة المينورسو بآلية حقوق الإنسان، مما دفع بالحكومة الأمريكية بتحرير مسودة مشروع بهذا الصدد و طرحه على مجلس الامن للأمم المتحدة و الذي لاقى ترحيبا داخل المجلس، لولا اصطدامه بالموقف الفرنسي المعارض، مما أدى في النهاية بعدم اعتماد القرار بإدماج آلية مراقبة حقوق الإنسان بالبعثة الأممية في الصحراء الغربية.

---

* صنف المركز السويسري للدراسات الدورية لقياس العولمة لسنة 2014 الجزائر في المرتبة 117، المغرب في المرتبة 62،تونس في المرتبة 78 و ليبيا في المرتبة 144، و تقاس العولمة حسب المعايير الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية.تقاس العولمة السياسية للدول حسب نشاط الدول على الساحة الدولية و كذلك أداء سفراءها و مشاركة دبلوماسييها في المؤسسات الدولية و مساهمتهم في بعثات حفظ السلم، و تنقل الأشخاص عبر الحدود، سرعة تدفق الانترنيت، و على الصعيد الاقتصادي تقاس بحجم تدفق الاستثمارات الخارجية في الناتج القومي الخام و حرية التجارة و حركة رؤوس الأموال.

(1) Edition 2014 de l’indice de globalisation l’Algérie classée 117e loin derrière le Maroc et la Tunisie, journal **Liberté** ,Vendredi 25- Samedi 26 avril 2014, p5.

خلاصة الفصل الثالث:

إذا كانت المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني سواء كان محلي أو دولي استطاعوا عبر نشاطهم في الميدان و خبرتهم أن يسهموا بطريقة فعالة في دفع المسار السلمي لقضية الصحراء الغربية، و إيصال صوت الشعب الصحراوي حتى و إن كانت نشاطات المنظمات غير الحكومية هي إنسانية بالدرجة الأولى، فإن احتكاكها بالمحيط الذي يعيش فيه الصحراويين و التبليغ عن انشغالاتهم و معاناتهم اليومية من انتهاكات لحقوق الإنسان و المشاكل التي يعانون منها (العزلة ، ظروف صحية و معيشية سيئة، بطالة)، و رفعهم لتقارير و توصيات تشارك بها هذه المنظمات و الجمعيات في الهيئات الدولية مثل: الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، و أخرى ترفعها إلى البرلمانات داخل الحكومات (على غرار البرلمان الأوروبي، الكونغرس الأمريكي)، فهي تسهم و لو بجزء بسيط في إضفاء الشرعية على حقوق و نضال الشعب الصحراوي و ضرورة التعجيل بإنهاء معاناته.

أما دور الناشطون السياسيون و الحقوقيون الصحراويون ، فهم بمثابة الصوت الحي للقضية و الذي يذكر دائما باستحالة تخلي الطرف الصحراوي عن حقه في تقرير المصير، حتى في ظل تواطأ دولي و مساندة الدول الكبرى للموقف المغربي على حساب الشرعية الدولية .

و فيما يخص مراكز التفكير فهي فاعل أساسي ضمن لعبة الأجزاء المتقطعة و التي يجب علينا تجميع كل الأجزاء للتحصل على صورة مكتملة للقضية، فهي تسهم في تنوير الرأي العام العالمي، و في إثراء النقاشات و تقديم حلول و توصيات لصناع القرار، كمحاولة للتأثير على قراراتهم و الخروج بالقضية من مستنقع الوضع الراهن الذي دام لعقود طويلة على حساب مستقبل مئات الآلاف من الصحراويين.

الـــخــاتـــمـــة

تناولنا في هذا البحث مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية ابتداء من تاريخ وقف إطلاق النار في 1991 إلى غاية 2012. و ما يميز هذه الفترة هو استمرار سياسة الوضع الراهن، بمعنى لا حرب و لا سلام مطلق و إنما دخول في مفاوضات بين الطرفين تحت رعاية الأمم المتحدة، لكنها لم تؤدي إلى إحداث تقدم، و يشتد النزاع من حين لأخر لكن دون العودة إلى النزاع المسلح، و تبقى الأطراف الخارجية و التي لها تأثير قوي و بيدها أن تحدث تغيير، تتفرج (فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية) لأنها تنظر للنزاع بالدرجة الأولى عبر مصالحها في المنطقة، على حساب الشرعية الدولية. و إذا كان النزاع يعرف بقلة شدته على المستوى الدولي، إلا أن تأثيره على المستوى الإقليمي كبير، حيث تمثل القضية الصحراوية حجر عثر أمام تقدم المسار التكاملي المغاربي، و يعد المغرب العربي أخر منطقة في العالم أقل اندماجا اقتصاديا، مما يؤثر على نسبة النمو الاقتصادي و كذلك على رفاهية سكان المنطقة و تطلعاتهم في مستقبل زاهر لمغرب عربي يسوده السلام و الرفاهية الاقتصادية.

تعد القضية محسومة و بسيطة التسوية بمنظور القانون الدولي، فتصنف القضية ضمن تصفية استعمار ، غير أن التطرق للقضية الصحراوية من منظور سياسي دبلوماسي حيث تم عرض أبرز مبادرات التسوية السلمية و دور الدول الكبرى في تحريك و إدارة هذا النزاع ، و دور المنظمات الإقليمية (الجامعة العربية و الاتحاد الإفريقي) كما تم تسليط الضوء على دور الأمم المتحدة كفاعل أساسي في مسار تسوية القضية و التي لا يزال الملف بيدها. و كمقاربة جديدة في الدبلوماسية التطرق إلى دور الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية و التي أصبحت تشارك في الدبلوماسية من أجل إيجاد حل سلمي للنزاعات من بينها: المنظمات غير الحكومية، الناشطون السياسيون و الحقوقيون، بالإضافة إلى الدور الفعال لمراكز التفكير كبديل عن الدبلوماسية الرسمية التي عجزت عن تسوية القضية، على أساس أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في مجال الدبلوماسية فأصبحت المنظمات غير الحكومية تنافس الدبلوماسيون الرسميون، لامتلاكها للمعلومات (عمل ميداني و تتبع عن كثب للقضية)، و امتلاكها للخبرة كذلك، مما يجعل الدبلوماسي بحاجة للاتصال بهم و الاطلاع على تقاريرهم و مشاورتهم، مما قد يؤثر على

مسار صنع القرار لتسوية القضية، و يفرض واقع أخر لحل المسألة بدلا من الانحصار في الموقفين المتناقضين للطرفين المتنازعين(المغرب و جبهة البوليساريو)، و بعث انطلاقة جديدة لمسار التسوية السلمية للقضية بعيدا عن المصالح الضيقة للدول (الوحدة الترابية و السيادة)، لأن الحل هو صحيح بيد الأطراف لكن هناك قوى فاعلة أخرى يمكنها أن تسهم في إنهاء النزاع.

كما أن استمرار سياسة الوضع الراهن لا تخدم القضية الصحراوية بقدر ما تخدم مصلحة المملكة المغربية في سعيها لترسيخ مشروع الحكم الذاتي و تدعيم سياستها الاندماجية في الإقليم الصحراوي، و طوي صفحة المطالب الشرعية للصحراويين في تقرير المصير حسب ما ينص عليه القانون الدولي و تقره القرارات الأممية، كما أن الوضع الأمني الحالي لمنطقة الساحل يدفع إلى القلق و التخوف على مصير القضية في ظل ادعاءات و محاولات توريط الصحراويين بمخيمات تندوف، لانتمائهم إلى جماعات إرهابية و الجريمة المنظمة(متاجرة بالمخدرات و الأسلحة و أعمال التهريب) على غرار حركة التوحيد و الجهاد لغرب إفريقيا و القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. إن التحاق الشباب الصحراوي بهذه الجماعات يعني القضاء على شرعية البوليساريو و نضال الشعب الصحراوي على مدى أربعة عقود تقريبا، سواء تم توظيفهم من طرف المخابرات المغربية أو أطراف خارجية أخرى، إلا أن هذا لا يساعد القضية، و يدفع الطرف الصحراوي بالتعجيل بإجراء الاستفتاء الأممي لتفادي الخلط بين المطالب الشرعية للشعب الصحراوي و مقاومته مع الأعمال الإجرامية للجماعات الإرهابية.

كما يستحيل عزل القضية الصحراوية عن محيطها، بحيث أن تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل (اختطاف الأجانب و من بينهم العاملين بالمنظمات الإنسانية الدولية من بينهم الأسبان المتواجدون بمخيم تندوف) مما أدى بالسلطات الاسبانية بتحذير رعاياها من الذهاب إلى المنطقة و هذا أدى بدوره إلى تراجع عدد المنظمات الإنسانية بمخيمات اللاجئين.

و الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب عبر العالم، من خلال تعاونها مع دول المنطقة (الجزائر و المغرب و موريتانيا) لمحاربة هذه الظاهرة في منطقة الساحل، جعل من القضية الصحراوية موضوعا ثانويا، و لا يعد من ضمن الأولويات في الأجندة الدبلوماسية للدول الكبرى، و بالتالي لا توجد ضرورة ملحة لمعالجتها مقارنة بالأزمات الدولية الأخرى و خطر الإرهاب في منطقة الساحل.

و حتى التحولات السياسية الجذرية التي حصلت في المنطقة العربية بما يعرف بالربيع العربي، و التي زعزعت الكثير من الأنظمة لكنها لم تغير من موقف الدول أو على الأقل النظر للقضية من زاوية أخرى، نظرا لغياب الإرادة السياسية الفعلية: على غرار الجزائر و المغرب اللتان ما زالتا متمسكتان بموقفهما المتناقضان (الجزائر تدعم جبهة البوليساريو و حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير و الامتثال للشرعية الدولية) أما المغرب فما زال يعتبر القضية هي مسألة تمس بالوحدة الترابية للمغرب و بسيادته.

و ربما توظف أنظمة الحكم في البلدين هذه القضية لتبرير سياستهم الداخلية و للاستمرار في الحكم، الجزائر تنظر للمملكة المغربية على أنها العدو الخارجي، و يجب تكاثف الجهود و توحيد الصفوف من أجل الوحدة الوطنية بدل مواجهة المشاكل الأساسية التي تهدد الدولة: الفساد، غياب الشفافية،غياب دولة الحق و القانون ، أما العرش المغربي فيرى أن إجراء الاستفتاء يهدد الوحدة الترابية للمغرب و يهدف لتقسيم المغرب و تفكيكه، غير أن الأمل الوحيد في التغيير هو بروز نخبة و طبقة سياسية جديدة من الجيل الجديد في كل من البلدين، وتكون مجتمع مدني فاعل و قوي، يكون تفكيرهم مختلف و يقوم بالقطيعة مع المرجعية السابقة في التعامل مع القضية، لأن الشعب الصحراوي بقي رهن المنافسة و البحث عن الهيمنة بين الدولتين المغاربيتين: الجزائر و المغرب. و أيضا الحل يمكن أن يتوفر في حالة تواجد مجتمع مدني مغاربي قوي و فعال يعمل على بناء أرضية لتسوية النزاع.

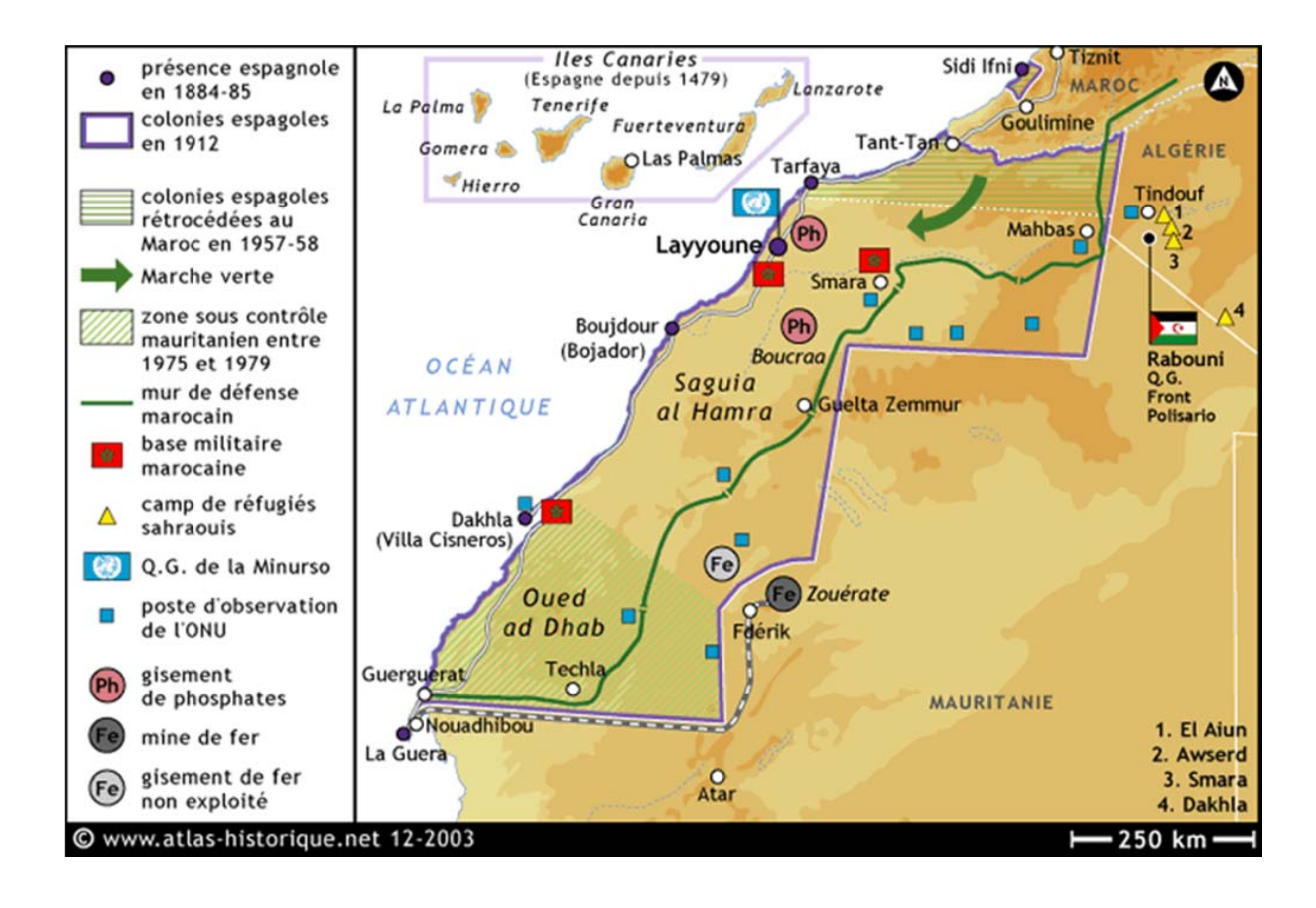
الملاحق

المرفق رقم 1:خريطة الموارد الطبيعية للصحراء الغربية



Sahara occidental - Frontières et ressources (2002)

Source : Documentation photographique n° 8027


présence espagnole en 1884-85
colonies espagoles en 1912
colonies espagoles rétrocédées au Maroc en 1957-58
Marche verte
zone sous contrôle mauritanien entre 1975 et 1979
mur de défense marocain
base militaire marocaine
camp de réfugiés sahraouis
Q.G. de la Minurso
poste d'observation de l'ONU
gisement de phosphates
mine de fer
gisement de fer non exploité
Iles Canaries
(Espagne depuis 1479)
La Palma
Tenerife
Lanzarote
Fuerteventura
Gomera
Las Palmas
Hierro
Gran Canaria
Sidi Ifni
Tiznit
MAROC
Goulimine
Tant-Tan
Tarfaya
ALGÉRIE
Tindouf
Mahbas
Layyoune
Smara
Boujdour
(Bojador)
Boucraa
OCÉAN
ATLANTIQUE
Saguia
al Hamra
Guelta Zemmur
Rabouni
Q.G.
Front
Polisario
Dakhla
(Villa Cisneros)
Oued
ad Dhab
Zouérate
Fdérik
Guerguerat
Techla
Nouadhibou
La Guera
MAURITANIE
Atar
1. El Aiun
2. Awserd
3. Smara
4. Dakhla
© www.atlas-historique.net 12-2003
250 km

المرفق رقم 2:



MOROCCO
ALGERIA
MAURITANIA
MAURITANIA
Western Sahara
CANARY ISLANDS
ATLANTIC OCEAN
La Palma
Tenerife
Santa Cruz de Tenerife
Lanzarote
Fuerteventura
Las Palmas
Gran Canaria
Gomera
Hierro
HQ MINURSO
BANGLADESH
LO
Agadir
Tiznit
Sidi Ifni
Goulimine
Tan-Tan
Oued Drâa
Zag
Tindouf
Tarfaya
As-Sakn
Al Ga'da
Hawza
Jdiriya
Mahbas
Al Farcia
Laayoune
Smara
Boucraa
Boujdour
Aridal
Mehaires
Tifariti
Bir Lahlou
Bentili
Guelta Zemmur
Bir Mogrein
Chalwa
Zbayra
Tagarzimat
Oum Dreyga
Bir Anzarane
Baggari
Ad Dakhla
Aargub
Imlily
Mijek
Zouérate
Awsard
Agwanit
Dougaj
Bir Gandouz
Tichla
Zug
Guerguerat
Bou Lanuar
Nouadhibou
La Guera
Choum
Atar
MINURSO
January 2014
Medical unit
Liaison office
UN team site
Berm
Paved road
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
16° 14° 12° 10° 8°
30° 28° 26° 24° 22° 20°
Map No. 3691 Rev. 72 UNITED NATIONS
January 2014 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section

القرار ٢٠٤٤ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٧٥٨، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الصحراء الغربية **ويعيد تأكيدها**،

وإذ يعيد تأكيد دعمه القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي لتنفيذ القرارات ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩) و ١٩٢٠ (٢٠١٠) و ١٩٧٩ (٢٠١١)،

وإذ يؤكد مجددا التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، **وإذ يلاحظ** دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد،

وإذ يكرر تأكيد دعوته الطرفين ودول المنطقة إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضا، وإلى تعزيز مشاركتها في سبيل وضع حد للمأزق الراهن وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإبقاء جميع عمليات حفظ السلام قيد الاستعراض الدقيق، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، **وإذ يكرر تأكيد** ضرورة أن يتبع المجلس نهجا استراتيجيا صارما إزاء نشر عمليات حفظ السلام،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء حالات انتهاك الاتفاقات القائمة، **وإذ يهيب** بكل من الطرفين أن يتقيد بما عليه من التزامات،

وإذ يحيط علما بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الأمين العام في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، **وإذ يرحب** بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما بالعملية صوب التسوية؛ **وإذ يحيط علما أيضا** بمقترح جبهة البوليساريو المقدم إلى الأمين العام في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧،

وإذ يشجع الطرفين في هذا السياق على إظهار المزيد من الإرادة السياسية للمضي قدما صوب التوصل إلى حل، وذلك بطرق منها توسيع نطاق نقاشهما حول ما يطرحه كلاهما من مقترحات،

وإذ يحيط علما بجولات المفاوضات الأربع التي عقدت برعاية الأمين العام، وباستمرار جولات المحادثات غير الرسمية، **وإذ يرحب** بما أحرزه الطرفان من تقدم نحو الدخول في مفاوضات مباشرة،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزه الطرفان في مناقشة نُهُج مبتكرة للتفاوض ومواضيع مستقلة، وبالتزامهما بتعميق المناقشات بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل، وبعقد الطرفين اجتماعاً في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن الموارد الطبيعية والتقدم المحرز في سبيل إزالة الألغام،

وإذ يرحب بالنتيجة الإيجابية للحلقة الدراسية المعقودة برعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بشأن الثقافة الحسانية وباتفاق الطرفين على عقد حلقتين دراسيتين أخريين في عام ٢٠١٢، وبعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالصحراء الغربية في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بتيسير من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

وإذ يؤكد أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وإذ يشجع الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، مع مراعاة كل منهما لما عليه من التزامات بموجب القانون الدولي،

وإذ يرحب ببدء عمل لجنتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الداخلة والعيون وبالخطوات التي اتخذها المغرب من أجل الوفاء بالتزامه بأن يكفل انفتاح سبل الوصول غير المشروط أو المقيد لجميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة،

وإذ يرحب أيضا بتنفيذ برنامج تعزيز حماية اللاجئين الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنسيق مع جبهة البوليساريو والذي يشمل مبادرات للتدريب والتوعية فيما يتعلق باللاجئين وحقوق الإنسان،

وإذ يكرر طلبه إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن تواصل نظرها في عملية لتسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف للاجئين،

وإذ يتطلع إلى تنفيذ خطة العمل المستكملة المتعلقة بتدابير بناء الثقة المعتمدة في جنيف في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بما في ذلك تدشين الزيارات الأسرية عن طريق البر، واستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتيسير روابط الاتصال بين الأسر، ومواصلة البرنامج القائم للزيارات الأسرية عن طريق الجو وتوسيعه، وإذ يشجع الطرفين على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ اتفاقهما،

وإذ يرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدة،

وإذ يسلم بأن تكريس الوضع القائم ليس مقبولا، **وإذ يلاحظ كذلك** أن إحراز تقدم في المفاوضات أمر أساسي لتحسين نوعية حياة شعب الصحراء الغربية من جميع جوانبها،

وإذ يؤكد دعم المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، السفير كريستوفر روس، وعمله لتيسير المفاوضات بين الطرفين، **وإذ يرحب** بمشاوراته الجارية مع الطرفين والدولتين المجاورتين، **وإذ يتطلع** إلى زيارته في المستقبل القريب إلى المنطقة، بما فيها الصحراء الغربية، على نحو ما ورد في بيان الاجتماع غير الرسمي بشأن الصحراء الغربية المعقود في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢،

وإذ يؤكد دعم الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس البعثة، هاني عبد العزيز،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/197)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣؛

٢ - **يؤكد مجددا** ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها مع البعثة بشأن وقف إطلاق النار، **ويدعو** الطرفين إلى التقيد التام بتلك الاتفاقات؛

٣ - **يهيب** بجميع الأطراف إبداء التعاون التام مع عمليات البعثة، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فورا في سياق تنفيذ ولايتهم، وفقا للاتفاقات القائمة؛

٤ - **يرحب** بالتزام الطرفين بمواصلة عملية إجراء محادثات مصغرة وغير رسمية تمهيدا لعقد جولة خامسة من المفاوضات، **ويشير** إلى تأييده للتوصية التي وردت في التقرير المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/251) بأن تحلّي الطرفين بالواقعية والرغبة في التسوية أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات؛

٥ - **يهيب** بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية، بما يكفل تنفيذ القرارات ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩) و ١٩٢٠ (٢٠١٠) و ١٩٧٩ (٢٠١١) ونجاح المفاوضات، وذلك بوسائل منها مواصلة مناقشتهما للأفكار الواردة في الفقرة ١٢٠ من تقرير الأمين العام (S/2011/249)؛

٦ - **يؤكد** دعمه القوي لالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية في هذا السياق، ويدعو إلى تسريع وتيرة الاجتماعات وتعزيز الاتصالات؛

٧ - **يهيب** بالطرفين مواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ويلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد؛

٨ - **يدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الملائمة لهذه المحادثات؛

٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم بانتظام إحاطات إلى مجلس الأمن، مرتين في السنة على الأقل، عن حالة هذه المفاوضات التي تجري تحت رعايته والتقدم المحرز فيها، وعن تنفيذ هذا القرار، وعن التحديات التي تواجهها عمليات البعثة، والخطوات المتخذة للتصدي لها، **ويعرب عن عزمه** عقد اجتماع للاستماع لإحاطاته ومناقشتها، **ويطلب** في هذا الصدد كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية بوقت كاف؛

الملحق رقم 5 الحالة القانونية للصحراء الغربية:

الدولة	تاريخ الاعتراف	ملاحظات
مدغشقر	فبراير 28, 1976	"جمّد" يونيو 4, 2005
بوروندي	مارس 1, 1976	"جمّد" 10 مايو, 2006
الجزائر	مارس 6, 1976	
أنغولا	مارس 11, 1976	
بنين	مارس 11, 1976	ألغي 21 مارس 1997
موزمبيق	مارس 13, 1976	
غينيا بيساو	مارس 15, 1976	ألغيت في ابريل 2, 1997
كوريا الشمالية	مارس 16, 1976	
توغو	مارس 17, 1976	ألغيت في يونيو, 1997
رواندا	أبريل 1, 1976	
سيشيل	أكتوبر 25, 1977	
جمهورية الكونغو	يونيو 3, 1978	ألغيت في سبتمبر 13, 1996
سأو تومي وبرينسيبي	يونيو 22, 1978	ألغيت في أكتوبر 23, 1996
بنما	يونيو 23,	

	1978	
غينيا الاستوائية	نوفمبر 3, 1978	ألغيت في مايو, 1980
تانزانيا	نوفمبر 9, 1978	
إثيوبيا	فبراير 24, 1979	
فيتنام	مارس 2, 1979	
كمبوديا	أبريل 10, 1979	ألغيت في 14 غشت, 2006
لاووس	9 مايو, 1979	
أفغانستان	23 مايو, 1979	ألغيت في يوليو 12, 2002
جزر الرأس الأخضر	يوليو 4, 1979	
غرينادا	أغسطس 20, 1979	
غانا	أغسطس 24, 1979	ألغيت في مايو, 2001
غويانا	سبتمبر 1, 1979	
الدومنيكا	سبتمبر 1, 1979	ألغيت
سانت لوسيا	سبتمبر 1, 1979	ألغيت في مارس, 1989
جامايكا	سبتمبر 4, 1979	
أوغندا	سبتمبر 6, 1979	
نيكاراكوا	سبتمبر 6, 1979	ألغيت في يوليو

		2000 ,21
المكسيك	سبتمبر 8, 1979	
ليسوتو	أكتوبر 9, 1979	
أكتوبر 12, 1979		
كوبا	يناير 20, 1980	
ايران	فبراير 27, 1980	
سيراليون	مارس 27, 1980	جمد في 2002
سوريا	أبريل 15, 1980	ألغيت
ليبيا	أبريل 15, 1980	ألغيت
سوازيلند	أبريل 28, 1980	ألغيت في يونيو, 1997
بوتسوانا	14 مايو, 1980	
زمبابوي	يوليو 3, 1980	
تشاد	يوليو 4, 1980	ألغيت في مارس 17, 2006
مالي	يوليو 4, 1980	جمد
كوستاريكا	أكتوبر 30, 1980	ألغيت في أبريل, 2000
فاناتو	نوفمبر 27, 1980	ألغيت في نوفمبر, 2000
بابوا غينيا الجديدة	أغسطس 12, 1981	

توفالو	اغسطس 12, 1981	الغيت في سبتمبر 15, 2000
كرباتيا	اغسطس 12, 1981	الغيت في سبتمبر 15, 2000
نورو	أغسطس 12, 1981	الغيت في سبتمبر 15, 2000
جزر سليمان	اغسطس 12, 1981	الغيت في يناير, 1989
موريتيوس	يوليو 1, 1982	
فينزويلا	اغسطس 3, 1982	
سورينام	أغسطس 11, 1982	
بوليفيا	ديسمبر 14, 1982	
إكوادور	نوفمبر 14, 1983	
موريتانيا	فبراير 27, 1984	
بركينا فاسو	مارس 4, 1984	الغيت في يونيو 5, 1996
بيرو	أغسطس 16, 1984	جمد، أكتوبر, 1996
نايجيريا	نوفمبر 12, 1984	
يوغسلافيا	نوفمبر 28, 1984	ألغيت من قبل صربيا والجبل الأسود، أكتوبر 28, 2004.

كولومبيا	فبراير 27, 1985	ألغيت
ليبريا	يوليو 31, 1985	ألغيت في سبتمبر, 1997
الهند	أكتوبر 1, 1985	ألغيت في يونيو 26, 2000
غواتيمالا	أبريل 10, 1986	ألغيت في أبريل, 1998.
جمهورية الدومنيكان	يونيو 24, 1986	جمدت في 23 مايو, 2002
ترنيداد أند توباكو	نوفمبر 1, 1986	
بليز	نوفمبر 18, 1986	
سانت كيتز ونيفز	فبراير 25, 1987	
أنتيجا	فبراير 27, 1987	
ألبانيا	ديسمبر 29, 1987	ألغيت في نوفمبر 9, 2004
باربيدوس	فبراير 27, 1988	
السلفادور	يوليو 31, 1989	ألغيت في أبريل, 1997
هندوراس	نوفمبر 8, 1989	ألغيت في يناير, 2000
ناميبيا	يونيو 2, 1990	
ملاوي	نوفمبر 16, 1994	ألغيت في يونيو, 2001
برغواي	فبراير 9, 2000	ألغيت في مايو, 2000
تيمور الشرقية	2002?	كانت أول سفارة تفتح هنالك

		هي سفارة جمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
جنوب أفريقيا	سبتمبر 15, 2004	
كينيا	يونيو 25, 2005	الغيت في 19 أكتوبر, 2006
أوروغواي	ديسمبر 26, 2005	">الغيت في نوفمبر 2008, 2000

wikipedia

قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب

1- برهان غليون، **العرب و تحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد،** المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2003.

2- بول كندي، **الاستعداد للقرن الحادي و العشرين،** ترجمة: د, نظير جاهل دار الأزمة الحديثة، بيروت، 1998.

3- د. حسين بوقارة، **إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي،** دار هومه، الجزائر، 2009. 4- ربيع عبد العاطي عبيد، **دور منظمة الوحدة الإفريقية و دور المنظمات الأخرى في فض المنازعات،** دار القومية العربية للثقافة و النشر، القاهرة، 2002.

5- زبينغو برجنسكي، **بين عصرين: أمريكا و العصر التكنوتروني،** ترجمة: محجوب عمر، دار الطليعة ، بيروت.

6- زلماي خليل زاد و آخرون، **التقييم الاستراتيجي،** مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، 1997.

7- سمير أمين و آخرون، **العولمة و النظام الدولي الجديد** ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ، 2004.

8- د. عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية- العربية و تطور النظام الإقليمي العربي 1945-1985،** منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار، الجزائر، 2001 . 9. علي الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي،** دار الحكمة، بيروت ، 1980.

10- هارولد نيكولسون، **الدبلوماسية.** ترجمة: محمد مختار الزقزوقي، المكتبة الأنجلو مصرية، ط1، القاهرة، 1957.

11. معمر بوزنادة ، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي،** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

الجرائد و الدوريات

1. امحند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري . الأمريكي و الحرب على الإرهاب**، مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 16 يونيو 2009.

2. جهاد عودة، **الاطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية**، منشورات الجمعية الإفريقية، القاهرة، بدون.

3. عبد النور بن عنتر،" الدولة و العولمة و ظهور مجتمع مدني عالمي"، **مجلة شئون الأوسط**، عدد 107، صيف 2002.

4. عمر العبيدي، **مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية للجامعة العربية**، ب.د.ن، 2012.

5 . فتحي شفيق، حوار مع علي سالم فاضل ممثل الجمهورية الصحراوية في روسيا، **جريدة الجزائر نيوز**، 24 جانفي 2013.

http://www.djazairnews.info/dialogue/49-2009-03-26-18-36-48/39280-2012-05-26-16-57-49.html

6- سهام بورسوني، حوار مع الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد نبيل العربي، **جريدة الخبر**، الجزائر، 21 أفريل 2012.

7 . سعيد شريف، **نزاع الصحراء (الغربية) المغربية التاريخ و الأفاق**، ب.د.ن، 2010.

8 . ممدوح شوقي، " الأمن القومي و العلاقات الدولية "، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 127، جانفي 1997.

9 . مختار المطيع، الوطن العربي و النظام العالمي الجديد: التفاعلات و التأثيرات، شؤون عربية، عدد 74.

الوثائق الرسمية:

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، 5 ابريل 2012. S/2012/197.

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2012/197&referer=http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/minurso/reports.shtml&Lang=A

2. تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية ،6 ابريل 2010. S/2010/175

3. ميثاق الأمم المتحدة.

www.un.org/fr/documents/charter

مواقع الانترنيت:

1 . من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، **وكالة الأنباء الصحراوية**.
http:/ /spsrasd.info

2 . المغرب: قمع الحريات في الصحراء الغربية، **هيومن رايتس ووتش**، 19 ديسمبر 2008.
http://www.hrw.org/ar/news/2008/12/18?print

3. موقع المقاتل: مشكلة الصحراء الغربية . البوليساريو .
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/sec08.doc_cvt.htm

باللغة الأجنبية:

الكتب:

1- Jones Adam, « genocide, war crimes and the west :history and complicity », ted Books, 2004.
2- Cooper (R), « **the Postmodern State and the World Order** », demos, London, 2000.
3- Hocking (B),« Multistakeholder Diplomacy: Fondations, Forms, Functions and Frustrations », **International Conference on Multistakeholder Diplomacy**, Malta, 11-13 February 2005.

4- Kurbalija (J), and Katrandjiev (V), « **Multistakeholder Diplomacy** - Challenges and Opportunities: Multistakeholder processes in Conflict Resolution », Edited by DiploFoundation. 2006.

5- Osterud (Q), « **Intersystemic Rivality and International Order: Understanding the Cold War**», in Pierre Allan and Kjell Goldmann, 1997(eds).

6- Pointier (L), « **Sahara occidental la controverse devant les Nations unies** », Karthala- Institut Maghreb- Europe, Paris, 2004.

7-Zoubir (Y) and Volman(D), « **International Dimensions of Western Sahara Conflict** » , Westport, Praeger, 1993.

المجلات و الدوريات:

1- Airault (P), « que cherche le Maroc en Afrique», **Jeune Afrique**, N°2731, du 12 au 18 mai 2013.

2- Azzouzi (A), « Autoritarisme et aléas de la transition démocratique dans les pays du Maghreb », l'Harmattan, Paris, 2006.

3- Dedenis (J), « Sahara Occidental essai d'approche Géopolitique », **Université de Rouen**, laboratoire Ailleurs, mars 2007.

4- E.Brown (B), « What is the new Diplomacy ? », **American Foreign Policy Interests**, 23:3-21, 2001.

5- Fuente Cobo (I), « Sahara Occidental : origen, evolucion y perspectivas de un conflicto sin resolver », **Instituto Espanol de estudios estrategicos**, julio de 2011.

6- Farieta Fernando (G), « El papel de la ONU en el conflicto del Sahara occidental », communicacion , cultura y politica, **Revista de Ciencias Sociales**, Vol 1- No.2, Julio-Diciembre 2009.

7- Jennings (K), « Western Sahara», **Norwegian Peacebuilding Centre**, NOREF Report, March 2009.

8- Khakee(A), « The Western Saharan autonomy proposal and political reform in Morocco», **Norwegian Peacebuilding Centre** ,NOREF, June 2011.

9- Kriner (M), « Intra-state Conflict Resolution : case studies and applications for a globalized world »,**Global studies student papers**, paper 26, 2011.
http://digitalcommon.providence.edu/glbstudy_students/26

10- Lopez Garcia (B), « Sous le signe du Sahara : les leçons apprises de l’affaire Haidar devraient permettre au Maroc d’avancer dans la redéfinition administrative, politique et identitaire », **Afkar/Idées Politiques**, printemps 2010.

11- Mera Miyares (A), « El Sahara Occidental : un conflicto olvidado ? », **Institut de Drets Humans de Catalunya**, Serie conflictes Oblidats.

12- Mohsen- Finan(K) , « Le Pouvoir par les idées : l'expérience des think tanks en Afrique du Nord », **Etude Ifri**, 2011.

13- Mohsen- Finan(K), « Sahara Occidental : le maintien du statu quo », mai 2004.
http:/ /www.ceri-sciences-po.org

14- Mohsen- Finan(K), « Le règlement du conflit du Sahara occidental » , **Politiques Africaines**, N°76, décembre 1999.

15- Mundy (J), « Algeria and the Western Sahara Dispute »,**The Maghreb Center Journal**, Issue 1, Spring/Summer 2010.

16- Pironet (O), « Maroc :chronologie historique », **Le Monde Diplomatique**, Paris, Avril 2006.

http://www.monde-diplomatique.fr/mav/86/PIRONET/14101

17- Sola- Martin (A), «African Journal on conflict resolution :conflict resolution in Western Sahara», **the African centre for the constructive resolution of disputes**, Volume 9, Number 3, 2009.

18- Sahara occidental: le cout du conflit, **Crisis Group**, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°65, 11 juin 2007.

19- Sahara occidental : sortir de l’impasse, **Crisis Group**, Rapport Moyen Orient / Afrique du Nord, N°66, 11 juin 2007.

20- Sahara Info, Apres les recommandations de l’AUA et l’ONU , N° 49, Novembre 1980,Paris.

21- Theofilopoulou(A), « Western Sahara : The failure of Negotiations without Preconditions », **United States Institute of Peace**, Peace Brief, April 23,2010.

22- Zoubir (Y), « Le conflit du Sahara occidental Enjeux régionaux et internationaux», février 2010.
http:/ /www.ceri-sciences-po.org

23- Zoubir (Y), « stalemate in Western Sahara : Ending International Legality », **Middle East Policy**, Vol XIV, No. 4, Winter 2007.

الجرائد:

1- Ait Hamadouche (L), « Le conflit Sahraoui redevient d'actualité a la faveur d'une militante : Aminatou Haidar la logique humanitaire à l'épreuve de la raison d'état », **La Tribune**, Algérie, 14/12/2009.

2- Accord de coopération cadre entre le CRSS et le Centre de Saguiet EL Hamra et Rio de Oro, El **Moudjahid**, Algérie,18/4/2012 .

3- Berrissoule (B), « Gouvernance économique : les couts du non-Maghreb », **l'Economiste**, édition 2974, 2/3/2009 .

4- Charfaoui (Z), « Les think tanks très peu nombreux au Maghreb : les élites phagocytées par les pouvoir en place », **El Watan**, 29 juin 2010 .

5- Lagarde(D), « Des think tanks pour le Maroc », **l'Express**, 20/3/2012.
http://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/des-think-tanks-pour-le-maroc_1095803.html

6- Rami(N) , « Le centre Robert Kennedy fustige le Maroc pour sa violation des droits de l'homme des Sahraouis », **La Tribune**, Algérie, 4 /9/2012 .

7- Edition 2014 de l'indice de globalisation l'Algérie classée 117e loin derrière le Maroc et la Tunisie, journal **Liberté** ,Vendredi 25- Samedi 26 avril 2014.

8- Rojin (J), Brookings tops 2011 think tanks rankings, **Foreign Policy**, January 18, 2012.

http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2012/18/brookings

9- Sahara Occidental Christopher Ross en visite dans la région, El Moudjahid, 20 octobre 2012 www.elmoudjahid.com/fr/actualites/33837

10- Sahara occidental : le Think tank US Brookings appelle le Maroc à faire preuve de ‘‘sagesse’’, **APS : Algérie Presse Service.** www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=38298

11- Zoubir (Y), « Le Maroc et les USA restent proches tant que la guerre antiterroriste se poursuit », interview accordée a World Politics review , **Liberté** , Alger,5 Aout 2012.

الوثائق الرسمية:

1- Congressional Record 112th Congress (2011- 2012), **speech of Hon. R.Wolf of Virginia in The House of Representatives**, September 21, 2012. http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?r112:E21SE2-0235:

2- Résolution 1514(XV) de l’assemblée Générale de l’ONU, Déclaration sur l’octroi de l’indépendance aux pays et aux coloniaux, 14 décembre 1960. http://www.un.org/fr/decolonisation/declaration.shtml

مواقع الانترنيت:

1- Sahara/ ONU : Christopher Ross arrive au Maroc, première étape de la tournée.
http://www.afp.com

2- Sahara Occidental : Frontières et ressources, documentation photographique, N° 8027, 2002.
http://les-yeux-du-monde.fr/actualite/10251-le-sahara-occidental-conflit-sans

3- Western Sahara resource watch , http://www.wsrw.org/a145×2235

4- Fish Elsewhere, Sur l’accord de pêche UE-Maroc, www.fishelsewhere.eu

5- Guin Guin Bali, “ the US distinguish between Morocco and Western Sahara”,
www.guinguinbali.com/index.php?lang=en&mod=news&task=view_news&cat=3&id=1792

6- www.amadeusonline.org